

حرية تداول المعلومات في مصر

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

ماجد عثمان

أحمد درويش

محسن يوسف

معتز سلامة



BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الإسكندرية

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة - أثناء - النشر (فان)

حرية تداول المعلومات في مصر / تقديم إسماعيل سراج الدين ؛ إعداد وتحرير أحمد درويش ... [وآخ].
الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، 2009.

ص. سم.

تدمك 978-977-452-138-6

1. حرية تداول المعلومات -- مصر . 2. الاتصالات -- قوانين وتشريعات -- مصر. أ. درويش، أحمد.
ب. عثمان، ماجد. ج. سلامة، معتز. د. يوسف، محسن. هـ. سراج الدين، إسماعيل، 1944- و. منتدى
الإصلاح العربي.

2009397036

ديوي - 323.4450962

ISBN 978-977-452-138-6

رقم الإيداع ٢٠٠٩/٤٦٣٧

© ٢٠٠٩ مكتبة الإسكندرية. جميع الحقوق محفوظة

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذا الكتاب للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما تطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تمّ بدعمٍ منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨ الشاطبي، الإسكندرية، ٢١٥٢٦، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

الإخراج الفني : عاطف عبد الغني

طبع في مصر

١٠٠٠ نسخة

المحتوى

٥	تقديم
١٣	الفصل الأول : حرية تداول المعلومات : جدليات الإتاحة والتقييد
٣٩	الفصل الثاني : حرية تداول المعلومات كضرورة اقتصادية واجتماعية
٥٣	الفصل الثالث : حرية تداول المعلومات كمصلحة حكومية
٦٩	الفصل الرابع : التجارب الدولية بشأن حرية تداول المعلومات
٨٧	الفصل الخامس : البيئة التشريعية لتداول المعلومات في مصر
١٠٩	الفصل السادس : حرية تداول المعلومات والحكومة الإلكترونية
١٢٥	الفصل السابع : حرية تداول المعلومات ومجتمع المعرفة
١٣٩	الفصل الثامن : حرية تداول المعلومات والمجتمع المدني
١٦٣	الخاتمة مبادئ رئيسية وضوابط قوانين حرية تداول المعلومات في مصر
١٧٣	الملاحق
	الجلسة الافتتاحية
١٧٥	تقديم الدكتور إسماعيل سراج الدين - مدير مكتبة الإسكندرية
١٧٦	كلمة سيادة اللواء عادل لبيب - محافظ الإسكندرية

- ١٧٧ كلمة الدكتور **حسام بدرأوي** - عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان ورئيس جهاز الشفافية ومحاربة الفساد
- ١٧٨ كلمة معالي الدكتور **أحمد درويش** - وزير التنمية الإدارية
- ١٨٠ كلمة الدكتور **ماجد عثمان** - رئيس مجلس إدارة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
- ١٨٣ كلمة الدكتور **إسماعيل سراج الدين** - مدير مكتبة الإسكندرية

تقديم

تعتبر حرية تداول المعلومات إحدى الحريات الأساسية التي ترتبط بشكل وثيق بمستقبل التقدم العالمي والتنمية، ويدين التقدم العالمي الراهن ببلوغه هذا المستوى من الإنجازات والابتكارات والاختراعات، التي تفوق مجمل ما أنتجته البشرية منذ فجر التاريخ، إلى مقدار ما أتيح للبشر في القرن العشرين ومطلع الحادي والعشرين من علوم ومعارف وفرتها أدوات الاتصال الحديثة ودعمتها الشبكة الإلكترونية الدولية وثورة الاتصال والثورة المعلوماتية. فالتقدم العالمي الراهن أساسه توافر المعلومات، وهناك علاقة واضحة بين ترتيب الدول من حيث التقدم ومستوياتها من حيث الانفتاح وتوفير المعلومات في ظل الديمقراطية.

إن المعلومات معين للمعرفة، وهي التي تبنى على أساسها قرارات صحيحة، أو هي الأساس الذي يجعل التوصل إلى القرارات الصحيحة ممكنا، وإليها يعود الفضل في السرعة المذهلة للتطور العلمي في العالم. وتمثل حرية تداول المعلومات أساسا لدفع عجلة التقدم العلمي، والدول التي لا تتيح المعلومة تضعف نفسها، وتجهز على شروط وإمكانيات التفكير لدى مجتمعاتها ومواطنيها، وتحرم ذاتها من التعرف إلى بدائل وخيارات مختلفة للسياسات والرؤى، ولا تجعل بالإمكان تصحيح القرارات، أو التعرف إلى ردادات الفعل عندما تستحكم الأزمات والمشكلات، وكل ذلك يمثل بيئة داعمة لتراكم أوضاع غير صحية.

وبشكل عام، تقدم الدول التي يتم فيها تداول المعلومات بحرية صورة جيدة لمجتمعاتها لدى الخارج، بينما تقلص البدائل والخيارات في المجتمعات المغلقة وتقدم صورة سلبية عن نفسها. ولا

تخشى المجتمعات القوية المعلومة، لأنها تجعلها مجتمعات حصينة حين تضع كل شيء تحت المجهر، بينما تقف المجتمعات التي تخشى المعلومة عرضة لتكريس الضعف في أبنيتها المجتمعية المختلفة، وتقف أجيالها المقبلة عاجزة عن المنافسة في ظل غياب المعرفة والحقائق، وليس هناك دليل على ضعف مجتمع أكثر من تعرضه للتوتر أو القلاقل بسبب انكشاف المعلومة أو الحقيقة.

وعلى الجانب الإنساني، تقدم المعلومات خدمات جلييلة في الكشف عن أوضاع وحقائق أناس كان من الممكن أن تطويهم مجاهل النسيان، لولا المعلومات التي أظهرت أوضاعهم ورسمت صورة صادقة لمآسيهم؛ فكم من مرات كشفت عنها معلومة تمت إتاحتها عن حالة وأوضاع أشخاص عاجزين وقفوا حيارى إزاء مآسيهم الخاصة، دون اهتمام بهم حتى تم إظهار حالتهم من خلال هذه المعلومة أو تلك. وكم من مرات تغيرت فيها خطط وبرامج وسياسات لدول بسبب الكشف عن معلومات حول حالات فردية لشيوخ عاجزين أو نساء وأطفال تعرضوا للإجحاف والإهمال والظلم، ومكثوا في بيوتهم ينتظرون الأمل حتى أفرجت المعلومة عن أوضاعهم، وكم من مرات تعدلت أنظار الحكومات بسبب معلومات عن حالات لأشخاص نشأوا في ظل العجز والمرض والخوف.

وليس من الغريب أن ترتبط كثير من مؤشرات تقارير التنمية البشرية بقدرة الإنسان على الوصول إلى المعلومات وبالسعة المطلوبة في الوصول إليها، وعلى هذا الأساس تقدم تصنيفات للدول على سلم التقدم، إن ذلك ما يكشف عنه على سبيل المثال رصد هذه التقارير ومقارنتها بين توافر أدوات الاتصال المختلفة من حواسيب وأجهزة كمبيوتر شخصية وإنترنت، ورصدها مقدار ونسب التقدم أو التأخر بين البلدان وفقا لعدد من تلك المؤشرات.

وإن هذا الكتاب الذي تقدمه مكتبة الإسكندرية من خلال مرصد الإصلاح العربي، يشتمل على حصيلة أوراق ومداومات المؤتمر الذي عقدته المكتبة في الفترة ما بين ٧ - ٩ فبراير ٢٠٠٨ تحت عنوان «حرية تداول المعلومات حق لكل مواطن». ومن خلال هذا الكتاب تتم مناقشة جدليات وإشكاليات التعامل مع المعلومات، كيف يتم التعامل معها؟ هل يتم تقييدها أم إتاحتها على أوسع نطاق؟ وأي المجالات التي شهدت توسعا في الإتاحة وأيها ما زال يعاني من مشكلات وتحديات؟

ويطرح الكتاب كلا من مطالبات النخبة وحجج ودفعات الحكومات، كما يناقش أوضاع التعامل مع المعلومات في مصر قيدا أو إتاحة، ويلقي الضوء على البيئة والبنية التشريعية لتداول المعلومات في مصر، من خلال القوانين والتشريعات التي تحكم التعامل مع المعلومات، والمؤسسات المصرية التي تقوم عليها، ويسلط الضوء على أوجه القصور التي ينبغي التعامل معها، والثغرات التي تعترى عملها، كما يستعرض تجارب الدول المختلفة وخبراتها فيما يتعلق بقوانين تداول المعلومات، وذلك كله بهدف استكشاف الطريق التشريعي الذي ينبغي أن تسلكه مصر والتعرف إلى مجالات وأفاق الحريات التي أفسحت لها التجارب الدولية في هذا الشأن.

والخيط الداخلي في هذا الكتاب - كما برز في المؤتمر- يجلو الاشتباك بين وجهتي نظر، الأولى ترى أن حالة العالم الراهنة والثورة المعلوماتية لم تعد تجعل ما شيئا طي الكتمان والخفاء، ومن ثم بدلا من اللجوء إلى معلومات أو شائعات عبر وسائل إعلام أو تقارير دولية مغلوبة أو غير صحيحة، من الأفضل للحكومات ممارسة حرية تداول المعلومات بنفسها، بينما ترى وجهة النظر الأخرى أن مسائل الأمن القومي ستظل تفرض على الحكومات حجب بعض المعلومات لسلامتها وأمنها. ومن ثم فنحن في مرحلة انتقالية في الفكر بها بعض عناصر القديم لكنها لا تستطيع أن تغفل الوضع العالمي الجديد.

مع ذلك، فأطروحة الكتاب لا تقتصر على تقديم وجهتي النظر، وإنما تنحاز إلى تأكيد قناعة أن كلتا الرؤيتين أو الموقفين لا يمكن أن تتغافل عن حقيقة العالم الراهن، والذي أصبحت معه المعلومات تندفع بذاتها وتخرق الجدران المغلقة، وتفتح أبواب الدول والمجتمعات الموصدة من دون ترفق، فقد أثرت التقنية الرقمية الحديثة بشكل جذري على هوية وقيمة المعلومات، وبات من السهل اقتناء واختزال بل واختراق الأنساق المعلوماتية المختلفة، وأصبح من الممكن تكسير الحواجز الأمنية التي تحمي المعلومة خصوصا بشكلها الرقمي الجديد. ومن ثم فكما أن تداول المعلومات ضرورة تنموية وعصرية، فقد أصبح أمرا واقعا لا مفر منه تحكمه أوضاع العالم الذي نعيشه، بل إن حرية تداول المعلومات أصبحت من المنظور الأشمل إحدى لبنات حماية الأمن القومي.

وعلى جانب آخر، فإن تداول المعلومات هو السبيل لمحاربة الفساد وعدم التستر على الأخطاء أو انتشار الشائعات التي قد تضر بالأمن القومي، لذلك فإذا كان الحفاظ على الأمن القومي الحجة الرئيسية لأنصار حجب المعلومة -بمبررات ونوايا حسنة أحياناً- فإن حجب المعلومة أحياناً ما يلحق أكثر الأضرار بالأمن القومي. فقد يكون حجب المعلومة مفيداً لحفظ أسرار الدولة، ولكنه قد يعود بالسلب على الارتقاء بأهم جانب من جوانب الأمن القومي بالمفهوم الشامل، وهو الخاص بالارتقاء بمستوى المعرفة والوعي لدى المجتمع الذي لن يتحقق من دون فتح منافذ الوصول للمعلومات. إن الارتقاء بالوعي والمعرفة وفتح نوافذ العلم بالأشياء هو أقوى حصن لحماية الأمن القومي، وهو أيضاً الذي يقدم صورة جديدة وزاهية لدولنا ومجتمعاتنا في الخارج، وهذا يدرأ الأخطار والتهديدات ويسد الذرائع.

لكن على جانب آخر، ففي كل الدول هناك بعض الاعتبارات التي تفرض حجب المعلومات في بعض الأوقات. وتضع العديد من الدول عدداً من القيود على حرية تداول المعلومات بهدف صون الأمن القومي. وتشترط بعض الدول مرور عقود للإفراج عن وثائقها الوطنية، وأحياناً تمتد فترة الحظر على النشر والتداول أكثر من ذلك لبعض المواد إذا كان نشرها سيلحق أضراراً بالأمن القومي. المهم أن يتم ذلك من دون تعسف وأن تكون لدى تلك العناصر والهيئات التي تحدد شروط المنع بصيرة بالاعتبارات المختلفة للمصلحة القومية.

ولكن بشكل عام تنزع أغلب الدول إلى مزيد من الإتاحة آخذة في الاعتبار عامل السرعة، وبشكل عام يتعمق الاتجاه الذي ينظر إلى المعلومات على أنها حق مجتمعي ينبغي إتاحتها وبسرعة ولا يجب أن تحجبه السلطات مدد طويلة تفقد المعلومات معها قيمتها.

وما بين مطالبات واحتياجات المهتمين والمتابعين ومنظمات المجتمع المدني، وما بين حجج ومسوغات الممارسين نقف عند منطقة وسط لا بد من ملئها بالرؤى التي تقدم تفسيرات مقبولة لحرية التداول أو الحظر، وهي مساحة ستظل محل اختلاف وتباين لكنها على الدوام في طريقها للتقلص والتضييق. وتقدم الدول التي تسير على نفس طريقنا أو الدول التي سبقتنا تجارب ينبغي الاستفادة منها، فيما ينبغي إقراره في قانون ينظم حرية تداول المعلومات في مصر، مع الأخذ في الاعتبار

أن القوانين في الأغلب تقدم أطرا للحركة، لكنها لا تعني إنتاج نوعيات محددة من الممارسات والنتائج، والتي ستكون خاضعة لتفاعلات الواقع في كل بلد، فمواد القانون نفسها التي قد يتم إقرارها في دول مختلفة عنا قد تنتج عندنا واقعا وممارسات مختلفة عما أنتجته في الدول المماثلة، وهي أمور ترتبط بالواقع الثقافي والاجتماعي لكل بلد وظروفه واحتياجاته.

وكما يتضح من هذا الكتاب، فإن الاتجاه الغالب يؤكد أن هناك رغبة شديدة في إقرار قانون بشأن تداول المعلومات في مصر، وهي رغبة لا يمكن تجاهلها، وهي تتسق وتنبع من طبيعة العالم الراهن الذي تتقلص فيه مساحات الحظر، والتي تجعل المعلومات المحظورة في كثير من الأحيان أكثر ترددا وتداولاً وتناولاً بالشائعات من المعلومات غير المحظورة، أي أن حظر المعلومة قد يكون أسرع السبل لانتشارها أو بناء الشائعات حولها، مما يضر بالهدف المرجو من تقييد حريات التداول والإتاحة المعلوماتية. وينقسم الكتاب إلى تسعة فصول، يتناول أولها، الجدليات الدائرة بين أنصار الإتاحة وأنصار الأمن القومي، ويؤكد أن إتاحة المعلومات وتحرير تداولها أصبح جزءاً أصيلاً من الأمن القومي، فالانغلاق أقرب الطرق للضعف، ويُبقى على عوامل التأخر بالمجتمعات، وهو ليس صمام أمان، فضلاً عن أنه يفقد المجتمع قدراته الأساسية في ظل عالم يقوم على المنافسة والمعرفة، ولا شك في أن قوة المجتمع هي أهم صمام أمان للأمن القومي، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل تداول المعلومات.

أما الفصل الثاني، فإنه يركز على إبراز الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية لحرية تداول المعلومات؛ من خلال إجلاء صورة العلاقة الترابطية بين حرية تداول المعلومات واقتصاد السوق، الذي لا يقوم ولا ينتعش إلا في ظل وضوح الخيارات القائمة على قرارات سليمة لا توفرها إلا المعلومات الصحيحة.

بينما يناقش الفصل الثالث، حرية تداول المعلومات من زاوية كونها مصلحة حكومية؛ فكثير من الكتابات تقيم سدوداً مانعة بين الحكومات والمعلومات، وتعتبر احتكار المعلومات ميزة حكومية لإدارة المصالح العامة، بينما يوضح هذا الفصل كيف أن الإفصاح والإتاحة المعلوماتية هما المصلحة الحكومية الأهم في عالم اليوم.

أما الفصل الرابع، فإنه يقدم إطلاقات على التجارب الدولية المختلفة فيما يتعلق بقوانين حرية تداول المعلومات، ويبرز نقاط الاختلاف والاتفاق والقوة والضعف في التشريعات الدولية في هذا الشأن، من خلال المقارنة بين قوانين تداول المعلومات في دول متقدمة وأخرى نامية، بهدف استكشاف خطأ مصر نحو إصدار قانون يتلافى العيوب.

بينما ينصب الفصل الخامس على دراسة واقع البيئة التشريعية لتداول المعلومات في مصر، من خلال تفحص القوانين والقرارات والتشريعات المصرية المختلفة في هذا الشأن، ومن خلال معرفة خريطة المؤسسات القائمة على شؤون المعلومات في الدولة وجوانب القصور في أدائها وجوانب الإصلاح الممكنة.

أما الفصل السادس، فإنه يعكف على تبين الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية في مجال الإتاحة المعلوماتية، وما يمكن أن تستفيده مصر من تطبيق هذه الحكومة وجوانب التطوير الممكنة، كما يوضح أهم التحديات والعقبات والعراقيل وجوانب النجاح التي أحرزتها مصر في تطبيق الحكومة الإلكترونية في مجالات المال والأعمال والتعليم.. وفي بعض المحافظات والمدن.

ويتناول الفصل السابع حرية تداول المعلومات في ظل مجتمع المعرفة ومجتمعات المعلومات، ويؤكد الصلة الوثيقة بين حرية تداول المعلومات ومجتمع المعرفة، كما يتتبع نقاط التقدم المصرية وأفاق المساعي العربية نحو بناء مجتمعات المعرفة، لكنه يسلط الضوء على جوانب التأخر العربي في هذا المجال أيضاً.

أما الفصل الثامن، فإنه يتناول حرية تداول المعلومات في نطاق عمل المجتمع المدني وكحق من حقوق الإنسان، ويجلو الصلة الوثيقة بين مجالات عمل وأهداف منظمات المجتمع المدني وحق الحصول على المعلومات التي تمثل المجال الرئيسي لعملها، والضرورة الأولى من أجل استمرارها في هذا العمل الإنساني، في ضوء تركيزها على حقوق الإنسان التي تتطلب المتابعة من خلال المعلومات الدقيقة.

ويقدم الفصل التاسع والأخير بعض الرؤى والآراء بشأن قانون تداول المعلومات المصري، والجوانب الرئيسية التي ينبغي أن يشملها هذا القانون.

وفي نهاية هذا «التقديم» يتضح أننا إزاء موضوع جديد وقديم في الوقت نفسه، وهو ليس مستقلاً بذاته، وإنما يرتبط بمختلف جوانب الحياة والسياسة في مصر، ومن ثم فإن الأمر لا يتعلق فقط بحدود الرؤى والآراء التي يطرحها هذا الكتاب في مجال الإتاحة المعلوماتية، وإنما يتسع إلى مناقشة مشكلات أخرى عديدة في المجتمع المصري، لأن هذا الموضوع يترافق معها ويرتبط بها.

لكن القيمة الرئيسية لهذا الكتاب تتمثل في أنه سعى إلى توضيح الصورة ووضعها في إطارها الحقيقي، وهي العمل على الفصل بين المعلومات وبقية الأوضاع والمشكلات المصرية ومعالجة هذا الموضوع على نحو مستقل، يوضح بالأساس الرابطة الوثيقة بين المعلومات والتنمية، والمعلومات والتقدم، والمعلومات والأمن القومي من منظور أشمل. ولا تجعل وجهات النظر هذه استصدار قانون يتيح تداول المعلومات عرضة للإرجاء أو التأخير، لارتباطه بقضايا أخرى في مصر، وإنما تجعله حافزاً على السعي نحوه والعمل من أجله لارتباطه بأهم القضايا بالنسبة لمصر وبالهدف الرئيسي للدولة وهو إحراز التقدم في ظل سباق عالمي غير عادي.

إسماعيل سراج الدين

الفصل الأول

حرية تداول المعلومات

جدليات الإتاحة والتقييد



مقدمة^(١)

أصبحت قضية المعلومات من أهم القضايا في عصر العولمة خصوصاً بما تثيره من حرية الحصول على المعلومات ومدى تحقق هذه الحرية للجميع على قدم المساواة. ويعتبر حق الحصول على المعلومة حقاً إنسانياً ودستورياً يعبر عن مستوى التقدم والحضارة التي ارتقت إليها المجتمعات ومدى احترامها لعقلية الفرد وتبني الديمقراطية بما يسمح بالمشاركة في الأدوار وتحمل الفرد المسؤولية تجاه نفسه وتجاه مجتمعه وقضاياه المختلفة. وتطرح القضية أبعاداً مختلفة بشأن المساواة في الإتاحة بما تمثله القدرة على اقتناء أدوات التكنولوجيا والاتصال الحديثة وتعلم استخدامها في تحقيق هذا الحق للجميع.

وتعد حرية الحصول على المعلومات وإتاحتها واحدة من الحقوق الأساسية للإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة منذ الأربعينيات حيث أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الأولى من العام ١٩٤٦ القرار ٥٩ (١) الذي ينص على أن «حرية الحصول على المعلومات من حقوق الإنسان

(١) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "حرية تداول المعلومات جدليات الإتاحة والتقييد"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الأوراق التي قدمت من حسين عبد العزيز بعنوان "الأفاق المستقبلية للإتاحة في مصر"، وهشام بشير بعنوان "الأمن المعلوماتي: ما بين تحديات الداخل والخارج"، وسيد أحمد جميع بعنوان "أهمية إفصاح المعلومات والبيانات لصغار المستثمرين"، ومحمد اسماعيل محمد يحيى بعنوان "دور المعلومات في تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني (بالتطبيق على: الجمعيات الأهلية والمجالس الشعبية المحلية)"، ومصطفى محمود أبو النيل وسوزان حسن أحمد بعنوان "نظرة مستقبلية نحو تطوير شبكة معلومات التنمية المحلية"، ومصطفى محمود أبو النيل ومحمد فريد نجاح بعنوان "الوسائل الحديثة في إتاحة المعلومات ودورها في التنمية وتفعيل مشاركة المجتمع المدني: الشبكة المصرية للحوار والمشاركة المجتمعية"، وحسن جميعي بعنوان "الأفاق المستقبلية للإتاحة المعلوماتية في مصر".

الأساسية، وهي حجر الزاوية لكل الحريات التي تبناها الأمم المتحدة». ولقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ (المادة ١٩)، وكذا العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية الصادر في عام ١٩٦٦، هذا المفهوم يربط بين حرية التعبير وما يتطلبه من إمكانية «البحث» عن المعلومات والحق في الحصول عليها.

وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الجمعية العمومية في الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، على أن «يتمتع الجميع بحق حرية الرأي والتعبير؛ ويشتمل هذا الحق على حرية الاحتفاظ بالأراء دون أي تدخل وبحث وتلقي ونقل المعلومات والأفكار من خلال أي وسيلة إعلام وبغض النظر عن الحدود». ووفقا للمادة ١٩ من الإعلان فإن الحق في حرية الرأي والتعبير يشمل حرية البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود. أما المادة ٢٧ من الإعلان نفسه فتتص على حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية والإسهام في التقدم العلمي وما ينتج عنه من فوائد. وقد ذكر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحرية التعبير أن الوصول إلى المعلومات هو جزء لا يتجزأ من الحق في حرية الكلام.

وفي عام ١٩٩٣ قامت لجنة الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان بتأسيس مكتب مقرر اللجنة الخاص التابع للأمم المتحدة والمتعلق بحرية الرأي والتعبير والإعلام، كتجسيد للعلاقة بين الوصول للمعلومات وحرية الإعلام، وقام اتحاد الصحافة الأمريكي البيني، وهو منظمة إقليمية غير حكومية، بتنظيم المؤتمر العالمي حول حرية الكلام عام ١٩٩٤ الذي قام بتبني إعلان تشابولتيك وهو عبارة عن مجموعة من المبادئ المتعلقة بحرية التعبير، حيث تعترف المبادئ بوضوح بحرية المعلومات على أنها حق أساسي يتضمن حق الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها جهات عامة، وعلى أن يتمتع كل شخص بحق بحث وتلقي ونقل المعلومات والتعبير عن الآراء ونشرها بحرية، وأنه ينبغي أن تكون السلطات ملزمة قانونيا بتوفير المعلومات التي يولدها القطاع العام في الوقت الملائم وبشكل مناسب.

وطبقا لمبادئ جوهانسبرج، وافقت مجموعة دولية من الخبراء في القانون الدولي والأمن القومي وحقوق الإنسان، في أكتوبر عام ١٩٩٥، على مبادئ جوهانسبرج الخاصة بالأمن القومي وحرية

التعبير وحق الحصول على المعلومات، وأكدت ضرورة عدم تشجيع الحكومات على استخدام ذريعة الأمن القومي لفرض قيود غير مبررة على ممارسة هذه الحريات، حيث نص المبدأ (١١).... القاعدة العامة بشأن الحصول على المعلومات «لكل فرد الحق في الحصول على المعلومات من السلطات العامة، بما في ذلك المعلومات المتصلة بالأمن القومي. ولا يجب فرض أي قيد على هذا الحق على أساس الأمن القومي، إلا إذا تمكنت الحكومة من إثبات أن القانون ينص على هذا القيد، وأنه من الضروري في مجتمع ديمقراطي حماية المصالح المشروعة للأمن القومي.» وفي ضوء كل ذلك سارعت العديد من الدول إلى إصدار الإطار التشريعي الخاص بحرية تداول المعلومات؛ حيث وصل عدد الدول التي أصدرت قوانين أكثر من ٧٠ دولة مقارنة بنحو ٤٠ دولة في عام ٢٠٠٢.

وكذلك أقر المجتمع الدولي بأهمية الوصول إلى المعلومات لدواعٍ أخرى؛ فاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المصدق عليها في العام ٢٠٠٣، تدعو الحكومات إلى السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات على أنها إحدى وسائل مكافحة الفساد.

وأكدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات -ديسمبر ٢٠٠٣- أن الإنسان هو محور رؤيتها لمجتمعات المعلومات والاتصالات. وأقر البيان الصادر عن القمة أن أول الأهداف يكمن في الالتزام ببناء مجتمع معلومات واتصالات جامعة ومنصفة قوامها البشر، من خلال مجتمعات متاح فيها لكل فرد حرية إنشاء المعلومات والمعرفة والنفوذ إليها والاستفادة منها وتقاسمها، ونشرها لتمكين الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحسين نوعية الحياة وتحقيق إمكاناتهم الكاملة. وأكدت القمة أن تلك المجتمعات لا بُدَّ أن تؤسس على مبادئ العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلى المشاركة الكاملة للشعوب، وتمكينهم بشكلٍ كامل.

وعلى جانب آخر، تتيح شبكة الإنترنت اليوم الفرصة للأفراد من جميع أنحاء العالم أن يتشاركوا في الآراء والمعرفة؛ حيث جعلت الإنترنت من نفسها عضواً دائماً في مجتمعنا واقتصادنا، وعلى العكس من أي مكتبة أو مركز تجاري فإن شبكة الإنترنت ليس لها موقع جغرافي محدد، وبالتالي لا يمكن الذهاب إلى «مكان الإنترنت» ومشاهدة جميع أجهزة الكمبيوتر وهي تعمل، لأن شبكة الإنترنت ما هي إلا مجموعة من أجهزة الكمبيوتر المترابطة وموقعها المادي لا يمكن ربطه بمكان واحد،

حيث غيرت الإنترنت من الطريقة التي يتسوق بها الناس والتي يحصلون بها على المعلومات والتي يستمتعون بها بوقتهم. وبالرغم من اندماج المكونات المادية لعملية الاتصال في صورة أجهزة وبرامج وشبكات اتصالات إلا أنه بظهور شبكة الإنترنت أصبحت هذه المكونات المادية بنية تحتية اختفت عن الأنظار، بينما ظهرت على السطح المعارف في صورة كيانات معلوماتية تتفاعل مع المستخدم وتفتح له أبوابا جديدة يرى من خلالها المختلف ويتعامل مع الغريب ويمارس الجديد.

وهكذا تسهم شبكة الإنترنت في تحرير الإنسان تدريجياً من قيود المكان بل وتوسع دائرة وجوده ليبدو وكأنه موجود في أكثر من مكان في الوقت نفسه، وهي كذلك تعتبر مصدر الشفافية الجغرافية والتي جعلتنا لا نشعر بالفرق بين من يجاورنا ومن له القدرة على أن يجاورنا عبر آلاف أو ملايين الأميال. لقد جعلت الإنترنت كل الأنشطة البشرية تعتمد تماماً على المعلومات حيث توفر ثورة المعلومات للدول النامية فرصة عظيمة لاخترق المستقبل وإنهاء قرون مضت من التخلف والانعزالية.

ويشير عدد من الدراسات والبحوث إلى أن من أبرز ملامح الخريطة المعرفية للمجتمع العالمي المعاصر هي الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات الأولي. في المجتمع الأول كان المفهوم المحوري هو السوق، حيث يتم تبادل السلع المصنعة، وفي المجتمع المعلوماتي فإن المفهوم المحوري هو الفضاء المعلوماتي CyberSpace، كما أن المجتمع لا تشكله السياسة أو الاقتصاد بقدر ما يشكله نظام التواصل السائد بين الأفراد والجماعات والمؤسسات.

وعلى الرغم من كل هذه الإعلانات والمواثيق الدولية العامة والأوضاع العالمية الجديدة، فقد خضعت قضية إتاحة المعلومات أو تقييدها لاعتبارات أخرى أملت ظروف وأوضاع العالم؛ وبينما كانت حرية تداول المعلومات في السابق تتعرض للعديد من القيود في ظل طبيعة الانقسام والتناحر العالمي في عقود الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي والسياسي والاستراتيجي بين الشرق والغرب، فإن أجواء السلام والانتعاش والحرية التي سادت العالم في السنوات الماضية لم تلغ تماماً جرعة القيود. وأدت ثورة المعلومات إلى أنماط جديدة من التحديات والجرائم منها لصوص الحاسب الذين يدخلون إلى قواعد المعلومات ويسرقونها أو يعبثون بها والجرائم الحديثة التي تخترق

الحماية الأمنية في النظم القانونية، ومن الجدير بالذكر أن الجانب المظلم للمعلومات هو استثمارها في جوانب مهددة للأمن البشري لأن المعلومات تمثل رابطاً يعتمد عليها العديد من القطاعات مما يسهل الإضرار بالطرف المقابل أو الاستفادة منه دون عناء.

ويشكل العدوان على البيئة المعلوماتية أو الرقمية الوجه القبيح للتقنية الحديثة، فالجرائم المتحققة عن هذا العدوان تتميز عن الجرائم العادية بسرعتها الفائقة وتأثيرها المدمر، وقدرة مرتكبيها على الإفلات من الملاحقة والعقاب في ظل افتقاد كثير من الدول أنظمة قانونية قادرة على التعامل مع هذا العدوان والجرائم الناجمة عنه. وفي هذا الصدد، تشير الإحصاءات الدولية إلى أن هناك أكثر من مليار شخص مستخدم لأجهزة الحاسب الآلي، فضلاً عن أكثر من ١٣ مليار صفحة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ونحو ٣٠٠ مليون موقع عليها. وهكذا اتسعت البيئة المعلوماتية لتصبح ميداناً فسيحاً للعدوان عليها، ولتشكل تحدياً رهيباً لمختلف الأجهزة في مواجهة هذا العدوان وما ينجم عنه من جرائم.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن ما بين ٢٤-٤٢٪ من المنظمات في القطاعين الحكومي والخاص كانت ضحية جرائم مرتبطة بالتقنية الحاسوبية، وأن خسارة ٧٢ شركة بسبب جرائم الحاسب الآلي تقدر ما بين ١٤٥ - ٧٣٠ مليون دولار سنوياً. وأظهرت دراسة للأمم المتحدة عن مخاطر الحاسب الآلي أن ٧٣٪ من الجرائم داخلي، وأن ٢٣٪ منها يرجع إلى مصادر خارجية، وقدّرت الخسائر الاقتصادية لهذه الجرائم عام ١٩٩٣ بنحو ٢ مليار دولار. وفي دراسة عن حالات الاختراق كوجه من أوجه العدوان على أجهزة الحكومة الأمريكية لعام ١٩٩٥، وجد أن هناك ٢٥٠ ألف حالة اختراق، ٦٤٪ منها ناجحة، وأن ما بين ١ - ٤٪ منها تم اكتشافه، وأعلن فقط عن ١٪ من هذه الاختراقات.

وفي هذا الإطار يتم التمييز بين مفهومين للحق في الحصول على المعلومات يعكسان مستويات مختلفة من الإتاحة: المفهوم الأول، هو التداول الموسع في إطار حرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات والأفكار وما يرتبط بها من الحق في الحصول على المعلومات المتاحة. والمفهوم الثاني هو التداول المنظم الذي يركز على الحق في الحصول على المعلومات الرسمية بأشكالها المختلفة بصرف النظر عن الوسيلة المستخدمة (الحكومة وأجهزتها المختلفة، السلطات التشريعية، منظمات المجتمع المدني،

القطاع الخاص)، وهو ما يتطلب وجود تشريعات لتنظيم أسلوب العمل وضمان الحق في الحصول على هذه الوثائق الرسمية في إطار قواعد محددة تحمي مبادئ الخصوصية وأمن المجتمع في الوقت نفسه.

وقد اكتسب المفهوم الثاني لحرية الحصول على المعلومات أهمية خاصة في الفترة الأخيرة خاصة مع اتساع نطاق الديمقراطية على أثر انهيار نظم الحكم الشمولية وسيادة قواعد الشفافية والحوكمة والترشيد الاقتصادي والارتقاء بمستوى اتخاذ القرارات. وفي الوقت نفسه، وضح اهتمام القطاع الخاص والمجتمع المدني بالتعرف إلى نطاق ومحتوى هذه التوجهات بالنظر إلى تأثيراتها على أعماله. وساهم التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وكذا وجود نماذج للأطر التشريعية التي يمكن الاسترشاد بها، في دعم هذه التوجهات وإتاحة الفرصة لتفعيل الممارسة.

ضرورات الإتاحة

تقوم القاعدة العامة للإطار القانوني لحق الحصول على المعلومات على «الإتاحة المطلقة»، ويرتبط بذلك التحديد الواضح للمجالات التي يمكن أن يسمح فيها بحظر المعلومات كلياً أو جزئياً، والتي يجب أن تكون في أضيق نطاق ممكن وتستند إلى قواعد قانونية وتنظيمية تتسم بالوضوح والشفافية. وتعتبر إتاحة المعلومات وحرية تداولها من المفاهيم التي تتقاطع مع كافة المجالات وتسهم بشكل فعال في توفير الدعم الكامل لنظام الحكم الديمقراطي من خلال تكريس المشاركة وقواعد المحاسبية والشفافية وإمكانية الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها وتوفير الخدمات العامة. وفيما يخص علاقة الارتباط بين توافر المعلومات ومدى شفافيتها، وبين مستوى الأداء الديمقراطي فقد خلصت دراسة إحصائية أجريت على عينة مختارة من بعض دول العالم إلى تدني مستوى هذا الأداء في بعض الدول العربية، بسبب التعيم المعلوماتي والسيطرة التامة، أو شبه التامة، لأجهزة الحكم على القوى الرمزية الإعلامية والتربوية والدينية. مع العلم أن تحقيق الديمقراطية لا يتوقف فقط على توافر المعلومات، ولكن هناك عوامل أخرى كثيرة تتداخل مع بعضها لتحقيق الديمقراطية، من بينها بالطبع موضوع إتاحة المعلومات.

وقد استقر الرأي على قبول بعض الاستثناءات، والتي يمكن أن تشمل: الوثائق السرية الخاصة بالأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية، والوثائق المتعلقة بالنظم الداخلية للأفراد، والمعلومات التي تتعلق بأسرار التجارة أو تلك التي تهدد سلامة الموقف التنافسي مثل المعلومات عن المنتجات المطورة، والمعلومات الخاصة بالمواقف المالية والتجارية خاصة التي تم الحصول عليها من شخص أو منظمة بصورة سرية، والمعلومات الخاصة بحماية سلامة عملية صنع القرار الحكومي خاصة تلك التي تتضمن اقتراحات بسياسات لم تتم الموافقة عليها، والمعلومات عن الأفراد التي يؤدي إتاحتها إلى الإضرار بمبدأ الخصوصية مثل السجلات الطبية وكذا سجلات الأفراد ومحاضر التحقيقات التي تم استكمالها في إطار تطبيق أحد القوانين والتي يمكن أن تؤدي إتاحتها للتأثير في إجراءات تطبيق القانون أو حرمان المواطن من محاكمة عادلة أو كشف مصادر بعض المعلومات السرية، والوثائق الخاصة بالمؤسسات المسؤولة عن تنظيم ورقابة المؤسسات المالية، والمعلومات الخاصة بحماية المصالح الاقتصادية العامة والتي يؤدي معرفتها إلى الإضرار بمصالح المواطنين بصفة عامة أو بسلامة الاقتصاد الوطني، والمعلومات الجغرافية أو الجيوفيزيائية والبيانات والخرائط الخاصة بكشف أماكن الآبار.

ويشير ذلك إلى تعدد وتشعب الاستثناءات المحتملة وهو ما قد يؤدي في حالة تطبيقها بصورة كاملة إلى التأثير بشكل سلبي على مبدأ الإتاحة المطلقة، لذلك من الضروري أن يتم النظر في كل حالة على حدة والإجابة على ثلاثة أسئلة محددة، وهي: مدى ارتباط هذه المعلومة بالأهداف الموضوعية المحددة للإتاحة؟ وهل يترتب على إتاحتها الإضرار الواضح بالهدف السابق الإشارة إليه؟ وعلى الرغم من ذلك هل تعتبر إتاحتها من المصلحة العامة؟

وعلى جانب آخر، فإن تحقيق أهداف التنمية للألفية الجديدة، وخاصة تلك المتعلقة بتخفيض نسبة الفقراء فقرا مدقعا إلى النصف، يتطلب معلومات إحصائية دقيقة وخاصة فيما يتعلق بمستوى معيشة المواطنين، ومواقع تركز الفقراء، وأسباب الفقر، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى موارد مالية إضافية، وغيرها من الأمور. وتشير دراسة منتدى باريس ٢١ عن العد العكسي للفقراء، إلى أنه: «بالرغم من الإدراك المتزايد لأهمية الإحصاءات أكثر من أي وقت مضى، فإن دولا نامية كثيرة ينقصها القدرة على إنتاج وتحليل واستخدام الكم والنوع من المعلومات الإحصائية المطلوبة لإنجاز تنموي فعال، وينعكس ذلك سلبا على رسم السياسات العامة، حيث تتعذر مساءلة الحكومات عن قراراتها، وتبقى شعوب هذه الحكومات فقيرة بسبب ذلك».

ومن الضروري أن يطلع المواطن على معلومات الحكومة لتعزيز الشفافية في عملية صنع القرار ولبناء نظام النزاهة الوطني وللتصدي لظاهرة الفساد ونتائجه المدمرة على المجتمع، بما يساعد في الحفاظ على ثقة المواطن في أعمال الحكومة. وقد ثبت أن القوانين المتعلقة بحرية المعلومات تعود على المواطنين والحكومات معا بمنافع كثيرة، فهي تعد شرطا أساسيا من شروط الحكم الرشيد وتعمل على مكافحة الفساد، وترسخ الشفافية في العملية الانتخابية وتكرس شرعية البرلمان المنتخب. بالإضافة إلى أن الاطلاع على المعلومات يسمح للمواطنين بفحص أعمال المؤسسة العامة بدقة، مثل (الوزارات، والإدارات، والأجهزة، والمؤسسات التشريعية، والقضائية والتنفيذية، والهيئات المحلية الخ). كما أن حرية الوصول إلى المعلومات تعد شرطا لتزايد قدرة الشعب على المشاركة في العملية الديمقراطية، كما أنها تؤدي إلى زيادة الوعي العام بالأسباب الكامنة وراء القرارات المتخذة، بما يخفف من سخط الشعب، ويعزز الثقة بالحكومة. وكذلك فإنها تعمل على تحسين فعالية الحكومة وتنسيق السياسات، من خلال حرية تدفق وتقاسم المعلومات.

وفي المقابل هناك العديد من مخاطر إخفاء المعلومات، فحين تسود السرية يمكن تبديد الموارد مع إغلاق الباب أمام أي مراجعة لاحقة، كما يؤدي إخفاء المعلومات وحجبها عن المواطنين إلى ازدياد الفساد، ويؤكد عدم قدرة أجهزة وآليات الرقابة وحماية حقوق المواطنين على كبح جماح إساءة استعمال السلطة للمؤسسات العامة، بالإضافة إلى تهديد حق التعبير عن الرأي والتحكم في ثقافة المواطنين وأفكارهم وتوجهاتهم، وتصبح وسائل الإعلام في معظم هذه الحالات مجرد أداة للتعبير عن وجهة نظر السلطة لضمان استمرارها والحد من قدرة المعارضة على التغيير.

وتتجاوز الإتاحة مجرد الحصول على «الوثائق» الحكومية أو البيانات والإحصائيات وتمتد إلى إمكانية الاستجابة لطلبات المعلومات التي تحتاج إلى خلق نوعيات جديدة من الوثائق، وهو ما يخرج عن نطاق الإتاحة الذي يتضمن قانون حرية المعلومات الذي يجري إعداده في مصر. وعلى الرغم من أن المفاهيم السائدة تشير إلى حق «المواطنين / الأفراد» في الحصول على المعلومات، سواء من الحكومة أو منظمات المجتمع المدني أو المجتمعات المحلية أو القطاع الخاص، إلا أن بعض جوانب الغموض مازالت قائمة عند التطبيق، وسوف تكون لها تأثيراتها على التطور المستقبلي في هذا المجال. ويبرز في هذا الإطار:

- التراث التاريخي الطويل الذي يفترض أن قواعد المحاسبية والديمقراطية وبالتالي الحق في الحصول على المعلومات هي الواجب الأساسي للسلطات التشريعية وليس المواطنين بصفة عامة. ويذهب بعض المنظرين حول التطبيق في بعض الديمقراطيات العريقة إلى أن الديمقراطية يمكن فقط أن تؤدي دورها «إذا تم حماية القائمين عليها من استجابات العامة»، وهو ما يحدد نطاق ومفهوم حرية الحصول على المعلومات. وعلى الرغم من أن هذه النظرة كانت أكثر وضوحاً في الأربعينيات، إلا أن بعض المنظمات الدولية ترى أنها ما زالت تعكس التفكير السائد في بعض الدول.
- التفرقة في مجال الإتاحة بين المعلومات «العامة» و«الخاصة» والحدود الفاصلة بينها، خاصة في ضوء التحول نحو التخصصية وبالتالي تضييق نطاق المعلومات الرسمية المتاحة على الرغم من أنها تحتل مكانة مهمة بالنسبة لتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات رشيدة.
- الحق في الحصول على «الوثائق» وليس «المعلومات»، وهو ما قد يتطلب العمل على خلق وثائق جديدة، بالاستناد إلى ما هو متوفر من معلومات أو وثائق أخرى لدى السلطات العامة للإجابة على الأسئلة المحددة. ومن الواضح أن قيمة وجدوى نظام الإتاحة والحق في الحصول على المعلومات سوف تقل بدرجة كبيرة إذا اقتصر الأمر على مجرد الحصول على نسخ من الوثائق المتوفرة.
- نطاق الإتاحة بالنسبة للوثائق الخاصة بالنظام القضائي وهل ينطبق عليها القواعد العامة للإتاحة أم تخرج عن النطاق المسموح به.
- توقيت حرية الحصول على بعض المعلومات وإمكانية توسيع نطاق حظر الإتاحة على أساس مجموعة من الاعتبارات التي تهدف لحماية الخصوصية والتنافسية، منها ما يلي:

(١) عدم إتاحة بعض المعلومات عن النشاط التجاري لمشروعات القطاع العام أو الخاص لضمان عدم المساس بالمزايا التنافسية الخاصة بها عند توفير هذه المعلومات للأطراف

الأخرى. وعلى الرغم من عدالة هذا المطلب إلا أنه قد يكون من الضروري تضييق نطاق العمل به حتى لا يستخدم في إخفاء المعلومات التي تكشف التلاعب والفساد.

(٢) حظر الوثائق التي تتعلق بالمناقشات بين مؤسسات السلطة الحكومية أو داخل واحدة منها خلال مراحل الإعداد لاتخاذ قرار بشأن موضوع معين. ويدخل ذلك في نطاق إتاحة «حيز التفكير» وكذا تجنب التأثيرات السلبية المحتملة سواء بالنسبة للقرار الحالي أو في المستقبل بشأن شفافية المشاركة والصراحة والوضوح في إبداء الرأي أو لتجنب احتمالات فشل القرارات أو السياسات محل الدراسة بسبب الكشف المبكر عنها.

(٣) عدم إتاحة المعلومات التي تعكس الاتصالات بين المستويات المختلفة للنظام، خاصة بين الرئاسة والحكومة.

وتبرز أهمية إتاحة المعلومات في جانبين: أولاً: علاقتها بالحكم الرشيد وزيادة الثقة بين المواطن والحكومة، وثانياً علاقتها بمقياس تقدم الأمم ورفاهية المواطنين.

فأولاً: من ناحية أهمية إتاحة المعلومات وعلاقتها بأركان الحكم الرشيد، فإنها تتمثل في المشاركة؛ فالمشاركة الفعالة لكل أفراد المجتمع ركيزة أساسية للحكم الجيد سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وسيادة القانون: حيث إن التطبيق العادل للقوانين بحيادية على كافة أفراد المجتمع هو أساس بناء المجتمع المتقدم في إطار حماية حقوق الإنسان. والشفافية: من خلال الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بإدارة التنمية والتصرف في موارد الدولة باعتبار حق تداول المعلومات هو حق من حقوق الإنسان. والاستجابة: حيث إن تلبية مطالب المواطن هي جزء من مهمة مؤسسات الدولة. والتوافق: من خلال الوصول إلى حد مقبول من إجماع قوى المجتمع الفاعلة حول أساليب وآليات تحقيق المصالح المشتركة. والإنصاف: وهو التوزيع العادل للموارد وعوائد التنمية. والفاعلية والكفاءة: وتعني أن تكون الخطط والبرامج قادرة على تحقيق أهداف التنمية بالتوظيف الأمثل للموارد المتاحة. والمساءلة: وتعني ضرورة أن تخضع كل مؤسسات الدولة للمحاسبة سواء كانت مؤسسة قومية أو خاصة أو منظمة من منظمات المجتمع المدني من قبل المستفيدين من خدمات هذه المؤسسة. ويتطلب تفعيل الحكم الرشيد توافر عنصرين أساسيين: أولهما: معلومات جيدة يتم

إنتاجها من قبل نظام قومي كفاء وفعال للإحصاء والمعلومات، والذي يعد جزءا رئيسيا من الحكم الرشيد. وثانيهما: حق الوصول إلى المعلومات وحرية الاطلاع عليها من قبل المواطنين.

وثانيا: من ناحية علاقة إتاحة المعلومات بمقياس تقدم الأمم ورفاهية المواطنين، يتضح أن هناك علاقة تبادلية وتفاعلية بين مدى إتاحة البيانات والمعلومات حول أوضاع الاقتصاد الوطني ومدى جودة الخدمات الحكومية وإدراك الفساد الإداري على المستويين الوطني والدولي؛ فإذا وجد المواطن فجوة معلومات وبيانات بين المعلومات والمؤشرات التي تقدمها حكومة بلاده والمؤشرات التي تقدمها التقارير الدولية، وإذا اختلفت نسب معدلات النمو الاقتصادي ومستوى أسعار السلع والخدمات وجودتها بين الاثنين، وإذا تنامت فجوة معرفة بين الواقع الذي يعيشه المواطن والمعلومات التي تقدمها حكومته الوطنية، فإنه يتنامى لديه فجوة في الثقة بالحكومة، ومن البديهي أن تتسع تلك الفجوة إن لم تتوافر المعلومات المحلية، وينعكس كل ذلك على تقييم المواطن لأداء الحكومة، وعلى مستوى التفاعل والمشاركة، مما يخلق تغذية عكسية سلبية أو إيجابية.

وفضلا عما يترتب على الإفصاح عن المعلومات من نتائج إيجابية فإن هناك العديد من الآثار السلبية والتي تترتب على حجب المعلومات، من ذلك: عدم إمكانية قيام المواطن بممارسة أي دور فاعل في المجتمع، ويبقى عرضة لاستلاب حقوقه أو الانتقاص منها. كما أن عدم توافر تفسيرات مقنعة للجماهير تؤدي إلى فقدان الثقة، وفي بعض الأحيان الصدام، أو عدم الاهتمام أو اللامبالاة أو أي أشكال أخرى من المقاومة التي تؤدي إلى اتساع الهوة بين الجماهير والسلطات التنفيذية. ويؤدي غياب المعلومات إلى انتشار الفساد سواء الكبير أو الصغير، وضعف إمكانية اتخاذ قرارات صالحة، وعدم إمكانية بلورة رؤية إستراتيجية أو أجندة قومية للجمعيات أو المؤسسات الأهلية والمجالس الشعبية المحلية تتبنى بشكل علمي مع التركيز على بعض أولويات قضايا التنمية مثل مكافحة الفقر والبطالة والمشاركة في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، بحيث تكون مشاركتها أكثر فعالية. كما يؤدي قصور المعرفة والبيانات إلى عدم التعرف على فئات المنخرطين في المنظمات المدنية.

مزاي الإتاحة

تترتب على إتاحة المعلومات مزايا عديدة، منها: ترسيخ احترام الحق في المعرفة والحصول على المعلومات بوصفه حقا من حقوق الإنسان. وترسيخ مفهوم المواطنة، وتمكين الأفراد من معرفة المعلومات التي تخصهم لدى الحكومة، والمعلومات التي توضح ما تقوم به الدولة والحكومة بما يحقق مشاركة حقيقية، ويرسخ من مفهوم الممارسة الديمقراطية. وتعزيز الشفافية وتوفير آليات المحاسبة والمساءلة بما يتسق مع خطوات الإصلاح السياسي في مصر. والاستجابة لتحقيق التوجه نحو مجتمع المعرفة بما له من أثر على تطوير وتحديث أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وتيسير متابعة القرارات والسياسات المختلفة سواء للحكومة أو القطاع الخاص أو القطاع العام أو المجتمع المدني.

ومن مزايا الإتاحة أيضا نشر البيانات والمعلومات والمعارف وتبادلها بما يتحقق معه زيادة القدرات والإمكانات ويسمح بتحسين نوعية الحياة وتحقيق مقاصد التنمية المستدامة وممارسة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفي مقدمتها الحق في حرية التعبير والحق في حرية تدفق المعلومات التي تترابط فيما بينها على نحو لا يقبل التجزئة. ودعم صانعي ومتخذي القرار، بما يسمح بالقدرة على الاستجابة لتحديات التنمية والتنافس في الأسواق العالمية واجتذاب الاستثمارات التي ترتبها بوجود بيانات تتسم بالشمول والدورية والجودة يسهل الوصول إليها دون تأخير، وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية والمساهمة في الأنشطة والتفاعل بينها، وهو ما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ومواجهة ظواهر البطالة بتحقيق فرص عمل جديدة وحقيقية، فضلا عن تذليل العقبات التقليدية التي كانت تواجه إتاحة وتدفق المعلومات، خصوصا فيما يتعلق بزمّن الحصول على المعلومة، وصعوبة الانتقال من مكان إلى مكان من أجل الحصول عليها.

ولا تقتصر فوائد المشاركة والتبادل في مجال المعلومات والبيانات على الأفراد وأشخاص القطاع الخاص، بل إن إتاحة المعلومات وشفافيتها من شأنه أن يحقق المشاركة والتعاون بين الحكومات والدول، وبينها وبين أفراد شعوبها وقطاعات مجتمعاتها ومن بينها طبيعة الحال القطاع الخاص والمجتمع المدني. كما يساعد نشر المعلومات على سد الفجوة الرقمية بين الدول، وما يتحقق من ذلك من توفير فرص متكافئة وعادلة ومنصفة للدولة في إحراز التقدم في مجالات البحث والتقنيات

وتطبيقاتها الصناعية، ويساعد على الحفاظ على التراث والإرث الثقافي، ويوفر مناخا يسمح بالمنافسة الحرة ومنع الممارسات الاحتكارية الضارة والاستغلال.

وفضلاً عما تقدم، فإن إتاحة المعلومات وتيسير تداولها يسمح بفرص أفضل للنفاذ والوصول إلى المعلومات والاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، بل وبصفة خاصة للفئات التي يجب تمكينها من الوصول إلى المعلومات في ضوء ما سبق رصده أو ما يتم رصده من عدم تمتعها بفرص متكافئة في هذا المجال، ومن أهمها المرأة والأطفال وذوو الاحتياجات الخاصة والفقراء، وذلك كله بهدف إتاحة المساواة والعدل. ومن الفوائد التي تتحقق من إتاحة البيانات والمعلومات أيضاً الإفادة من جهود السابقين، ومتابعة أنشطة الآخرين، فضلاً عن تكافؤ الفرص في التعامل مع المعلومات، كما يسهم ذلك في تثقيف الجماهير ورفع مستوى وعيها وتوفير فرص العمل والابتكار والتقدم العلمي. كما تسمح المعلومات المتاحة -وبصفة خاصة إلكترونياً- بإقامة وترسيخ علاقات التعاون والمشاركة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

تحديات الإتاحة

تشمل التحديات التي تواجه حرية الحصول على المعلومات جانبي «العرض» و«الطلب» معاً، ويتطلب النجاح في تعميق مفاهيم حق الحصول على المعلومات والإتاحة العمل على دعم القدرات والإمكانات وعلى كلا الجانبين، ويعد العمل على دعم وتوسيع نطاق الطلب عاملاً أساسياً لضمان ممارسة حق الحصول على المعلومات والاستفادة من تأثيراته الإيجابية. وفي هذا الإطار يجب العمل على:

- بناء ودعم القدرات والآليات التي تؤدي لزيادة الطلب على المعلومات وتوسيع نطاق الاتصالات والمداخلات في إطار عملية الحوار. ويرتبط ذلك بدعم قدرة المجتمعات المحلية والعاملين بالإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين عامة، على استقراء وتنظيم وتحليل المعلومات ونقل آرائهم إلى السياسيين ومتخذي القرار. وبصفة عامة، يتطلب ذلك العمل على بناء «ثقافة المعلومات» وإدراك المواطنين لأهمية القرارات المبنية على معلومات.

• بناء ودعم القدرات والآليات اللازمة للارتقاء بعملية توفير البيانات وتوزيعها وإتاحتها في الوقت المناسب وبالشكل الذي يضمن الاستجابة للاحتياجات المطلوبة (العرض). ويتطلب ذلك زيادة وعي موظفي الحكومة بأهمية حرية الحصول على المعلومات والارتقاء بقدراتهم على الاستجابة للطلب على المعلومات الرسمية والتجاوب مع الاحتياجات، خاصة العاملين بالإعلام.

ومع الثورة المعلوماتية برزت مجموعة من الدلائل التي تشير إلى أن ثورة المعلومات أدت إلى ظهور أنماط جديدة من التحديات للأمن بمفهومه التقليدي، وهذه التحديات تتعلق بالاستعدادات اللازمة للتعامل مع المستجدات والمهددات الأمنية الجديدة للمجتمع المعلوماتي على المستويين العالمي والوطني، وذلك ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور بُنى المجتمع وانتقالها من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي:

فعلى المستوى العالمي، برزت التحديات السياسية التي أكدت قوة الحاجة إلى المعلومات، كما برزت التحديات الاقتصادية؛ حيث إن نقص الموارد الاقتصادية يعني الحاجة إلى المعلومات التي تسهم في تطوير الاقتصادات. كما برزت التحديات التقنية التي تتمثل في حاجة الدول والمجتمعات إلى المعدات والبرمجيات وإلى تطوير الإمكانيات الدالة في هذا المجال. كما برز التحدي الأمني الذي يتمثل في ضعف البناء التحتي المعلوماتي وانكشافه للتحديات ووجود ثغرات أمنية كثيرة.

وعلى المستوى الداخلي، يبرز التحدي الخاص بالتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ذلك أن الفقر والأمية والجريمة والمشكلات الاجتماعية المتنوعة والفساد الإداري والسياسي تحد من فرص التطور والانتقال إلى مجتمع المعلومات. كما يبرز التحدي البشري ونقص الكفاءات على المستوى التقني بسبب عدم التأهيل وهجرة العقول. ويبرز التحدي الثقافي الخاص بضرورة تماشي الثقافة مع بنى مجتمع المعلومات. وتبرز التحديات التربوية، حيث يمثل النظام التربوي أكبر تحد في نقل المجتمعات إلى مجتمعات المعلومات، فنظام التعليم ينبغي أن يبنى على أسس المعلوماتية وتحويله من الاعتماد على النظم التقليدية إلى تكوين بناء معلوماتي تحتني متكامل. وأخيرا يبرز التحدي الأمني، حيث إن الأمن أساس أي تنمية مستدامة، وتتطلب عمليات التغيير الاجتماعي إلى مجتمع المعلومات استقرارا أمنيا.

وعلاوة على التحديات العالمية والداخلية، يوجد عدد من التهديدات الفضائية المستقبلية؛ من ذلك: التهديد بالاضطراب في تدفق الاتصالات والتحويلات المالية والحملات المعلوماتية المهمة ومحطات الطاقة والمناقصات السياسية والاضطرابات في زمن الحرب، والتهديد باستغلال المعلومات الحساسة والخاصة بالملكية والمعلومات السرية والجرائم الفضائية، بما لذلك من آثار سلبية على المستوى الفردي والمؤسسي والوطني، والتهديد بانتقاء المعلومات لأغراض سياسية أو اقتصادية أو عسكرية واستغلالها، والتهديد بتدمير المعلومات عبر تدمير مكونات البناء المعلوماتي التحتي الحساس، بما في ذلك من نتائج سلبية كبيرة على الاقتصاد والأمن الوطني.

ويعد العمل على دعم وتوسيع نطاق الطلب على المعلومات عاملاً أساسياً لضمان ممارسة حق الحصول على المعلومات والاستفادة من تأثيراته الإيجابية. وفي هذا الإطار يجب -في جانب «الطلب»- بناء ودعم القدرات والآليات التي تؤدي لزيادة الطلب على المعلومات وتوسيع نطاق الاتصالات في إطار عملية الحوار. ويرتبط ذلك بدعم قدرة المجتمعات المحلية والعاملين بالإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين عامة على استقرار وتنظيم وتحليل المعلومات ونقل آرائهم إلى السياسيين ومنتخذي القرار. ويتطلب ذلك العمل على بناء «ثقافة المعلومات» وإدراك المواطنين لأهمية القرارات المبنية على معلومات. -وفي جانب «العرض»- ينبغي بناء ودعم القدرات والآليات اللازمة للارتقاء بعملية توفير البيانات وتوزيعها وإتاحتها في الوقت المناسب وبالشكل الذي يضمن الاستجابة للاحتياجات المطلوبة، ويتطلب ذلك زيادة وعي موظفي الحكومة بأهمية حرية الحصول على المعلومات والارتقاء بقدراتهم على الاستجابة للطلب على المعلومات الرسمية والتجاوب مع الاحتياجات، خاصة العاملين بالإعلام.

ويؤدي عدم التعامل بالجدية المطلوبة مع جانب الطلب إلى تهميش المواطنين وإعطاء الانطباع بأن حق الحصول على المعلومات ينحصر في مجموعات محددة، وخاصة بين العاملين في الإعلام الذين يلعبون دوراً مركزياً في هذا المجال ولكنه لا يجب أن يكون على حساب حق المواطن العادي وإقصائه عبر إقناعه بأن ممارسة هذا الحق تعد مطلباً أساسياً للإعلاميين فقط. ويسهم ذلك أيضاً في عدم معرفة المواطنين بحقوقهم في الحصول على المعلومات الرسمية ونقل تعليقاتهم عليها خاصة على المستويات المحلية، مما يشكل تحدياً جوهرياً لإمكانية ممارسة حرية الحصول على المعلومات.

وتشير الأدبيات المختلفة إلى العديد من التحديات التي ترتبط بشكل أو بآخر بالجوانب المتعددة للعرض والطلب على المعلومات. وتختلف طبيعة هذه التحديات بحسب مستوى التطور الديمقراطي ومدى تفهم النظام لأهمية الإتاحة وتأثيراتها في المجالات المختلفة ومدى النجاح في خلق ثقافة استناد البرامج والقرارات إلى المعلومات.

ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات في:

- غياب التعاون الحكومي أو عدم الاهتمام نتيجة لعدم إدراك قيمة حرية الحصول على المعلومات والإتاحة فضلا عن الخوف مما قد تؤدي إليه من كشف نواحي الفساد الحكومي أو التعارض مع الاهتمامات الخاصة لبعض ذوي المصالح.
- تعارض القوانين المعمول بها والتي قد تؤدي إلى عدم تفعيل الحقوق الدستورية التي تسمح بالإتاحة، على أرضية مساسها بالأمن القومي أو الخصوصية أو تعرضها لبعض جوانب قضايا مطروحة بالإضافة إلى القوانين التي تتضمن عقوبات بالحبس على الصحفيين والإعلاميين بصفة عامة.
- شيوع ثقافة الرفض والمواقف المتحفظة أو الحذرة للمسؤولين الحكوميين والتي ترتبط أيضا برفض التغيير، وحتى في بعض الحالات التي تتيح الإتاحة يترك ذلك بالكامل لتقدير الموظف المختص وبالتالي الالتزام المؤسسي خاصة مع وجود البرامج أو الأدلة التي تؤكد على مشاركة المعلومات المتاحة مع المواطنين.
- ضعف القدرات المؤسسية والفنية والمالية التي تشكل عائقا للممارسة الفعالة لحق الحصول على المعلومات بسبب عدم قدرة تلك المؤسسات على توفير المعلومات كما أن غالبية المسؤولين لا يعتبرون ذلك جزءا من مسؤولياتهم.
- غياب القدرة المالية أو الفنية للراغبين في الحصول على المعلومات، خاصة بالنسبة للأجهزة التي تتقاضى مقابلا ماليا لتوفير الخدمة. كما أن بعض الجهات التي تتيح الحصول على المعلومات بوسائل متقدمة إلكترونية) تتطلب توافر المعرفة الفنية للتعامل معها، فضلا عن ضرورة الانتشار الجغرافي للخدمة للحصول عليها.

- وضع المؤسسات الإعلامية ومساحة الحرية المتاحة لها أو مستوى الرقابة ومدى اعتماد الإعلاميين على الأساليب المهنية للحصول على المعلومات، بدلا من مجرد الاعتماد على المصادر الحكومية المعتادة بصرف النظر عن مدى دقتها.
- الاستجابة للضغوط المختلفة لإتاحة المعلومات دون النظر لمدى دقتها أو وجودتها وكذلك دون التدخل بأية تعديلات على محتوياتها قبل السماح بتداولها، وهو ما قد يلاحظ بالنسبة لبعض الدول التي التزمت بالعمل على إتاحة المعلومات.

عراقيل الإتاحة

إذا كانت حرية الوصول إلى المعلومات والحصول عليها تعتبر حقا على الدول أن تقرره في قوانينها، فإن الإقرار القانوني بحق الحصول على المعلومات لا يعني الوصول إليها، أو تساوي القدرة على الوصول إليها. فهناك منافع وصعوبات تمر عبرها المعلومات، وهذه المنافع تتحكم بجانب مهم وتحدد توقيت الحصول على المعلومة وكيفية الحصول عليها، والتي قد تكون سهلة أو ميسرة للجميع بالاستفادة منها في التوقيت المطلوب أو صعبة فتجعل من العسير الوصول إليها في التوقيت المطلوب، ومن ثم تتحكم بمدى فائدتها.

وفي فضاء الإنترنت يتفاعل المستخدم مع وسط مليء بشتى الخيارات ومفردات اتخاذ القرار. وعندما تُستخدم الإنترنت كبيئة أو قناة اتصال مع الجماهير فإن الخبرة تختلف تماما عن وسائل الإعلام التقليدية بسبب نقص الكفاءة التقنية والدراية الفنية وانتشار الأمية التكنولوجية. وببساطة فإن شبكة الإنترنت تقدم معوقات عقلية وإدراكية غير موجودة في وسائل الاتصال والتفاعل التقليدية. وما يزيد هذه المشكلة تعقيداً أن هذه المعوقات تكون متأثرة بالبيئة الاجتماعية والثقافية للمستخدم.

وفي وسط الإنترنت يدخل المستخدم عالم اتصال مختلفاً يحتوي على معوقات إدراكية ونفسية أكثر بكثير من الموجودة في عالم الوسائط المرئية والمسموعة الأخرى. فبمجرد تحقق الوصول المادي تصبح الواجهة الجرافيكية هي كل ما يفصل أو ما يوصل المستفيد مع المحتوى المعلوماتي الموجود

على المواقع في شبكة الإنترنت، وتظهر أعداد لا تحصى من الخيارات. وفي البوابات التي تقدم خدمات المعلومات على شبكة الإنترنت فإن أحد الخيارات المتوفرة هو قرار تخصيص كيفية عرض المعلومات والتصميم البسيط للواجهة التفاعلية للموقع، مما يزيد ويضاعف من الاحتمالات المتاحة ويزيد من صعوبة اتخاذ القرار بالنسبة للمستخدم.

وبخلاف الوسائط والمطبوعات الأخرى فإن التصميم السيئ والتعامل غير الفعال مع خبرة مستخدمي المواقع في فضاء الإنترنت المعلوماتي يؤدي إلى نتائج أكثر سوءاً، منها الشعور بالإحباط لدى المستخدم الذي غالباً ما يترك الموقع إلى موقع آخر وذلك لأن تكلفة التحول في الوسط الإلكتروني تعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بالتكلفة ذاتها في الوسط المادي.

وفي تقرير مقارن أصدره مركز استطلاع الرأي العام بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بشأن رأي المواطنين حول خدمات الحكومة الإلكترونية أظهرت النتائج في استطلاعي مارس ٢٠٠٧ ومارس ٢٠٠٦ أن «بطء التحميل» يعد من أكثر المعوقات التي يواجهها الباحثون عند التعامل مع خدمات الحكومة الإلكترونية، حيث أشار إلى ذلك ٦١٪ و٧٤٪ من الباحثين الذين واجهوا معوقات عند تعاملهم مع خدمات الحكومة الإلكترونية في كل استطلاع على التوالي.

وإذا ألقينا الضوء أكثر على عامل «بطء التحميل» نجد أن أسبابه ترجع إلى عدة عوامل فرعية، منها ما يتعلق بالجوانب التقنية وإمكانات البنية التحتية لموفري خدمات الاتصال بالإنترنت من ناحية وبالتجهيزات المتوفرة لدى المستخدمين من ناحية أخرى، ومنها ما يتعلق بجوانب تصميم التفاعل مع المستخدم وسهولة تصفحه للموقع واستخدامه للروابط ووصوله إلى المعلومات وتعامله مع المراحل المختلفة التي تؤدي في النهاية إلى حصوله على الخدمات عبر الوسيلة الإلكترونية. وكذلك فإن تحديد استراتيجية خاصة بالمحتوى ككل ووضع روابط نشطة تكون متصلة بمواقع خارجية موثوق بها، ووضع توصيات من الأصدقاء أو المستخدمين كلها عوامل تزيد من مصداقية الموقع، في حين أن وجود هيكل تصفح معقد وغير متوافق مع النموذج العقلي للمستخدم يعتبر من العوامل التي تؤثر سلباً على مصداقية الموقع.

وفي دراستين أجرينا لقياس تأثير عوامل ومتغيرات التصميم على مدى إدراك مصداقية موقع الإنترنت لدى المستخدمين؛ أجرينا في (The Persuasive Technology Lab at Stanford University)، قام الباحثون بتحليل بيانات نوعية وكمية تم جمعها من ١٤١٠ و ٢٦٠٠ من المشاركين والتي تحدد خواص مواقع الإنترنت المؤثرة في إدراك المستفيدين لمعنى ومفهوم المصداقية. واعتمدت عناصر التقييم على سبعة مقاييس فرعية: خمسة من هذه المقاييس تزيد من الإحساس بالمصداقية؛ هي: «الإحساس بالكيان المادي» و«سهولة الاستخدام» و«الخبرة بالسياق» و«الجدارة بالثقة والاعتمادية» و«التكيف أو الملاءمة»؛ بينما يخفض المقياسان الآخران الإحساس بالمصداقية «الاعتبارات التجارية» و«اللا احترافية». وهذا يؤكد أن الاعتبارات الأخرى مثل النوافذ الإعلانية التي تظهر فجأة تزيد من صعوبة تمييز المحتوى المعلوماتي عن المحتوى الإعلاني مما يضيف الطابع التجاري على الموقع ويؤثر سلباً على مصداقيته لدى المستخدم.

وفي مسح على عينة من ٦ آلاف مستخدم للكمبيوتر وجد أنه في الأسبوع يضيع متوسط ٥,١ ساعات أسبوعياً من المستخدمين في محاولاتهم لاستخدام الكمبيوتر. حيث يضيع وقت أمام الكمبيوتر أكثر مما يضيع في زحام المرور. ويتزايد الإحباط لدى مستخدمي الكمبيوتر وعدد غير المستخدمين لا يزال مرتفعاً. وسوف تجذب التكلفة المنخفضة للمعدات وأجهزة الاتصال والبرمجيات المزيد من المستخدمين، ولكن تصميم المعلومات والواجهات الجرافيكية أصبح ضرورياً جداً لتحقيق مستوى عالٍ من النجاح.

ويفقد معظم المستخدمين الكثير من وقتهم، وقد يتركون الموقع إلى مكان آخر، وذلك بسبب عدم فهمهم واستيعابهم الغرض من الموقع الذي يقومون بزيارته. ويمضي معظم زوار المواقع الذين يبحثون عن المعلومات أو يقومون بالتصفح لوقت قصير في كل موقع يزورونه. وبالتالي فإن التأكيد على عرض الخدمات والمعلومات الأساسية التي يقدمها الموقع تعتبر القيمة الحقيقية المضافة التي يقدمها الموقع لهؤلاء الزوار.

«أمن المعلومات»

يشير مفهوم «أمن المعلومات» إلى الطرق والوسائل المعتمدة للسيطرة على كافة أنواع ومصادر المعلومات وحمايتها من السرقة والتشويه والابتزاز والتلف والضياع والتزوير والاستخدام غير المرخص وغير القانوني، وهو الإحساس الفعلي أو الافتراضي بعدم وجود أي شكل من أشكال التهديدات لبُنى المؤسسات المعلوماتية، واتباع كافة الوسائل والسبل للتأهب والعمل الفعلي لمواجهتها. ومن الزاوية التقنية، يشير مفهوم «أمن المعلومات» إلى الوسائل والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية.

وعلى الرغم من أن مفهوم «أمن المعلومات» أقدم من ثورة المعلومات إلا أنه انتعش مع تفاقم هذه الثورة؛ فمع شيوع الوسائل التقنية لمعالجة البيانات وتخزينها وتداولها والتفاعل معها عبر شبكات المعلومات احتلت أبحاث ودراسات أمن المعلومات مساحة رحبة بين أبحاث تقنية المعلومات المختلفة، وربما أمست أحد الهواجس التي تؤرق مختلف الجهات. فلقد أدت ثورة المعلومات إلى ظهور أنماط جديدة من التحديات الأمنية، وظهرت تحديات جديدة للأمن بمفهومه التقليدي، وهذه التحديات تتعلق بالاستعدادات اللازمة للتعامل مع المستجدات والمهددات الأمنية. والأمن في المجتمع المعلوماتي ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور بُنى المجتمع وانتقالها من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي يفرض العديد من التحديات على المستوى العالمي والوطني.

ولقد تحول التسلسل الإلكتروني إلى هوية للمراهقين الأذكياء وفئات أخرى على شكل «مافيا إلكترونية» تحاول السيطرة على ساحات الاحتيال الإلكتروني، ويشمل التسلسل البيانات الشخصية في أجهزة الكمبيوتر وإتلافها وسرقة كلمات المرور السرية وانتحال أسماء الأشخاص، وتجاوز ذلك إلى ضرب مواقع القطاعات الاقتصادية المهمة مثل السطو على المصارف، وسرقة أرقام البطاقات الائتمانية، والأرقام السرية، والمنشآت التجارية، واستهداف مواقع الحكومات. ورغم دخول تقنية الكمبيوتر متأخرة إلى المنطقة العربية إلا أن مثل هذه الجرائم كلفت خسائر بلغت نحو ٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢ رغم التكتّم الشديد على إعلانها من قبل الشركات والبنوك التي تتعرض لها، وتشير التوقعات إلى أن حجم الاستثمارات الموظفة في سوق أمن المعلومات والاتصالات العربية

يفوق ٥٠٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٨ مقارنة بحوالي ٢١ مليار دولار هي حجم الاستثمارات العالمية في المنطقة العربية خلال الفترة نفسها.

وأثرت التقنية الرقمية الحديثة بشكل جذري على هوية وقيمة المعلومات وبات من السهل اختراق الأنساق المعلوماتية المختلفة وأصبح من الممكن تكسير الحواجز الأمنية التي تحمي المعلومة خصوصاً بشكلها الرقمي الجديد، وهذه النظرة لا تمثل التفكير برؤية تشاؤمية بل هي رؤية حذر وتأن. ويعرف خبراء القانون الجرائم الإليكترونية بأنها: كل من ضبط داخل نظام المعالجة الآلية للبيانات أو جزء منه وترتب على هذه الطريقة أحد العناصر التالية: محو بيانات أو تعديل بيانات أو تعطيل تشغيل النظام.

وتزداد المشكلة سوءاً مع ازدياد الاعتماد على الحاسب وشبكة المعلومات الدولية. وتزداد الأهمية الاقتصادية لأنظمة المعلومات والحاسبات مع الانتشار الواسع للتجارة الإليكترونية، مما يستلزم المزيد من العناية بقضايا أمن المعلومات. ومن ثم ليس غريباً أن تعتبر الولايات المتحدة من الدول التي تترجع على رأس الدول التي توجد فيها تشريعات وقوانين صارمة في مجال أمن المعلومات، ويرجع ذلك في المقام الأول لدراية القضاء الأمريكي بالتعامل مع الأمور ذات العلاقة بتقنية المعلومات وانتهاكات أمن المعلومات في المنشآت. ولا يتعارض ذلك مع حرية تداول المعلومات التي تعالج أموراً أخرى مختلفة.

وتتضمن استراتيجيات أمن المعلومات مجموعة من العناصر التي يراود توفير الحماية الكافية لها، والتي تتمثل في:

- السرية أو الموثوقية Confidentiality: وتعني التأكد من أن المعلومات لا تكشف ولا يطلع عليها من قبل أشخاص غير مخولين بذلك.

- التكاملية وسلامة المحتوى Integrity: التأكد من أن محتوى المعلومات صحيح ولم يتم تعديله أو العبث به وبشكل خاص لن يتم تدمير المحتوى أو تغييره أو العبث به في أية مرحلة من مراحل المعالجة أو التبادل؛ سواء في مرحلة التعامل الداخلي مع المعلومات أو عن طريق تدخل غير مشروع.

- استمرارية توفر المعلومات أو الخدمة Availability: التأكد من استمرار عمل النظام المعلوماتي واستمرار القدرة على التفاعل مع المعلومات وتقديم الخدمة للمواقع المعلوماتية، وأن مستخدم المعلومات لن يتعرض إلى منع استخدامه لها أو دخوله إليها.

- عدم إنكار التصرف المرتبط بالمعلومات ممن قام به Non-repudiation: ويقصد به ضمان عدم إنكار الشخص الذي قام بتصرف ما متصل بالمعلومات أو مواقعها إنكار أنه هو الذي قام بهذا التصرف، بحيث تتوفر قدرة إثبات قيام شخص ما بتصرف ما في وقت معين.

لكن إذا كانت ثورة المعلومات والاتصالات قد وضعت تحديات أمام «أمن المعلومات»، فإنها في جانب آخر أوجدت ضرورات عملية لزيادة الإفصاح عن المعلومات وحرية تداولها. فالثورة الهائلة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما أفرزته من علوم ووسائل وأفكار ومفاهيم جديدة كانت من الأسباب الرئيسية التي دفعت العالم بأجمعه نحو الاهتمام بمسائل الإتاحة والشفافية والحماية المعلوماتية. ولم تفرض هذه الثورة فقط ضرورة الإفصاح عن المعلومات والبيانات، وإنما أيضاً ضرورة الاهتمام بوجود تنظيم تسجيل البيانات والمعلومات، تمهيداً لإتاحتها أو الإفصاح عنها، كما أخذت الأصوات تعلقو تدريجياً في السنوات الأخيرة، نحو وجوب إصدار تشريع يتناول بالتنظيم إتاحة البيانات والمعلومات والإحصاءات لدى الجهات الحكومية وغيرها، تحقيقاً للشفافية، وتيسيراً للمساءلة والمحاسبة، وممارسة لحق إبداء الرأي والتعبير والنقد البناء، وذلك في إطار احترام الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة.

وعلى الرغم من ضرورة تمكين المجتمع المدني، وتعريفه بحقه في الوصول إلى المعلومات، إلا أنه من المهم تنفيذ الضمانات المناسبة بصدد تأمين نظم إدارة المعلومات العامة. وتهدف هذه الضمانات إلى: حماية السرية، والخصوصية، والأمن القومي، وحقوق الملكية الفكرية في مجال المعلومات، وضمن الحفاظ على المعلومات لأطول فترة ممكنة.

ويجب التفريق بين حماية المحتوى المعلوماتي وإتاحة المعلومات نفسها؛ فحماية المحتوى المعلوماتي (أمن المعلومات) هو أمر حتمي تقوم به كل دول العالم بغض النظر عما إذا كانت متقدمة أو نامية نظراً لسرية بعض المعلومات وعلاقتها الوثيقة بالأمن القومي، وعلى سبيل المثال أمن

المعلومات العسكرية، ويأخذ شكل قواعد البيانات ونظم المعلومات العسكرية والحربية والمحتوى المعلوماتي الرقمي العسكري، وتقدر كافة الناس في جميع أنحاء العالم مثل هذا النوع من السرية، ولكن الحديث يدور حول المعلومات التي من المسلم به أنها متاحة، وهذا للأسف يتضمن العديد من المعلومات التي يجب أن تكون مباحة على أنها معلومات ينطبق عليها السرية بدعوى وقوعها تحت مظلة الأمن القومي تلك المظلة الفضفاضة التي يمكن أن تغطي كل ما يحيط بنا من معلومات، لذلك يجب أن يكون واضحاً أن ما نحتاج إليه بشكل دقيق هو حماية المحتوى نفسه من أي انتهاك بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بشكل واضح وصريح بأمن الدولة وسيادتها وهيبته، ولكن كل هذه الأسباب لا يجب أن تحول دون إتاحة المعلومات، لأن الإتاحة هي الأصل وهي حق دستوري لأي مواطن، والمنع هو الاستثناء.

ويربط البعض الحاجة إلى سن قوانين للإتاحة وتداول المعلومات بمجموعة من الظروف والأسباب المؤدية إلى سن تشريعات الوصول إلى المعلومات؛ حيث غالباً ما تنشأ هذه الظروف عن أسباب مختلفة، منها: استجابة لانهايار النظم السياسية، أو كردة فعل لتكشف حقائق الفساد، أو إثر وجود فضائح سياسية. ويعتبر القاسم الرئيسي والمشارك لأكثر حملات التغيير نجاحاً، هو أنها كانت تستند لقضية تستقطب اهتمام الشعوب بمختلف طبقاتها واتجاهاتها. والأمثلة التالية توضح أسباب مختلفة أدت لشن حملات ناجحة هدفت إلى تشريع حق الوصول إلى المعلومات، في ظروف متباينة:

ففيما يتعلق بظروف التحول السياسي على سبيل المثال أصبحت المعلومات عاملاً أساسياً لحركة التحرير في جنوب إفريقيا داخل البلاد ولمؤيديها في الخارج خلال مرحلة التحول من سياسة الفصل العنصري. وهو ما أدى ببناء جنوب إفريقيا الحديثة إلى الاعتراف خلال الدستور الجديد للبلاد عام ١٩٩٦ بحق المواطن في المعرفة والوصول إلى المعلومات.

وفيما يتعلق بهموم الفساد؛ فقد ساهم تفشي الفساد داخل الحكومات في ظهور نوع من أنواع سياسات التكتّم على الوثائق الحكومية والكتب الإعلامية، وهو ما أدى إلى إطلاق حملات للحصول على المزيد من المعلومات وإثارة النقاش حول حاجة هذه البلدان إلى سن تشريع بشأن حق الوصول إلى معلومات من أجل مكافحة الفساد. وفيما يتعلق بالهموم البيئية؛ فقد كانت هذه الهموم قوة

دافعة إلى إيجاد تشريع لحق الشعوب في الوصول إلى المعلومات، حيث أقرت اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الخاصة بأوروبا-يونية ١٩٨٨- اتفاقية حول الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة في صنع القرار، والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية. وقد نصت هذه الاتفاقية على: حق كل فرد في الحصول على المعلومات البيئية التي تحتفظ بها السلطات العامة، وحق المشاركة في صنع القرارات البيئية، وحق الاحتكام إلى محكمة قانونية لمواجهة حالات الاعتداء المزعوم على هذين الحقين.

وتمثل الضغوط الخارجية من أجل الإصلاحات الاقتصادية إحدى أهم السياسات التي نجحت في تشريع حق الوصول إلى المعلومات وحق الشعوب بالمعرفة على مدار الأعوام السابقة؛ فتجربة الاتحاد الأوروبي في صياغة سياسات إفصاح وإتاحة مناسبة لكافة المعلومات التي من أهمها المعلومات الاقتصادية، وشرط تطبيق وتشريع تلك السياسات لانضمام الدول الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، أسهم بصورة أو بأخرى في الضغط على العديد من الدول الأوروبية -وخاصةً المتحولة حديثاً من النظم الشيوعية- لإصدار تشريع الحق في المعرفة والوصول إلى المعلومات.

وفي ضوء هذا المفهوم الجديد لضرورة توفير المعلومات بالشفافية والدقة، أصبح من الطبيعي أن يتضاءل دور الدولة في السيطرة على المعلومات سواء من حيث إنتاج المعلومات أو تدقيقها أو السيطرة على تدفقها. ولا يمكن أن يكون فيما تقدم أي مساس بسلطة الدولة، بل إنه أمر طبيعي في سياق سياسات الدولة الحديثة ومنهجها الاقتصادي وارتباطاتها الدولية. كذلك فإن ما تقدم يعد أمراً طبيعياً بعدما احتل القطاع الخاص والمجتمع المدني مساحة كبرى في مجال إنتاج المعلومات أو باعتبارهما أصلاً مصدرها لها بحكم نشاطهما، بما يوجب أن تتاح هذه المعلومات التي تتعلق بهما أو يكونان مصدرها لها أو لإنتاجها بما يعد أساساً للثقة في التعامل وجاذباً للاستثمار في الداخل وحافزاً لجذب المستثمر أو رأس المال الأجنبي من الخارج أيضاً.

الفصل الثاني

حرية تداول المعلومات

كضرورة اقتصادية واجتماعية



مقدمة (٢)

تقف مجموعة من الضرورات الاجتماعية والاقتصادية على رأس العوامل التي تجعل من وجود قانون يقرر حرية تداول المعلومات ضرورة لا غنى عنها. وحاليا ينظر العالم إلى قوانين الإفصاح وحرية تداول المعلومات على أنها واحدة من أهم مقتضيات التنمية المجتمعية الشاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتنطلق هذه النظرة من اعتبار الحق في تداول المعلومات ركيزة أساسية من ركائز التنمية وشفافية الحكم وعدالة توزيع الثروات، فشيوع ثقافة الإفصاح والتداول الحر للمعلومات توفر للمواطن والمستثمر وصاحب القرار دعما قويا من خلال إتاحة المعلومة في توقيت مناسب وبشكل دقيق وبشمول وتكامل وبوسائل وتكلفة مناسبة ومتطورة.

ففيما يتعلق بالضرورات الاقتصادية، هناك صعوبة في تحديد قيمة المعلومات المتاحة للجمهور كميًا في الجانب الاقتصادي؛ حيث هناك عدد من الأسباب التي تتنوع وتختلف من حيث المظهر أو السلوك. فأحد أهم هذه الأسباب يكمن في أن قدرًا كبيرًا من المعلومات التي نشأت أصلًا في المجال العام -سواء من جانب الكيانات الحكومية أو عن طريق التمويل الحكومي- نشأت خارج

(٢) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "حرية تداول المعلومات كضرورة اقتصادية واجتماعية"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور وبصفة أساسية الأوراق التي قدمت من طارق نوير بعنوان "المعلومات الكاملة، واقتصاد السوق"، ومحمد عبد الغني رمضان ومحمد رمضان بشندي بعنوان "كيفية تمكين المجتمع المدني من خلال إتاحة المعلومات"، وجمال محمد غيطاس بعنوان "قانون الإفصاح وتداول المعلومات ودوره في تعزيز حرية التعبير والحق في المعرفة".

قوى السوق التي تنظم إنشاء ونشر المعلومات، بما في ذلك قوانين حقوق الملكية الفكرية في القطاع الخاص.

كذلك يكمن جزء من المشكلة في تمييز تلك المعلومات المتاحة، وبالتالي تحديد قيمتها الاقتصادية أو الاجتماعية، أو حتى آثارها السلبية المتمثلة في المعلومات الخاطئة أو المزورة وسوء النية ونتاج ذلك. فمن وجهة نظر صانعي القرار من الاقتصاديين، لا تعد المعلومات الحكومية المتاحة سوى مجرد سياسات وعمليات تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج. فعلى سبيل المثال، أنفقت الحكومة الأمريكية في ميزانية عام ٢٠٠٤ أكثر من ٢,٣ تريليون دولار أمريكي، منها جزء كبير -يبلغ عدة بلايين من الدولارات- لإنتاج المعلومات من داخل المجال العام، وهو ما يبرهن عليه هذا الكم من المعلومات المتاحة على الإنترنت بحرية. ونخلص من ذلك إلى صعوبة قياس جوانب النفع الاقتصادي للإتاحة المعلوماتية بصورة كمية مباشرة.

ولحرية تداول المعلومات أهمية خاصة في التشغيل والإدارة الكفأة للاقتصاد، لذلك يوصف علم الاقتصاد بأنه علم اتخاذ القرارات، لأنه يُعنى بالسلوك الاقتصادي على مستوى الفرد وعلى مستوى المنشأة وعلى مستوى الاقتصاد الوطني، والسلوك الاقتصادي هو في الواقع ليس أكثر من سلسلة من القرارات التي يتخذها الفرد معتمداً على معلومات للوصول إلى هدفه. وقد ظهر فرع اقتصادات المعلومات (Information economics)، الذي ساعد على دراسة وتوقع السلوك الاقتصادي للفرد والمنشأة، من خلال إدخال دور المعلومات في التحليل الاقتصادي، وفحص مدى تأثير المعلومات على سلوك الفاعلين الأساسيين في الاقتصاد وعلى اتخاذ القرارات الاقتصادية. وعالج هذا الفرع الأوضاع التي تسود فيها معلومات ناقصة أو الأوضاع التي يوجد فيها معلومات لدى طرف معين من أطراف التبادل، ويقوم بحجبها عن الطرف الآخر، من خلال توليد «الحوافز» المتعددة للإفصاح عن هذه المعلومات، ولقد ظهر هذا الفرع على يد عدد من الباحثين من أشهرهم الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستجلتزر الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠١.

ولقد اعتمد التحليل الاقتصادي في أكثر جوانبه على فرضية «المعلومات التامة» Perfect Information، أو العلم التام Perfect Knowledge، الذي يقوم على افتراض أن جميع

الأفراد الذين تربطهم علاقات اقتصادية لديهم العلم التام، ولديهم اعتقاد متماثل حول الأمور التي ستقع في المستقبل، والتي تكون ناتجة عن القرارات التي يتخذها هؤلاء الأفراد. ويستخدم مفهوم «المعلومات التامة» أو «العلم التام» في الاقتصاد ليصف الوضع الاقتصادي الذي تكون فيه «المعرفة» عن أحد المشاركين في السوق متاحة لكل اللاعبين أو المشاركين الآخرين، فكل لاعب يعلم العوائد والاستراتيجيات المتاحة للاعبين الآخرين. وإذا كانت السوق لا تتمتع بمعلومات تامة، فإن الأطراف لن تستطيع التنبؤ بأفعال أو ردود أفعال بعضهم بعضا.

وتعتبر المعلومات التامة واحدة من الشروط النظرية المسبقة لعمل السوق بشكل تنافسي وكفء، حيث يتخذ كل طرف من أطراف السوق قرارات رشيدة استنادا إلى توافر معلومات جيدة. إلا أن الواقع يشير إلى أن أطراف علاقة التبادل أو التعامل قد يعانون مما يسمى نقص المعلومات Incomplete Information، وفي أوضاع أخرى يعانون مما يسمى بمشكلة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry، وذلك عندما يملك أحد أطراف التعامل معلومات أكثر أو أفضل من الطرف الآخر، بما يؤدي إلى حدوث عدم توازن في القوى وتضارب مصالح الأطراف ذوي العلاقة ويتولد عنه حالة من عدم اليقين، ومن ثم حدوث انحراف في التعاملات بعيدا عن مسارها الطبيعي الأمثل.

ومن أهم الموضوعات التي عالجها فرع اقتصاديات المعلومات، دراسة ما يسببه نقص المعلومات من فشل السوق، حين لا تكون عمليات التبادل قادرة على تمكين الأفراد من اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تعظيم المنفعة والأرباح. فالسوق في النهاية وعاء للمعلومات، وإذا لم تكن المؤشرات التي يرسلها السوق إلى المتعاملين دقيقة ومفيدة، فإنه لن يقوم بوظيفته على الوجه المطلوب.

ويعد الاقتصادي الأمريكي جورج اكيرلوف أول من لفت الانتباه إلى هذه المسألة في مقالته الشهيرة «سوق الليمون The Market for Lemons». ويتعلق هذا المقال بسوق السيارات المستعملة في الولايات المتحدة الذي يعاني من فشل السوق، حيث لاحظ اكيرلوف أن السيارات المستعملة التي تعرض في الأسواق هي «ليمون» أي أن مظهرها لا يوضح حقيقة نوعيتها، فينخدع بها الناس، ومن ثم تظهر حالة تسمى الاختيارات العكسية. حتى صار الناس يفترضون أن كل سيارة مستعملة

بها خدعة، مما أدى إلى أن تكون أثمانها في المتوسط أقل من قيمتها الحقيقية. وعندما يكتشف الفرد أنه اشترى سيارة معيبة، فسرعان ما يتخلص منها بنفس الطريقة التي اشتراها بها، مما أدى إلى المزيد من الضغط على أسعار السيارات المستعملة بالانخفاض. وهذا الوضع دفع أولئك الذين لديهم سيارات مستعملة في حالة ممتازة إلى عدم عرض سياراتهم للبيع في الأسواق لأنهم لن يحصلوا على السعر المناسب لها.

وتعد المعلومات مهمة لاقتصاد السوق على وجه الخصوص؛ فالمعلومات تعمل على تنشيط درجة التنافس في الأسواق، وهناك العديد من الشروط اللازمة لتحقيق المنافسة الكاملة في السوق، منها: تعدد البائعين والمشتريين، وتجانس السلعة، وحرية البائعين والمشتريين للدخول والخروج من السوق. إلا أن توافر الشروط الثلاثة السابقة لا يضمن أن تتم جميع المبادلات بذات السعر، فهذه الشروط التي تعد شروطاً ضرورية ليست كافية، لذلك يجب إضافة شرط آخر، وهو «العلم التام» بأحوال السوق من قبل كافة المشتريين والأسواق. وهذا الشرط يمكن من وجود سعر واحد للسلعة في السوق بحيث لا يشتري مستهلك بأعلى منه، وبحيث لا تبيع المنشأة بأقل منه، ومن ثم تستبعد منها أي قوى احتكارية. حيث تؤدي المعلومات إلى إصدار الإشارات السعرية السليمة، وإلى تحسين التقابل بين العرض والطلب، وتقليل حالات الاحتكار، وإذا لم يتحقق هذا الشرط لن تكون السوق منافسة كاملة.

وتلعب الإتاحة المعلوماتية دوراً أكبر وأهم في التأثير المباشر في توازنات السوق، وفي اقتصادات الدول ورؤوس الأموال المستثمرة، ويكفي الحديث بشأن أهمية الإتاحة المعلوماتية وإفصاح البيانات والمعلومات لصغار المستثمرين، ويذكرنا التاريخ القريب بما حدث في أواخر العشرينيات من القرن الماضي، من انهيار كبير شهدته أسواق المال الأمريكية، تبعه ركود اقتصادي طويل، عُرف بالكساد العظيم، والذي انعكس على شريحة كبيرة من الشعب الأمريكي من المستثمرين في الأسواق المالية وألحق بهم أضراراً اقتصادية جسيمة، عندها تقرر إنشاء هيئة الأوراق والتداولات المالية، للتصدي لتجاوزات الشركات الكبرى التي قادت إلى وقوع هذا الانهيار الذي أثر على صغار المستثمرين، وقد تم تحديد الهدف الرئيسي من وراء إنشاء الهيئة بإعادة الثقة في الأسواق المالية من خلال توفير الحماية اللازمة لصغار المستثمرين.

وتتضح أهمية الإفصاح بالنسبة لصغار المستثمرين أيضا من أن أغلب صغار المستثمرين في سوق المال من غير المتخصصين، وتوجب مقتضيات تحقيق مفهوم العدالة في الأسواق المالية، توسيع أفقهم الاستثماري، وتستلزم مقتضيات العدالة حماية صغار المستثمرين من بعض الشركات والكيانات الاقتصادية التي تقوم في بعض الأحيان بالإفصاح عن معلومات مضللة تتعلق بنتائج أعمالها، أو الإفصاح عن معلومات صحيحة ولكنها غير مكتملة بالشكل الذي يعطي صورة حقيقية عن نتائجها، أو الإفصاح عن معلومات صحيحة ولكنها صعبة التفسير بالنسبة لصغار المستثمرين. ويشكل مجموع رؤوس أموال صغار المستثمرين في بعض الشركات والكيانات الاقتصادية المستثمر الأكبر والأكثر تأثيراً في قرار الشركة أو الكيان، وقد يكون مطمئناً للآخرين.

وقد أصبحت قضية الحصول على المعلومات، وسهولة الحصول عليها، وحرية تداولها، ومصادقتها ودقتها من القضايا الملحة على رجال الأعمال والمستثمرين، حيث تعد المعلومات محددًا مهما لتدفقات الاستثمارات المحلية والعالمية، والتي تؤثر بدورها بالإيجاب على النمو. ونظرا لشدة التنافس بين الدول على اجتذاب الاستثمارات، فإنها تتنافس أيضا على المعلومات، حيث تسعى كافة الدول إلى تحسين بنيتها الأساسية، وخاصة البنية المعلوماتية. فالمعلومات وثيقة الصلة بالقرارات الاستثمارية، وإعداد دراسات الجدوى اللازمة لمشروعاته. والدول التي تقوم بإنتاج معلومات إحصائية يمكن الاعتماد عليها وفي الوقت المناسب، تستوفي الشروط الضرورية والأساسية اللازمة للنجاح في المنافسة في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

كما تقوم المعلومات بدور مهم أيضا في ظل اقتصاد السوق فيما يسمى بـ«التخطيط التأشيرى»؛ الذي يتمثل جوهره في إبراز اتجاهات الاقتصاد القومي خلال الفترات المستقبلية، وذلك من خلال إجراء الدراسات المستفيضة التي يجب أن تقوم بها أجهزة التخطيط المختلفة، وبيان أهم الأنشطة التي يحتاج إليها الاقتصاد القومي في الفترة المقبلة التي ينصب عليها التخطيط، وإظهار الأنشطة المخصصة للقطاع الخاص وإرشاده إليها، مع إمكان تقديم دراسات الجدوى الأولية عن هذه الأنشطة كعنصر جذب وتشجيع إضافي لتوجيه استثمارات القطاع الخاص إلى الأنشطة المنتجة.

وللمعلومات دور آخر في تحسين فاعلية الأجهزة الرقابية والتنظيمية، التي تقوم على ضمان جودة الخدمة ووضع ضوابط السعر ومنح التراخيص والامتيازات وضمان التنافس الحر وتسوية النزاع بين المؤسسات وحماية المستهلك. ولأداء هذه الوظائف بكفاءة وفعالية يتطلب الأمر جمع أقصى كمية ممكنة من المعلومات عن التكاليف وأسعار الخدمات والسلع، بالإضافة إلى نشر المعلومات التي يحتاجها المستخدمون المختلفون. كما تبرز أهمية المعلومات في عمل البورصات والأسواق المالية؛ لذا تسعى الأجهزة الرقابية القائمة على الإشراف على أداء البورصات في كل دول العالم إلى إصدار القوانين التي تمنع سوء استغلال المعلومات الداخلية من قبل الأطراف للتربح عن طريق تداول الأسهم والسندات المقيدة في البورصة، وتمنع تلاعب مسئولي الشركات بالأسهم، وبعض شركات الأوراق المالية، وكذلك تطبيق القواعد المتعارف عليها بشأن الإفصاح والشفافية داخل البورصات.

ويعتقد بعض الاقتصاديين أن ضمان وجود معلومات كاملة وحرية تداولها، تعد من أهم وظائف مؤسسات الوساطة المالية. ذلك أن وجود حالة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بين البنوك والمقرضين يجعل عملية التقويم الائتماني باهظة التكاليف، وتؤدي صعوبة التحقق من نوعية المعلومات التي يتوافر عليها البنك إلى صعوبة تحويل هذه المعلومات نفسها إلى خدمة مصرفية، حيث نجد أنه بسبب مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقرض، يمكن أن يتعثر الائتمان لأن أحد جانبي المعاملة يكون لديه معلومات أكثر عن المشروع طالب الائتمان ولكن يخفيها عن الطرف الآخر. حيث يلجأ بعض المقرضين بالتعاون مع الآخرين إلى تضخيم القيمة الرأسمالية للأصول التي يمتلكونها وخاصة العقارية بغرض الحصول على قروض بقيمة عالية. وغالبا ما يتم منح الائتمان، لكن قد ينتج عن ذلك مشكلتان رئيسيتان هما:

مشكلة الاختيار السيئ للمشروعات التي يتم تمويلها؛ حيث يتم تمويل مشروعات ذات ربحية منخفضة، أو غير مربحة على الإطلاق سواء ماليا أو اقتصاديا. وتعد مشكلة عدم تماثل المعلومات من أهم العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والإسهام في حدوث أزمات مالية ومصرفية، مما يترتب عليه انخفاض كفاءة الاقتصاد القومي ومعدل نمو الناتج القومي، وربما وقوعه في حالة كبيرة من الركود والكساد، وهذا ما حدث إلى حد كبير في دول جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧.

مشكلة المخاطر الأدبية أو الأخلاقية؛ إذ يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى فتح المجال أمام الانحراف والمخاطر الأخلاقية مثل المجاملات وتقديم الرشاوى وغيرها. وأحد أمثلة ذلك أن يكتشف مدير فرع البنك أن الدراسة المقدمة من العميل على الورق تختلف جذريا عن الواقع، غير أنه قد يتفق مع العميل على إخفاء هذه المعلومات بحيث تقل المعلومات المتاحة للبنك عن تلك المتاحة للعميل، وذلك نظير مصلحة خاصة. وينتهي الأمر في نهاية المطاف إلى حصول العميل على ائتمان رديء من وجهة نظر البنك لا يسترد أصله أو فوائده.

الضرورات الاجتماعية

تعتبر إتاحة المعلومات ونشرها عملية اجتماعية وحاجة إنسانية أساسية، بل وتعد أساسا لكل أشكال التنظيم الاجتماعي. ويزيد وضع المعلومات الحكومية في متناول الجمهور من شفافية الحكم وتعزيز المساواة والديمقراطية، كما يؤدي لتقليص قدرة الحكومات على إخفاء الأفعال غير المشروعة والفساد وسوء الحكم، كما يؤدي لرفع مستوى الرضا العام لدى المواطنين. ويرى البعض، أن أهمية تنظيم إتاحة المعلومات تتجلى في الجانب الإداري أو على وجه الخصوص جانب الإدارة الحكومية، ذلك لأن إتاحة البيانات والمعلومات تسهم في مشاركة المجتمع المدني للحكومة أو لجهة الإدارة حين تكون بصدد اتخاذ القرار، إضافةً إلى أن إتاحة المعلومات والبيانات تساعد الجهة الإدارية على اتخاذ القرار السليم.

وفي حدود علم النفس أو علم النفس السياسي، فإن المعلومات مهمة بالنسبة للإنسان منذ بداية البشرية، وجزء من التميز بين الكائنات التي استمرت حية والكائنات التي اندثرت إنما يعود إلى قدرة الأولى على تحصيل المعرفة ونقلها. والشخص الذي يبحث عن المعلومة ولا يجدها يتحول الموقف بالنسبة له إلى الغموض والقلق، والبشر يتفاوتون من حيث تحملهم لغموض الموقف، فالمعرفة تشفي من القلق. وتستعمل مؤسسات إعلانية وسياسية نقص المعلومات لتقديم الجرعة المخففة للقلق بمعلومات مصنوعة.

وتوفر الإنترنت بإتاحتها المعلومات والمعرفة للجميع مناخاً أفضل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتمنح فرصاً متكافئة للتعليم والتعلم ونقل المعرفة والثقافة مما يضيق الهوة الفاصلة بين العالم النامي

والعالم المتقدم ويقلل بالتالي من الفوارق الاجتماعية المختلفة والتي من أهم أسبابها عدم المساواة في المعلوماتية.

كذلك تكمن إحدى المنافع الاجتماعية خلف الإتاحة المعلوماتية في تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك، إذ إن أحد أهم آثار تفعيل قوانين حماية المستهلك يكمن في زيادة حجم وأنواع المعلومات التي تتاح للجمهور. وتشمل هذه القوانين ضمان حصول المساهمين والمستهلكين على المعلومات المالية والسوقية لتمكينهم من تحسين نوعية اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. وتعتبر العلاقة بين المنافع الاجتماعية للإتاحة المعلوماتية ودور جمعيات حماية المستهلك، علاقة تغذية مرتجعة، فكلاهما يدعم النهوض بالآخر. كما تقدم الإتاحة المعلوماتية نفعاً كبيراً للمواطنين من خلال جعل الاحتكار هدفاً صعب المنال على الأجهزة أو الشركات المحتكرة، بالإضافة إلى دعم وتشجيع رأس المال المساهم في العمل الاجتماعي.

ويعد شرح المزايا والمنافع المجتمعية لإتاحة المعلومات للجمهور أسهل من توصيف المنافع الاقتصادية لها. فالمعلومات التي تنتجها الحكومات هي واحدة من أعظم القيم غير الاقتصادية. ويزيد وضع المعلومات الحكومية في متناول الجمهور من شفافية الحكم وتعزيز المساواة والديمقراطية. كما أنه كلما كثرت المعلومات المتاحة من الحكومات وعنها كلما تقلصت قدرتها على إخفاء الأفعال غير المشروعة والفساد وسوء الحكم. وبالمقابل فإن السرية المفرطة تولد الاستبداد. فنشر المعلومات بشكل مفتوح وغير مقيد يعزز الصحة والسلامة العامة والرعاية الاجتماعية، على نحو تصبح معه قدرة المواطنين أعلى على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن حياتهم اليومية وبيئتهم ومستقبلهم.

وهناك طائفة واسعة من الأهداف الاجتماعية الكامنة خلف توفير المعلومات. فيعد توفير المعلومات وسبل الوصول إليها، سبيلاً نحو رفع مستوى الرضا العام لدى المواطنين، ودافعاً لاتخاذ المواطنين القرارات المثلى لتسيير وتسيير سبل حياتهم اليومية، بدلاً من النهج الأبوي الذي يتخذ من جانب الحكومات متخذة القرار الرشيد نيابة عن الشعب دون إعلامه أو التشاور معه. وعلى سبيل المثال، يوصى بإتاحة المعلومات بشأن الخدمات الصحية، وخاصةً في الحالات التي تكون فيها الخدمات الصحية - كالمختبرات أو المستشفيات - قد فشلت في توفير خدمات التشخيص أو العلاج،

وبصرف النظر عن ملكية القطاع العام أو الخاص لهذه الخدمة و/أو المعلومات المتاحة عنها. حيث إن للمواطنين الحق في الحصول على هذه المعلومات لعدد من الأسباب مثل: تمكينهم من تجنب المخاطر على صحتهم، أو اختيار مقدم آخر للخدمة، أو الضغط لتصحيح هذا الفشل. والمنطق نفسه ينطبق على القلق بشأن التلوث البيئي وسوء استخدام الأموال العامة.

وبشكل عام، هناك من السبل والمظاهر التي تدل على الاعتراف بالمنافع الاجتماعية للمعرفة المعلوماتية مثل: التمويل العام للمكتبات والمتاحف والهيئات التعليمية ومعاهد البحوث والاهتمام بالنشرات والتقارير المعلوماتية وتوسيع قاعدة المشاركة الإعلامية وبرامج الرأي العام... وغيرها. وللسلطات العامة دورها الحاسم أيضاً في كل هذه المجالات، كدورها في بناء القدرات، بما في ذلك إتاحة أكبر قدر من المعلومات التي تنتجها الحكومة في المجال العام، والسماح بتسويق وتعريف الجمهور بتلك المعلومات وتحليلها للعامة.

ويدعم حصول الجمهور على معلومات حكومية أساسية البحث العلمي والتقني في المجتمعات المختلفة. فالكثير من قواعد البيانات والمعلومات التي يتم جمعها مع الكيانات الحكومية أو بتمويل حكومي، هي أمور أساسية لتقدم العلوم والنهوض والابتكار التكنولوجي ودافع أساسي لنظام تعليمي فعال. وكذلك يعد توفير البيانات العلمية الممولة من القطاع العام من الركائز الأساسية لإجراء البحوث.

وفي السنوات الأخيرة ظهر مفهوم «التخطيط بالمشاركة»، وما يتطلبه من مشاركة المجتمعات المحلية في كل مراحل التخطيط: تقييم الوضع، تحديد المشكلات، ترتيب الأولويات، تحديد الاحتياجات التنموية، إعداد خطط التنمية، وكذلك متابعة وتقييم هذه الخطط. وتنبع أهمية التخطيط بالمشاركة في: إعداد خطط نابعة من الاحتياجات الفعلية، وترسيخ منهج التنمية القاعدية، وهو يساعد الدولة في تبني خطط أكثر واقعية، ويسهم في بناء قدرات المجتمعات المحلية عن طريق إشراكهم في كل مراحل التخطيط، وتبني ومتابعة الخطط من قبل المجتمعات المحلية نتيجة لإحساسهم بأن الخطط نابعة من احتياجاتهم، والحصول على دعم المنظمات المانحة. وبدون إعلام المواطنين بالمعلومات الكاملة التي تحيط بمجتمعاتهم المحلية، فإنهم لن يتمكنوا من الانخراط في عملية التخطيط بالمشاركة.

وفي ظل توجه الحكومات نحو تفعيل مفاهيم اللامركزية الاقتصادية والمالية والإدارية، انتقلت عملية اتخاذ القرار بشكل كبير إلى المحليات لتتولى هي بنفسها تحقيق التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية على أراضيها. وبالإضافة إلى كون المحليات والمحافظات لاعباً مشاركاً رئيسياً في إنتاج معظم البيانات التي يتم تجميعها وإصدارها على المستوى القومي، فإنه يجب أن يتم بناء إستراتيجيات التعاون المشترك بينها وبين الحكومات المركزية في مجال إدارة موارد المعلومات المحلية. بحيث تضمن تلك الإستراتيجيات جودة عناصر البيانات المجمع، وتتفادى ازدواج الجهود عن طريق جمع المعلومات مرتين أو أكثر. وهذا التحول يتطلب أن يوجد في كل محافظة أو مجتمع محلي مكون معلوماتي قوي، وتطوير قواعد البيانات والمعلومات الشاملة في كل محافظة ومركز وقرية، وذلك لصياغة الخطط الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية على كل مستوى، بحيث تتضمن الأهداف التنموية، وتحديد الاستثمارات المطلوبة، والمخصصات من الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى تحديد وتوصيف المشكلات والأولويات من واقع طلبات المجالس المحلية والشعبية.

وهناك علاقة بين المعلومات والحكم الرشيد (أو الحوكمة) ومكافحة الفساد. وطبقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تعرف الحوكمة «بأنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على المستويات كافة من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تمكن الأفراد والجماعات من تحقيق مصالحها»، وتتصف الحوكمة بالخصائص والأركان التالية: المشاركة، حكم القانون، الشفافية، والاستجابة، والتوافق والإجماع، المساواة والاشتمال، الفعالية والكفاءة، المساءلة. ومن خلال فحص تلك الأركان، يتضح أنه لا يمكن تفعيل الحوكمة من دون توافر عنصرين أساسيين: الأول، ضرورة توافر إحصاءات ومعلومات جيدة يقوم على إنتاجها نظام قومي كفاء وفعال للإحصاء والمعلومات، والثاني في حق الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها وإتاحتها للمواطنين. ويمثل هذان العنصران «قلب» الحكم الرشيد.

وطبقاً لتعريف الفساد - كما حدده «منظمة الشفافية الدولية»- فهو «كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه أو جماعته». وهناك العديد من الأسباب لتفشي ظاهرة الفساد، منها: ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها، وغياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والأهلي

والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد، وغياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات، فضلاً عن ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية في عملها، كذلك غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيه. ولا يمكن تنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد من دون وجود قانون شفاف يلزم جميع فئات المجتمع بالإفصاح عن المعلومات وضمان انسيابها في حرية تامة، فالوصول على المعلومات شرط أساسي لوضع استراتيجيات لمكافحة الفساد، وبما أن وسائل الإعلام هي المصدر الرئيسي للحصول على المعلومات، فإن حق وسائل الإعلام في الوصول إلى المعلومات هو تعبير عملي عن حق المواطن في المعرفة.

لقد لخص أحد الباحثين مدى ما يمكن أن يؤدي إليه غياب المعلومات من أزمات على الصعيد الاجتماعي، من خلال تصويره للمشهد الراهن بين الصحافة والحكومة في مصر بثلاثة مستويات تمثل الأركان الثلاثية للأزمة وهي:

- جهات يفترض أنها منتجة للمعلومات في شتى القطاعات والإدارات والهيئات سواء بالجهاز الإداري للدولة أو خارجه، لكنها إما لا تنتج أصلاً معلومات وبيانات من النوع الذي تحتاجه الصحافة في تقديم وجباتها للناس أو الذي يحتاجه المجتمع ككل كمرجعية للحكم عند الاختلاف، أو تنتج معلومات متدنية الجودة، أو تنتج المعلومات وليس لديها قناعة بأهمية إتاحتها للناس.

- صحف قائمة على إعداد المادة الصحفية والعديد منها لا يبذل الجهد الكافي في تقديم صحافة مستندة إلى معلومات، بل يستسهل السلق اعتماداً على الاستنتاجات والانطباعات والنميمة والمحتوى السماعي غير الموثق بما فيه من تجاوزات وتهور.

- مجتمع عريض يتلقى المادة الصحفية والإعلامية كل صباح وبات كمن وقعت رقبتة بين طرفي مقص، الأول غياب وتدني المعلومات عالية الجودة أو اعتقالها لدى الجهات المنتجة، والثاني سوء الإعداد لدى بعض الصحف، وأي تحرك لهذا الطرف أو ذاك يعني (حز) الرقبة وإسالة دماؤها وإشعال حرائق من الألم في بقية الجسد.

وبينما تخلق غياب حرية المعلومات هذه الحالة الاجتماعية الضبابية، في المقابل يمكن لتطوير وتعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات الحكومية أن يقدم المساعدة باتجاهين:

على الصعيد الوطني وما دونه (أي على مستوى الأقاليم الجغرافية والمحليات)، كل دولة لديها الكثير من المعلومات التي تهم كلا من عامة الجمهور والمهتمين بالأنشطة الاقتصادية، سواء أنتجت هذه المعلومات الأجهزة والهيئات الحكومية بنفسها أو تقوم الحكومات على تمويل إنتاجها. ولا يكون إنتاج المعلومات من قبل القطاع الخاص على وجه الخصوص بفاعلية إنتاج المعلومات من جانب الحكومة والقطاع العام بالدول النامية، ومنه نجد أن الإحصاءات العامة تشكل الجزء الأكبر من المعلومات المنتجة بتلك الدول. وبناء على ذلك يعد توافر الإعلام الواسع والمفتوح جزءاً مهماً في بناء الديمقراطية وتعزيز المشاركة وخلق ودعم المناقشات المفتوحة، وتعزيز فعالية السياسات الحكومية. بالإضافة إلى ما يوفره لجميع المواطنين من وسيلة تمكنهم من أن يعرفوا وبصورة دقيقة معلومات عن بلدهم ومواطنيهم وحكومتهم. وذلك إذا ما أخذ في الاعتبار أنه في كثير من الحالات لن تكون هذه المعلومات متاحة من أي مصدر آخر.

وعلى الصعيد الدولي، حيث إن الإنترنت هي شبكة دولية تتجاوز كل الحدود السياسية والجغرافية، لذلك فإن المعلومات التي توضع على الإنترنت مباشرة تصبح جزءاً من النظام المعلوماتي العالمي المتاح، وهو ما له أكبر الأثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورأب الفجوة المعلوماتية. فجميع دول العالم أصبحت لديها مواد معلوماتية مشتركة ومعلنة، تشكل التراث العالمي لجميع الناس.

ونخلص مما سبق إلى أن تحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى جميع أنواع المعلومات يعد هدفاً أساسياً في طريق السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أنه لا يجب المبالغة في ذلك، حيث إن الوصول إلى موارد المعلومات شرط ضروري ولكنه غير كافٍ للتنمية، فجلب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لن يجلب محو الأمية، وعلاج الأمراض، وإطعام الجوع، أو القضاء على الفقر. بيد أنها توفر الموارد الرئيسية اللازمة لتعزيز فعالية واستدامة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية ويمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى التطور القائم على المعرفة وقيم الحكم الرشيد.

الفصل الثالث

حرية تداول المعلومات

كمصلحة حكومية



مقدمة (٣)

على الرغم من أنه قد يبدو للوهلة الأولى أن الحكومات لا تستفيد من حرية تداول المعلومات أو أنها المضارة منها، إلا أن النظرة الفاحصة تؤكد أن حرية تداول المعلومات هي حاجة حكومية في المقام الأول وللحكومات مصلحة في إقرارها.

وبشكل عام، فإن للحكومات دورًا بالغ الأهمية في توسيع إمكانية الوصول إلى المعلومات العامة واستخدامها. ويكمن التحدي الرئيسي في المواقف والتوجهات التي تُقدمها الحكومات لتفعيل تلك السياسات وتطبيقها على أرض الواقع. وهو ما يتطلب ضرورة أن يكون هناك استعداد من قبل صانعي السياسات للنظر في فوائد إتاحة المعلومات العامة، وذلك من حيث تقدير آثار الوصول إلى المعلومات بما يدعم الإدارة السليمة، وتنمية رأس المال الاجتماعي، والرفاهة الاقتصادية، وعلى الجانب الآخر تقدير آثار استقرار وشيوع معلومات مغلوبة وما يكون لها من تأثير سلبي قد يدفع إلى اضطراب اجتماعي وسياسي.

(٣) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "حرية تداول المعلومات كمصلحة حكومية"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة، وبصفة أساسية الورقتين اللتين قدمتا من: محمد عبد الغني رمضان ومحمد رمضان بشندي بعنوان "كيفية تمكين المجتمع المدني من خلال إتاحة المعلومات"، وحسين عبد العزيز بعنوان "الآفاق المستقبلية للإتاحة في مصر".

ولكي يتم تحقيق الاستقرار وتفادي الاضطراب تحتاج الحكومات إلى وضع أهداف وطنية شاملة ومتكاملة، وأن تلتزم السياسة الوطنية للمعلومات بتنسيق خطط العمل وتفعيلها في كل من: مجالات التشريعات واللوائح، والتنمية التقنية والتكنولوجية، والتنمية البشرية، وإعلاء قيم المؤسسة، وتطوير البنية التحتية، وإدارة المعلومات، والبحث والتطوير. ويتطلب تشجيع إنتاج ونشر واستخدام المعلومات الحكومية تخطيط ودعم السياسات التشريعية والإدارية الشاملة. فالسياسة المعلوماتية الوطنية الناجحة تتطلب تفعيل وتنفيذ ثلاثة عناصر رئيسية: تحديد طبيعة المعلومات العامة التي ينبغي أن تكون متاحة وفقاً لحاجات الأمة، وتأمين حق الوصول إلى المعلومات واستخدامها كمبدأ قانوني، ودعم وتطوير برامج لإدارة موارد المعلومات، ونشر المعلومات العامة من خلال برنامج شامل لإدارة المعلومات في إطار السياسات الحكومية.

وترتكز منطقية تطبيق عناصر السياسات المعلوماتية على عدد من الشروط والفروض، أهمها:

- معاملة معلومات القطاع الحكومي كموارد قومية متاحة بشكل مفتوح يقره القانون ويُعرفه بما يساعد على ضمان حرية المواطنين في التعبير، وضمان مساءلة الحكومة والهيئات العامة، وبما يكفل الإدارة الكفأة للعمليات الحكومية والحفاظ على الأداء السليم للاقتصاد، وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع.
- في غالبية الدول، يُعد القطاع العام أكبر منتج ومستهلك وجامع وناسر للمعلومات. وذلك وفقاً لكبر حجم الأنشطة المعلوماتية بهذا القطاع، وتعد إدارة القطاع العام لموارد المعلومات قضية ذات أهمية لجميع الكيانات الحكومية والجمهور.
- من الضروري للحكومة وغيرها من الهيئات العامة، التي تنطوي واجباتها على تجميع وإتاحة المعلومات، تقليل تكاليف وأعباء أنشطتها المعلوماتية، وتعظيم الفائدة والعائد من هذه المعلومات.
- تستطيع الدولة أن تستفيد من المعلومات التي تنشر علناً، حيث إنه يُمكن توظيف تلك المعلومات ليس فقط من جانب الحكومات المركزية، ولكن أيضاً من جانب الإدارات والكيانات الحكومية بالمحليات والمحافظات على مختلف المستويات.

- أن يكون لدى المؤسسات العامة استراتيجيات ومنهج لإدارة الوثائق الرسمية.
 - كفالة حق الجمهور في الحصول على المعلومات واستعمالها وصياغة ما يناسب ذلك من قوانين وتشريعات ودساتير، حيث إن الإتاحة غير المقيدة للمعلومات العامة أساس الديمقراطية والحكم الرشيد، على ألا يخل ذلك بخصوصية المواطن وحماية أمنه المعلوماتي بكافة المراحل التي يتم خلالها تداول بياناته الشخصية.
 - تمكين الجمهور من الوصول بشكل منفتح وفعال إلى المعلومات العلمية والتقنية الممولة من القطاع العام والخاضعة لضوابط الأمن القومي وحقوق أخرى مستمدة من اعتبارات السرية والملكية الفكرية وحماية الخصوصية يُعزز التفوق في مجال البحث والتطوير ويدعم الاستخدام الكفء للأموال العامة.
 - النظر إلى تكنولوجيا المعلومات على أنها ليست غاية في حد ذاتها، بل مجرد مجموعة من الموارد التي يمكن أن تُحسّن فعالية وكفاءة الخدمات التي تؤديها المؤسسات العامة. ومع ذلك، فإن تطبيق أحدث تكنولوجيا المعلومات يُزيد من فرص تحسين أداء المؤسسات العامة وأساليب عملها وتفاعلها مع الجمهور. كما أن توفير المعلومات العامة في أشكالٍ متعددة وخاصة في شكلها الرقمي «الإلكتروني»، يُتيح زيادة المرونة في استخدام المعلومات.
 - أن يتمتع كل من المنتجين والمستخدمين للموارد الإعلامية العامة بالمهارات المطلوبة والمعرفة والتدريب على أداء مهامهم، لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.
 - ضرورة استعداد الحكومة لتعزيز الوصول إلى المعلومات ووضع سياسة شاملة، ولتحقيق سياسات معلوماتية كفأة وفاعلة، وتكوين البنية التحتية الوطنية لتقنية المعلومات.
- وتتمثل أبرز السلبات الناتجة عن حجب المعلومات بالنسبة للحكومة في أنه يقوّض دعائم الحكم الرشيد والديمقراطية، بسبب تقييد وصول المواطنين إلى المعلومات العامة واستخدامها. وكنتيجة طبيعية، تُقيد حقوق المواطنين في حرية التعبير بسبب القيود المفروضة على إعادة نشر المعلومات العامة. وليس من قبيل الصدفة أن معظم الأنظمة القمعية تقدم أدنى مستويات ممكنة من المعلومات، مع أكبر قدر من القيود المفروضة على حرية التعبير.

ولا تحتاج الآثار السلبية لحجب المعلومات إلى تأكيد؛ فكم من مرات تعرض الاستقرار السياسي والاجتماعي للاضطراب حين ترك نهبا لمفاهيم ومعلومات مغلوبة، وعلى سبيل المثال بقاء نسب السكان حسب الديانة معلومة غائبة في مصر، وشيوع معلومة مغلوبة بخصوص عدد العانسات في الدولة، وما يؤدي إليه من ممارسات يكون لها آثار سلبية على الأسر. على سبيل المثال شيوع مفاهيم ضرورة تعدد الزوجات استجابة لمعلومة غير صحيحة تشير إلى بلوغ أعداد العانسات في مصر إلى ٩,٥ ملايين فتاة. فعلى الرغم من شيوع المعلومة وانعقاد العديد من البرامج التليفزيونية الحوارية للحديث عنها، فلم يكلف كثيرون أنفسهم التحري عن مدى صحة المعلومة ولم تفصح عنها الدولة. وحين جرى استقصاء صحة المعلومة تبين خطأها التام، وبدت فجوة هائلة بين الرقم المذكور والرقم الصحيح الذي يشير إلى عشرات الآلاف، وهكذا يمكن للمعلومة أن تكون مثل الدواء الشافي من العنف والفتن والممارسات الخطأ.

وعلى الجانب الآخر، هناك العديد من المنافع التي يمكن تحقيقها من خلال الإسراع والتعجيل بنشر البيانات والمعلومات على شبكة الإنترنت بشكل مفتوح للجمهور. والكثير من هذه المنافع ليس قابلاً للقياس ويتجاوز بكثير الميدان الاقتصادي ليشمل: الرعاية الاجتماعية والتعليمية والثقافية وجميع قيم الحكم الرشيد الداعمة للأهداف الوطنية للتنمية.

ولا يعد الانفتاح في إدارة شؤون المعلومات العامة وجعلها متاحةً بحرية أمراً مطلقاً؛ ولكن يجب أن يكون هناك موازنة - وكما سبقت الإشارة - بين شرعية الإثاحة والمصالح الناجمة عن حماية الأمن القومي والخصوصية الشخصية والتزامات السرية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية. مما يعني وجوب النظر إلى مستوى النشر الفعلي للمعلومات العامة ضمن إطار أوسع من السياسات والأولويات الوطنية. ومع ذلك، يُفترض أن تعتبر المعلومات التي تنتجها الحكومات وأجهزتها المعنية في جميع الفروع وعلى جميع المستويات متاحة للجمهور، وينبغي أن يكون لأي استثناءات رسمية تهدف لمنع المواطنين من الوصول إلى المعلومات مبررات محددة تكون في أضيق الحدود الممكنة. وينبغي للحكومات أن تشجع على توسيع فرص الوصول إلى مختلف أنواع الموارد والمعلومات العامة. كذلك يجب أن يتم إعادة تقييم التوازن بين السياسات والممارسات القائمة لجعل تلك المعلومات متوفرة دون تقييد استخدامها واستعمالها.

وقد ظهر مؤخرًا اتجاه عالمي جديد نحو مزيد من الانفتاح بخصوص التعامل مع المعلومات الحكومية. فخلال العقد الماضي، قامت العديد من البلدان بسن هذه التشريعات التي هي جانب أساسي في الاتجاه نحو التمكين والإتاحة المعلوماتية، والآن هناك أكثر من ٧٠ دولة سنّت تشريعات تُسهّل الوصول إلى المعلومات الحكومية.

ويمكن تقديم عدد من المبادئ والتوجيهات الأساسية، بناءً على توصيات اليونسكو: وهي أن حق المواطنين في الحصول على المعلومات الحكومية يجب أن يكون هو الأساس في القانون، وأن من الواجب تعريف نوع المعلومات الحكومية التي ينبغي أن تنشر. مع مراعاة ضرورة أن تكون مصادر المعلومات المعنية معروفة جيدًا. وفي هذه العملية، هناك فرصة عظيمة للدولة لتحقيق مزيد من التفاهم والتقدير الكامل للتنوع وثراء المعلومات. ومن المهم وجود هيئة عامة لتقديم المساعدة في الوصول إلى أي بند من المعلومات التي لا يستطيع طالب هذه المعلومة الوصول إليها. وينبغي أن توفر الاستثناءات الواردة على مبدأ الإتاحة توازنًا دقيقًا. فقد تكون هناك مصالح تبرر حجب بعض المعلومات الحكومية، إلا أنه لا يجوز حجب أنواع معينة من المعلومات عن متناول الجمهور. ولهذا السبب، يجب أن تتضمن القوانين قواعد السماح للهيئات العامة برفض طلب الإفراج عن معلومات محددة طبقاً للأسس المبينة في القانون.

وإذا كانت من أكثر الأسباب شيوعًا خلف حجب المعلومات الحكومية والحفاظ على بعض المعلومات السرية حماية لخصوصية الأفراد وحماية الأمن القومي وحماية الأسرار لتجنب الإضرار بالتحقيقات الجنائية وتمكين المستشارين من إعطاء المشورة الصريحة إلى وزرائهم، أو لحماية اعتبارات متعلقة بالثقة التجارية أو المعلومات الخاصة بالملكية، إلا أن كافة هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تستخدم كذريعة لحجب المعلومات، فينبغي تحديد جدول زمني لنشر المعلومات التي كانت مقيدة وسرية، وذلك عقب انقضاء فترة زمنية محددة، وعند اتباع بعض الاستثناءات لحماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الأخلاق، أو حقوق وحريات الآخرين، يراعى أن يكون ذلك فقط ضمن الحدود والضمانات المقدمة من القوانين الداخلية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان للقضايا ذات الصلة بحظر التمييز.

وبصدد حماية الملكية الشخصية، هناك بلدان كثيرة سنتّ بالفعل الحماية القانونية للبيانات المتصلة بالأفراد. وتستند الحماية عادة إلى تشريعات تشمل البيانات التي يحتفظ بها كل من القطاعين الخاص والعام. وبالرجوع إلى تعليمات الأمم المتحدة بشأن الاستثناءات من الإتاحة المعلوماتية، يجدر الإشارة إلى بعض المبادئ الأساسية التي يتعين أخذها في الاعتبار عند التنفيذ، منها: دقة البيانات وشرعية ونزاهة جمعها وتجهيزها، واحترام البيانات الشخصية، ما يعني عدم استخدامها أو الكشف عنها دون موافقة الشخص المعني، وللشخص الحق في تعديل أو حذف بياناته الشخصية غير السليمة. وأن لا يتم تجميع بيانات من شأنها أن تؤدي إلى تمييز غير مشروع أو تعسفي، وأن يتم تفعيل سُبُل ومهام أمن البيانات. ويمكن للسرية التجارية أن تكون أيضاً سبباً مشروعاً لتقييد الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة؛ حيث إن الحكومة يجب أن تحمي القطاع الخاص التجاري لتعمق ثقته فيها.

وإذا لم يكن بالإمكان الوصول إلى المعلومات مباشرة عبر شبكة إلكترونية، فينبغي للسلطة العامة التي تسمح أو تمنع الوصول إلى تلك المعلومات أن تتخذ قرارها في فترة محددة، مع تحديد دقيق ومفصل لأسباب المنع، بحيث يمكن لطالب البيانات تحديد أساس اللطعن في القرار. كما ينبغي إنشاء مكتب مستقل للتعامل مع القرارات التي تمنع الوصول إلى المعلومات، ويكمن الغرض خلف إنشاء هذا المكتب في تحديد المعلومات التي يمكن الإفراج عنها وما يجب أن يظل سرياً للحكومة وصعوبات التطبيق. ويجب أن يتم التدخل من قبل المحقق -متى طُلب منه ذلك- على أساس من الوضوح والسرعة والشفافية. وعلى الدول أن تحدد ما إذا كانت قرارات المحقق ملزمة أم لا. كذلك يجب إنشاء آلية لإجراء الاستعراض النهائي لطلبات المعلومات المرفوضة.

وعلى الرغم من أن قوانين حرية المعلومات هي عامل أساسي لدعم فرضية أن المعلومات الحكومية ذات طابع عام وتعزيز المجتمع المفتوح والشفافية في الحكم، إلا أنها ليست كافية في حد ذاتها. فمن الناحية العملية، تنطوي هذه القوانين عادة على إجراءات بيروقراطية مرهقة ومكلفة نسبياً للمواطن حتى يستطيع الحصول على المعلومات، حتى المصنفة قانوناً ضمن مجالات الإتاحة غير المقيدة. علاوة على ذلك، فإن المواطن قد يحتاج أيضاً إلى التحقيق في المعلومات التي قد تضطر الحكومة

لإعدادها من أجل استيفاء المعلومات التي طلبها. فغالبًا ما تقاوم البيروقراطيات الحكومية الإفراج عن المعلومات، بالإضافة إلى ضعف آليات التنفيذ أو كونها غير قابلة للتطبيق من الأساس.

وتتمثل السياسة الرئيسية الثالثة في مجال الإتاحة المعلوماتية في نهج الحكومات لإطار سياسة معلوماتية وطنية شاملة ترمي إدارة ونشر المعلومات. ويجب أن يكون هذا الإطار ممتدًا بما يكفي ليشمل المعلومات سواء الورقية أو الرقمية، بالإضافة إلى ضرورة أن يشمل التوجيهات بشأن الإدارة والنشر الإلكتروني للمعلومات. هذا، ويحدد إطار السياسة المعلوماتية القومية - فقط - المبادئ والقضايا والأهداف رفيعة المستوى، ويختتم بلمحة موجزة عن أهم الخطوات الإجرائية التنفيذية. على أن يتم تفصيل وتهيئة تلك القوانين على أساس حالة كل دولة والاحتياجات الخاصة بها. وفي كل الأحوال ينبغي أن يكون التركيز دوماً على إنتاج ونشر المعلومات التي تلبي احتياجات المواطنين بصورة علنية وغير مكلفة قدر الإمكان، مع تركيز الاهتمام في حالة المجتمعات المتعددة الثقافات أو المجتمعات المحرومة.

ويتطلب تهيئة السياسات المعلوماتية الوطنية ثلاثة مجالات عمل رئيسية، تتمثل في: بناء الهيكل الأمثل لسياسة إدارة المعلومات العامة، وتحديد متطلبات سياسة إدارة المعلومات العامة، واعتماد الاستراتيجيات.

ففيما يتعلق ببناء الهيكل الأمثل لسياسة إدارة المعلومات العامة، ينبغي تشكيل فريق أو مكتب رفيع المستوى لصياغة السياسة المعلوماتية الوطنية. وترجع أهمية قيام هذا المكتب بأدوار الإشراف والرقابة والتنسيق إلى أن: السياسة الوطنية للمعلومات تتطلب رؤية شاملة ودعم أهداف وتطلعات مشتركة، والقدرة على إيجاد إطار للسياسة الوطنية للحصول على المعلومات المحمية من قبل السلطة الوطنية، وضرورة وجود شخص رفيع أو هيئة رفيعة المستوى لحل النزاعات بين المنظمات الحكومية، من أجل ضمان أن تسود المصلحة الوطنية فوق المصالح الضيقة للكيانات الإدارية التي تخدم احتياجات محددة، ومراقبة وتنسيق السياسة المعلوماتية للدولة، حيث إن خفض البيروقراطية والقصور الإداري يتطلب قيادة قوية.

ويجب التنويه إلى ضرورة أن يقوم مدير السياسة الوطنية للمعلومات برفع تقاريره مباشرةً إلى أكبر سلطة بالدولة - الرئيس أو رئيس الوزراء-. كما ينبغي تعيين خبير معلومات في كل منظمة حكومية رئيسية، للإشراف على تخطيط وتنفيذ ومراجعة السياسات المعلوماتية المحلية، والوقوف على مدى اتساقها مع السياسة المعلوماتية على الصعيد الوطني. مع تخصيص فريق عمل يكون قادراً على: تحمل المسؤولية الأولى عن إدارة موارد المؤسسة المعلوماتية وتكوين البنية التحتية، وضمان تنفيذ المعلومات والسياسات والمبادئ والمعايير والقواعد والأنظمة التي تحددها السياسة الوطنية الشاملة على نحو ملائم، وتطوير هيكل المعلومات الداخلية والسياسات والإجراءات وقواعد الإشراف والتقييم والتأكد من تجاوبها والسياسات الوطنية، والإشراف على شراء وجرد تكنولوجيا المعلومات للمنظمة، وتحديد العوائق التشريعية والتنظيمية التي تعرقل تنفيذ نظم إدارة المعلومات بصورة كفأة. بالإضافة إلى اقتراح التشريعات والسياسات والإجراءات والتدابير الأخرى لتحسين هذه الإدارة، وإعداد تقرير سنوي بشأن تنفيذ المنظمة للسياسة المعلوماتية الوطنية الشاملة، بما في ذلك وصف لحالات عدم الامتثال للسياسة وحلها.

وعلى جانب آخر، ينبغي تطوير قوة عاملة فاعلة لتمكين الأفراد من الوصول بفعالية إلى تعزيز ونشر المعلومات العامة على أساس مستمر، فحتاج الحكومة إلى تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج لتأهيل أعداد كافية من الخريجين والمهنيين الشباب، الذين يمكنهم تطبيق جميع جوانب السياسة المعلوماتية الوطنية والمحافظة عليها. وتحقيقاً لذلك، يجب على مدير السياسة المعلوماتية الوطنية والمكتب الوطني لصياغة السياسات المعلوماتية العمل مع قطاع التعليم جنباً إلى جنب بصدد تأهيل خريجين ذوي مهارات رفيعة. ويجب على مدير السياسة المعلوماتية الوطنية بالتشاور مع المكتب الوطني لصياغة السياسات المعلوماتية تحديد ميزانية سنوية لتنفيذ جميع العناصر ذات الأولوية في إطار السياسة الوطنية للمعلومات. مع تنفيذ خطط تنبؤات بالموازنات المطلوبة للأعوام المستقبلية، بصدد الحفاظ على مستوى ما من التقدم بمجال السياسات المعلوماتية أو تطويره.

وبشأن تحديد متطلبات سياسية لإدارة المعلومات العامة، ينبغي توفير المعلومات للجمهور، وهنا يقع على كل الكيانات الحكومية مسؤولية توفير المعلومات للجمهور بما يتفق مع التزاماتها التشريعية والتنظيمية. وينبغي إنجاز تلك المسؤولية من خلال: توفير المعلومات التي تصف منظماتهم والأنشطة

والبرامج والاجتماعات وسجلات ونظم المعلومات والمقتنيات الأخرى وكيف يمكن للجمهور الحصول على المعلومات. وتوفير إمكانية الوصول إلى السجلات بموجب أحكام قانون حرية المعلومات، وفقاً للحماية والحدود المنصوص عليها في هذا القانون. وإتاحة هذه المعلومات وكل ما هو ضروري أو مناسب لكي تؤدي المنظمة مهامها.

أما بالنسبة لتحديد مدى وكيفية نشر المعلومات على الجمهور، فتقوم كل وحدة حكومية بنشر المعلومات بالشكل الذي يحقق أفضل توازن بين هدي تحقيق أقصى فائدة للمعلومات وتقليل التكلفة على الحكومة والجمهور، ونشر المعلومات بشروط منصفة ومواتية، والاستفادة من جميع قنوات النشر في الحكومة على جميع المستويات والمكاتب وكيانات القطاع الخاص ووسائل الإعلام وفقاً لكل نوع من البيانات وبما يدعم الهدف الوظيفي من النشر، وتقوم بمساعدة الجمهور والمترددين على مواقع المعلومات الحكومية. ومن أجل تسهيل هذه الإجراءات، من الضروري أن تحدد السلطات العامة حصرياً جميع مواردها، وما تحتاج إليه من موارد خارجية مفيدة، وقواعد بيانات تحتوي على جميع البيانات الضرورية.

كما ينبغي توفير أفضل السبل الممكنة للوصول إلى المعلومات واستخدامها للمجتمعات متعددة اللغات أو المجتمعات المحرومة على الصعيد المحلي. ويتعين تنفيذ الأهداف المحددة التالية لتلبية الاحتياجات في مجال توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات واستخدامها من قبل تلك المجتمعات. وعلى القوى الوطنية والكيانات المحلية أن تسعى إلى تجنب التفرقة اللغوية في توفير فرصة الوصول إلى المعلومات العامة. ومن الضروري الاستفادة من التكنولوجيات التي تيسر الوصول إلى المعلومات واستخدامها مع جميع اللغات الوطنية، من أجل ضمان أقصى قدر من التعبير عن الذات، وتشجيع التعليم والعلم والثقافة والاتصال.

كذلك يجب ضمان نشر المعلومات العامة في شكل مناسب، يتناسب وهدف وصولها للمجتمعات المحلية المحرومة. وعلى الحكومات أن تعتمد إستراتيجية مناسبة لتطوير تعليم اللغات مجاناً، ونشر هذه المواد بحرية على الإنترنت ومن خلال وسائل أخرى ملائمة. وفي ذات الوقت، يجب ترجمة المعلومات ذات الأولوية العامة الأعلى إلى كل اللغات واللهجات المحلية. كما ينبغي

الاهتمام بمبادرات القطاع الخاص بشأن نشر المحتوى المعلوماتي باللغات المختلفة، ودعم المجتمعات المحرومة على الصعيد المحلي. ويجب أن تعمل الكيانات الحكومية مع خبراء وطنيين ودوليين في تنمية: محركات البحث على الإنترنت، والتصفح متعدد اللغات، والقواميس الإلكترونية، والمراجع، والمعالجة اللغوية التلقائية، ومنتجات المعلومات والخدمات التي تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن جانب آخر، تلعب الحكومات دوراً مهماً في ضمان تحقيق عدالة نسبية في توزيع وانتشار المعلومات، حيث تنطوي تكلفة المعلومة على العديد من البنود، التي تتعلق بجمع البيانات وإنتاجها وتنظيمها وتحديثها واسترجاعها وطباعتها ونشرها وحفظها.. إلخ. وتلعب الأسعار دوراً كأي سلعة متاحة بالأسواق، ففي كثير من الأحوال قد تقف الأسعار عقبة دون وصول الفئات المحرومة إلى المعلومات، مما يحرم تلك الفئات من التمتع بمزايا حرية الوصول إلى المعلومات.

وبصدد إتاحة المعلومات، يجب على الحكومات: تفضي ظهور احتكار المعلومات على طبقة أو فئة من المجتمع، تستطيع أن تدفع مقابل تلك المعلومات. وتجنب القيود أو القوانين التي تتطلب تحصيل رسوم أو ضرائب على إعادة استخدام المعلومات العامة أو إعادة بيعها ونشرها. وعلى الحكومات أن تضمن أن خدمات إتاحة المعلومات غير هادفة للربح، وبما لا يتنافى مع تحقيق تلك الخدمة للعائد المقابل لتكاليف تقديمها، بما يحفظ لها الاستمرار والتطوير في كافة الجوانب.

وعلى الكيانات الحكومية الخاضعة لسياسة وطنية للمعلومات أن: تعتمد نهجاً متكاملًا لدورة حياة إدارة موارد المعلومات من حيث: مرحلة التخطيط والإنتاج والتنظيم والنشر والاستخدام والمحافظة على المعلومات في الظروف الملائمة. وعليها بحث الآثار المترتبة على القرارات والإجراءات المتخذة في إطار السياسات المعلوماتية، وضمان التشاور مع جميع أصحاب المصلحة. كما ينبغي أن تعمل على سد الفجوات المعلوماتية والاحتياجات المتجددة للمعلومات، من خلال اتفاقيات مشاركة المعلومات، والتي يجب اللجوء إليها قبل البدء بجمع معلومات جديدة، وعليها أن تتيح معلومات كافية لضمان تقييد الحكومة بالإدارة الفاعلة الكفأة وإمكانية مساءلتها إذا لزم الأمر، وعليها أيضاً أن تتأكد من ضمان توفير سبل وصول الجمهور إلى السجلات المناسبة عند الاحتياج، وأن تقوم بجمع وتركيب المعلومات اللازمة لكي تتمكن الحكومة ووحداتها الإدارية من أداء وظائفها.

كما ينبغي أن تقوم باستخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة في جمع وتركيب المعلومات بالصورة التي تخفف العبء عن موازنة الدولة وتزيد كفاءة البرامج العامة.

ويقع على عاتق المنظمات الحكومية مسؤولية كبيرة في صيانة وتطوير نظم إدارة إتاحة المعلومات العامة، بحيث تحافظ على الحد الأدنى من الأداء المتمثل في تأكيد نشر المنتجات المعلوماتية التي تعد ضرورية لأداء وظائف المنظمة، ودراسة ما إذا كانت هناك منتجات معلوماتية حكومية أخرى تعادل وتسد الفجوة المعلوماتية التي تملؤها المنتجات المعلوماتية للمنظمة، وتكوين وصيانة مخزون المنتجات المعلوماتية لها، وتطوير أوجه مختلفة من التقنيات التي تساعد في تسهيل وتفعيل عملية الإتاحة المعلوماتية، والإشارة إلى المصادر الخارجية التي استقت المنظمة بياناتها منها، وتمكين المواطنين من ذوي الإعاقات بمختلف أشكالها من الوصول إلى المعلومات بصورة ملائمة، وإنشاء ورعاية الاتصالات مع بعض المواطنين والمنظمات الحكومية الأخرى، للتأكد من بناء البنية المعلوماتية التي ستخدمهم مستقبلاً، وإبداء الملاحظات الكافية عند تفعيل، أو تعديل، أو إنهاء منتجات معلوماتية ذات قيمة.

وعلى الحكومة ومنظماتها أن تدعم الاتجاه نحو استخدام وسائل الإتاحة الإلكترونية للمعلومات من أجل جعل المعلومات أكثر سهولة وإفادة للجمهور. وكقاعدة عامة، يُشار إلى جهود الحكومة بصدد النشر الإلكتروني للمعلومات باسم «الحكومة الإلكترونية E-Government». وتخضع قواعد الإتاحة الإلكترونية لذات القواعد والمعايير السابق ذكرها. وعلى الهيئات الحكومية أن تنشئ وتحافظ على الأطر الإدارية والتقنية لاستخدام المعلومات والموارد التي تكفل إقامة الروابط بين احتياجات المهام والأعمال، والمحتوى المعلوماتي، ومجالات تكنولوجيا المعلومات. وعلى هذه الأطر أن توجه التخطيط الاستراتيجي والإدارة التنفيذية لموارد المعلومات، كذلك ينبغي أن تتصدى للخطوات اللازمة لتهيئة بيئة النظم المعلوماتية المفتوحة.

وعلى المنظمات الحكومية تطوير نظم المعلومات بطريقة تسهل التبادلية والتطبيق وسهولة النقل عبر شبكات غير متجانسة من حيث الأجهزة والبرمجيات والاتصالات. وعليها اعتماد نموذج عام لتبادل المعلومات استناداً إلى معيار موحد (مثل XML)، وذلك لتسهيل حفظ المعلومات، فضلاً عن تبادلها بين الهيئات العامة وبين مختلف الشبكات أو البوابات العامة. وينبغي أن يتم

ذلك مع مراعاة أن تكون المعلومات العامة المتاحة في متناول أي شخص في أي مكان من العالم. كذلك يجب مراعاة أن لا يعتمد الوصول إلى المعلومات واستخدامها على برمجيات معينة، مما قد يشكل حاجزاً أمام بعض الفئات للوصول إلى تلك المعلومات واستخدامها. ويجب ضمان تحسين نظم المعلومات القائمة واستحداث نظم جديدة، مع التأكيد على ضرورة تعزيز المشاركة والانفتاح بين المنظمات الحكومية بشأن نقل المعرفة في مجالات نظم المعلومات والبنية التكنولوجية. كما ينبغي تعزيز استخدام المعلومات في القطاع العام من خلال المبادرات الوطنية وإشراك مستخدمي المعلومات.

كذلك يجب على المنظمات الحكومية وضع خطة إستراتيجية لإدارة موارد المعلومات، وإنشاء وصيانة عمليات التخطيط الاستراتيجي لإدارة موارد المعلومات والتي تشمل على التخطيط الاستراتيجي الذي يتناول كيفية إدارة موارد المعلومات، ويشجع على تحقيق مهمة المنظمة. وعليها تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة مراحل دورة حياة المنظمة، لتعزيز الفائدة، وتقليل العبء على الجمهور، والحفاظ على سلامة وتوافر المعلومات وسريتها. وعليها تخطيط العمليات التي تربط تكنولوجيا المعلومات والاحتياجات المتوقعة من قبل المستخدمين، والمستخدمين المتوقعين. حيث إنها تشكل الأساس للموازنات المتوقعة مستقبلاً. وهذه العملية يجب أن تفضي إلى إعداد وصيانة نظم محدثة ومتسقة مع المهام والبرامج المطلوب تنفيذها.

وفيما يتعلق بتطوير نظم إدارة المعلومات الرقابية، على المنظمات الحكومية إنشاء نظام معلومات لإدارة آليات المراقبة من خلال التأكد من أن كل نظام معلوماتي يلبي متطلبات المنظمة، وتوفير المراجعة الدورية لنظم المعلومات لتحديد كيفية تغيير احتياجات المنظمة ومستوى الصيانة اللازمة، وعليها توفير التدريب اللازم لمستخدمي موارد المعلومات العامة، وضمان أن احتياجات نظم المعلومات لا تُقيد صلاحيات وطنية أو محلية والهيئات العامة أو الجماعات داخل البلد التي لها بعض الحقوق القانونية المستقلة والدائمة، وعليها تعزيز وصول الجميع إلى الشبكات الرقمية باستخدام البنى التحتية عريضة النطاق إلى أقصى حد ممكن، مع تركيز الاهتمام على المناطق الريفية والمناطق المحرومة.

وبخصوص تقييم وقياس الأداء، ينبغي على الهيئات الحكومية أن تعزز الإدارة الفعالة لموارد المعلومات العامة عن طريق مختلف إجراءات المراجعة والتقييم، بما في ذلك البحث عن فرص لتحسين كفاءة وفعالية أنشطة معلومات القطاع العام، ولاسيما تطبيق تكنولوجيا المعلومات، من خلال المراجعات الدورية لسير العمل. وأيضاً عبر انتهاج إستراتيجية التحديث طوال دورة حياة نظام المعلومات وتحليل المنفعة والتكلفة للنظام بصورة مستمرة، مع إجراء تحليلات للاستثمارات الكبرى في نظم المعلومات، لتعظيم العائد على الاستثمار وتقليل المخاطر التشغيلية والمالية.

وبشأن العناصر الإجرائية الرئيسية لتطوير أطر السياسات الوطنية للمعلومات، فإنه في إطار سياسة وطنية للمعلومات قد يكون من الضروري أن تسن تشريعات تمكينية إضافية قبل إقرار الإطار العام؛ إذ إن سياسات المعلومات العامة جزء هام من إطار أوسع للسياسات الوطنية للمعلومات. وعند وضع إطار السياسة الوطنية للمعلومات، من الضروري إشراك ممثلين عن جميع فئات أصحاب المصالح الرئيسيين للتشاور وتوقع الاستخدامات. وهذا النهج من شأنه أن يساعد على ضمان تحديد ومعالجة القضايا الأساسية، بالإضافة إلى أنه يشعر بعض الجماعات بأهمية رأيها واستشارتها في النتائج النهائية. كما يجب أن تتم صياغة السياسات المعلوماتية في ضوء الإجابة على عدد من الأسئلة منها: ما هي عناصر السياسة المحددة؟ ولماذا يتم اقتراحها؟ من من الضروري أن يشاركوا في الموافقة على تشكيل وتنفيذ تلك السياسة؟ وتحديد المستوى الذي يجب تنفيذ السياسة على أساسه؟ ومتى يتعين تنفيذ واستكمال السياسة؟ وكيف سيتم تنفيذ هذه السياسة على وجه التحديد؟

وبعد الانتهاء من الإقرار الرسمي الخاص بإطار السياسة المعلوماتية، يقوم المكتب التنفيذي للسياسات المعلوماتية على مستوى مختلف المنظمات الحكومية بوضع الخطط التفصيلية لتنفيذ كافة السياسات الإرشادية ضمن سياق أنشطتهم الرسمية واختصاصاتهم. إذ إن تطوير خطط التنفيذ الخاصة سيساعد على ضمان أن السياسات التي يجري تنفيذها، تنفذ بطريقة ملائمة وفعالة تتفق مع الظروف والاحتياجات المحددة وفقاً لكل أنشطة المنظمة.

وبسبب التغيرات السريعة التي تحدث باستمرار في قطاعي المعلومات والاتصال، يجب إعادة النظر دورياً في السياسة المتبعة وتحديثها لإبقائها مناسبة ومفيدة. ويجب أن تتم مراجعة السياسة الوطنية

الشاملة للمعلومات وخططها ومهامها ربما كل ٤-٥ سنوات، على أساس جدول زمني يحدده الإطار العام لتلك السياسة. كما يجب استعراض الدروس المستفادة من تجارب الحكومات الأخرى في هذا المجال، وذلك بُغية تفادي الإخفاقات أو الصعوبات، ولتحديد السياسات الناجحة والنماذج القانونية التي يمكن تكييفها وفقاً لسياق وطني محدّد.

الفصل الرابع

التجارب الدولية

بشأن حرية تداول المعلومات



مقدمة (٤)

من خلال استقراء وضعية حرية تداول المعلومات في العالم، يتضح زيادة أعداد الدول التي أقرت قوانين خاصة للإتاحة وحرية الحصول على المعلومات، وتنامي الاهتمام بتوفير الإطار القانوني لضمان حرية الحصول على المعلومات وتهيئة الظروف الموضوعية الملائمة في السنوات الأخيرة.

ويتبين أنه مع بداية عام ٢٠٠٧، بلغ عدد الدول التي أصدرت قوانين لتنظيم حرية الحصول على المعلومات ٧١ دولة موزعة على مناطق العالم المختلفة مع تركزاها بشكل واضح في الدول الأوروبية (٣٩ دولة)، تليها آسيا (١٣)، والأمريكتان (٩)، وأستراليا ونيوزيلندا ودول أخرى (٦) وتأتي إفريقيا في النهاية (٤ دول). كما أن القانون دخل حيز التنفيذ في جمهورية الصين الشعبية اعتباراً من مايو ٢٠٠٨، وتعتبر الأردن الدولة العربية الوحيدة ضمن هذه المجموعة. وتشير البيانات أيضاً إلى قيام ١٤ دولة أخرى (بينها ٦ دول إفريقية منها مصر) بالتجهيز لاستصدار القوانين المناسبة لتنظيم حق الحصول على المعلومات.

(٤) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "التجارب الدولية بشأن حرية تداول المعلومات"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور وبصفة أساسية الأوراق التي قدمت من: محمد عبد الله وأحمد حلمي بعنوان "التجارب الدولية في مجال قوانين المعلومات والإفصاح"، وعلاء الدين قطب "الإطار القانوني لتنظيم وحماية الحق في المعلومات وحرية تداولها"، ويسرا ياسر طه رفاعي بعنوان "الحكومة الإلكترونية ودورها في الارتقاء بخدمة الجماهير"، وأحمد صلاح بعنوان "إتاحة المعلومات ودورها في تفعيل مشاركة المجتمع المدني"، وطارق نوير بعنوان "المعلومات الكاملة، واقتصاد السوق"، وجمال محمد غيطاس بعنوان "قانون الإفصاح وتداول المعلومات ودوره في تعزيز حرية التعبير والحق في المعرفة".

ويعنى قانون حرية تداول المعلومات أساساً بقدرة الأفراد على الحصول على المعلومات والبيانات من المؤسسات الحكومية والاطلاع على السجلات ذات الصلة. وتشمل كلمة «الأفراد» هنا المواطنين والمقيمين، كما تسمح بعض الدول لأي فرد في العالم بالحصول على المعلومات، ولا يشترط أن يقدم الشخص سبباً للحصول على المعلومات. وعادة ما يؤكد القانون على ضرورة وجود قواعد واضحة للمدة الزمنية والرسوم المطلوبة لاستجابة الجهات الحكومية لطلبات الحصول على البيانات.

وبصفة عامة، يرتبط مستوى الممارسة الفعلية لحرية الحصول على المعلومات بالقدرة على مواجهة التحديات القائمة وقوة الإطار التنظيمي المكلف بمتابعة العمل ومستواه بالإضافة إلى وضوح الإطار المفاهيمي المستهدف. ولقد توسعت بعض الدول في حرية الحصول على المعلومات لتشمل حق الحصول على المعلومات والبيانات من المنظمات غير الحكومية والشركات التي يسهم فيها مال عام أو تقوم بتنفيذ مشاريع عامة، ففي جنوب إفريقيا يشمل القانون الحصول على المعلومات من مؤسسات القطاع الخاص إذا كان ضرورياً لمصلحة عامة.

معايير إصدار التقارير الرسمية

اعتمدت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة عام ١٩٩٤ مجموعة من المبادئ التي يجب أن تقوم عليها الإحصاءات الرسمية، والتي ترتبط أساساً بالنظر إليها باعتبارها أحد حقوق الإنسان الأساسية التي تتطلب: تأكيد الشفافية، الحق في المعرفة، المصادقية والثقة. وتشمل تلك الممارسات: تمثيل واستطلاع آراء المستخدمين وتوثيق الجهات التي لها حق الاطلاع على البيانات قبل نشرها للعامة وحدود سلطات تلك الجهات.

كما وضع صندوق النقد الدولي معياراً من مستويين أحدهما معيار عام صدرت وثيقته في يناير ١٩٩٨ ليكون المرجع الأساسي لماهية النظام العام وكيفية تنفيذه لتسترشد به جميع البلدان الأعضاء بشأن تحسين نوعية البيانات والمعلومات التي يتم إنتاجها ونشرها بكاملها من خلال خطط لتطوير النظم الإحصائية كأداة لتعزيز الشفافية. ويتضمن المستوى الثاني معياراً خاصاً يتوجه لإلزام الدول الأعضاء التي ترغب في النفاذ إلى أسواق رأس المال الدولية بتقديم البيانات الاقتصادية والمالية طبقاً لمبادئ محددة أقرتها اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد

الدولي في مارس ١٩٩٦، حيث يدعم الصندوق تلك الجهود عن طريق تقديم المساعدات الفنية وحفز مصادر أخرى على تقديم المساعدة.

التجارب الدولية وتشريعات إتاحة المعلومات

وتختلف تجارب الدول في التعامل مع تنظيم حق جمع ونشر البيانات. ففي حين مازال تعامل بعض الدول -خاصة الدول العربية- مع البيانات والمعلومات يخضع لقيود متعددة، فإن جميع الدول المتقدمة وكثيرا من الدول النامية تتفهم أن طبيعة العصر وثورة المعلومات تجعل من عدم وجود المعلومات مصدرا خطرا للأمن القومي وعائقا أمام التقدم. وبالتالي فإن تلك الدول لا تتطلب إذنا مسبقا لقيام أي طرف بجمع المعلومات سواء جهات أو أفراد، ولكنها تضع معايير يجب الالتزام بها قبل إجراء الدراسات. وتتوجه تلك المعايير إلى حماية الحق في الخصوصية، كما تتوجه إلى تحقيق كفاءة استخدام الموارد العامة وعدم الإثقال على المواطنين باستثمارات مطولة أو سبق جمعها. كما تشترط بعض الدول التنسيق مع الخطط الوطنية أو إيداع شريط البيانات والمنهجية المستخدمة في قاعدة بيانات وطنية متاحة للعامة. ويقع عبء التحقق من توفر تلك المعايير عادة على الجهات والأفراد القائمين بجمع البيانات من خلال وجود رقابة داخلية بالمؤسسات، واشتراط حمل بطاقات تعريفية للأفراد.

ومن خلال استقراء التشريعات المتعلقة بتنظيم تداول المعلومات والإفصاح عنها في الدول المختلفة يلاحظ أن هذه التشريعات تقوم على أسس ومبادئ متقاربة، إلا أن نطاقها ونصوصها تختلف من دولة إلى أخرى بحسب نظامها السياسي وتوجهها الاقتصادي. وينظم بعض التشريعات الإفصاح من منطلق أنه استثناء من مبادئ سرية المعلومات التي تحيط بحقوق الأفراد في حماية حرياتهم وحرمة حياتهم الخاصة، وحماية الأسرار التجارية والصناعية و المعاملات التجارية والبنكية .. إلخ. وفي المقابل هناك دول أخرى اختارت أن يكون الإفصاح عن المعلومات وتداولها بحرية هو الأصل، وأن يكون ما يتعلق بتقييد المعلومات هو الاستثناء، وذلك بطبيعة الحال من دون إخلال بالحقوق الأساسية للمواطنين في احترام كرامتهم وخصوصيتهم، ومن دون إخلال بحق الدولة في حماية أسرارها الوطنية والحفاظ على مصالحها القومية.

ويهدف قانون حرية تداول المعلومات أساساً الإتاحة بتمكين الأفراد من الحصول على المعلومات والبيانات من المؤسسات والجهات والهيئات الحكومية، بل ومن جهات القطاع الخاص متى كان ذلك محققاً لمصلحة عامة، وتمكينهم من الاطلاع على البيانات والمعلومات والسجلات التي يتم إنشاؤها لحفظ هذه البيانات والمعلومات. وفي شأن الحصول على المعلومات من الجهات الحكومية، فإن التشريعات تهتم بصفة أساسية بوضع قواعد محددة للمدة الزمنية والرسوم المطلوبة لاستجابة الجهات الحكومية لطلبات الحصول على البيانات. كذلك فإن هذه التشريعات تهتم بتنظيم كيفية الشكوى وتدرج مستوياتها وصولاً إلى تحقيق الحق في الحصول على المعلومات والبيانات التي قرر المشرع حق الأشخاص في الوصول إليها بيسر وسهولة. كما تنظم هذه التشريعات تحديد المسؤوليات الإدارية والمدنية والجنائية في حالة مخالفة الجهات المخاطبة لنصوص التشريع، أو إعاقة صاحب الحق عن الحصول على المعلومة.

التجربة الأمريكية

تعتبر التجربة الأمريكية في مجال أمن المعلومات الأكثر ثراءً وعراقاً على مستوى العالم، فالولايات المتحدة كانت ولا تزال الدولة الرائدة في مجال المعلوماتية، وتمتلك الولايات المتحدة أكبر محتوى معلوماتي في العالم، وهو الأكثر تنوعاً ونموً وفي ذات الوقت هو الأشد خطورة على الأمن القومي مقارنة بأي دولة على مستوى العالم. ولقد نجحت الولايات المتحدة في صياغة المعادلة المنشودة وهي حماية معلوماتها وفي الوقت نفسه إتاحتها؛ حيث نجحت في صياغة نظام فريد من نوعه متماشياً مع الحجم الهائل لمحتواها المعلوماتي ونجحت في صياغة إطار قانوني متنوع لتلك المنظومة الهائلة.

وفيما يتعلق بقوانين حرية المعلومات الأمريكية، توجد ثلاثة قوانين، هي: قانون حرية المعلومات الذي ينص على التسليم بملكية المعلومات، والتي يمتلك فيها المواطنون في الوقت الحالي معلومات عامة والافتراض العام أن جميع السجلات الحكومية متاحة للرأي العام ما لم تقع ضمن استثناءات محددة بشكل يمنع التأويل، وقانون الخصوصية، الذي يحمي الخصوصية الفردية من خلال عدم إمكان تعديل السجلات إلا من خلال صاحبها ولا يمكن الاطلاع عليها في الحالات العادية،

والقانون الفيدرالي لإدارة أمن المعلومات (٢٠٠٢)، وهو القانون الذي يحدد المسؤوليات في الإنشاء والتنفيذ وتقييم إدارة وسياسة أمن المعلومات الاتحادية، ويقوم بمراقبة ممارسة وسياسات أمن معلومات الوكالات الاتحادية.

دراسة مقارنة لبعض الخبرات الدولية

طبقا لمجموعة مكونة من تسعة معايير (تتمثل في: نطاق تطبيق القانون، ومسؤولية التطبيق، ووجود جهة إشرافية على تطبيقه، والمعلومات المحظورة، وأقصى مدة للرد على الطلب، وتكلفة الحصول على المعلومة، وما يحدث في حالة رفض الطلب، والجهة التي تختص بنظر الشكاوى، مدة النظر في الشكاوى)، نسوق بعض المقارنات بين سبع دول في هذا الفصل، هي: الولايات المتحدة، والأردن، والمجر، والهند، واسكتلندا، وجنوب إفريقيا وسويسرا، تقدم نماذج مختلفة للتجارب الدولية في مجال قوانين المعلومات والإفصاح. ومن خلال المقارنات بين هذه الدول السبع طبقا للمعايير سالفة الذكر يتضح أنه:

فيما يتعلق بنطاق التطبيق ينص القانون في الولايات المتحدة على أنه «لا يتم نشر البيانات إذا كانت البيانات شخصية أو يتم حذف بعض التفاصيل ويتم ذكر التفاصيل التي تم حذفها»، بينما في الأردن ينص على أن «جميع البيانات والمعلومات التي لم يصدر بشأنها قرار أو تشريع يحظر بالإفصاح عنها»، بينما يطبق القانون في المجر على جميع البيانات التي أعدت في جمهورية المجر عدا التي أعدها أشخاص عاديون لأغراض خاصة بهم. بينما في الهند لا تسري أحكام القانون على أجهزة المخابرات والأجهزة الأمنية، التابعة للحكومة المركزية، بشرط ألا تتعلق تلك المعلومات بادعاءات فساد أو انتهاك حقوق الإنسان. أما في اسكتلندا فإن القانون يطبق على المعلومات والبيانات التي تصدرها الجهات الحكومية. وفي جنوب إفريقيا ينطبق القانون على المعلومات التي تمتلكها الجهات الحكومية وغير الحكومية وأيئة جهات متعاقدة معهما سواء كانت رسمية أو مستقلة ولكن لا ينطبق على المعلومات التي تمتلكها رئاسة مجلس الوزراء واللجان التابعة لها والمحاكم والقضاة. ولا ينطبق القانون في سويسرا على: البيانات الشخصية التي يتم معالجتها بواسطة الأشخاص الطبيعيين، ولا على مداوات البرلمان الفيدرالي واللجان البرلمانية، ولا على السجلات العامة المتعلقة بمواضيع

القانون الخاص، ولا على البيانات الشخصية التي يتم معالجتها بواسطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وبشأن مسؤولية التطبيق، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لم ينط القانون بجهة محددة مسؤولية التطبيق، بينما في الأردن نص القانون على أن مسؤولية تطبيقه تقع على مجلس المعلومات، في حين أنط القانون في المجر مسؤولية تطبيقه بمفوض حماية البيانات المنتخب بواسطة البرلمان، أما في الهند فقد أنيطت المسؤولية بلجان المعلومات للولايات، في حين أنيطت المسؤولية في اسكتلندا بمكتب مفوض المعلومات الاسكتلندي، أما في جنوب إفريقيا فلم يحمل القانون مسؤولية تطبيقه على جهة محددة، بينما في سويسرا حملها القانون على مفوض حماية البيانات الفيدرالية السويسرية.

وحول وجود جهة إشرافية على تطبيق القانون، يحدد القانون الأمريكي النائب العام كجهة إشرافية، بينما يحددها القانون الأردني بمفوض المعلومات، في حين حددها القانون المجري في مفوض حماية البيانات، أما القانون الهندي فحددها في لجنة المعلومات المركزية، بينما لم يحدد القانون الاسكتلندي جهة إشرافية محددة، وحددها القانون في جنوب إفريقيا في لجنة حقوق الإنسان، بينما لم يحدد القانون السويسري جهة محددة.

ويخصوص معيار المعلومات المحظور نشرها، يلاحظ أن كل القوانين أوردت هذا البند، ولكنها اختلفت فيما بينها من حيث نطاق ومدى الحظر؛ فطبقاً للقانون الأمريكي تتمثل المعلومات التي يحظر نشرها في: البيانات السرية التي تهدد الأمن القومي أو السياسة الخارجية، والمعلومات التجارية أو المالية السرية، والملفات الطبية التي يعتبر كشفها انتهاكاً للملكية الشخصية، وتقارير الإشراف على المؤسسات المالية والمعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية والخرائط المتعلقة بالآبار، ولا توجد سلطة لحجب المعلومات عن الكونجرس. وطبقاً للقانون الأردني تشمل المعلومات المحظورة: الوثائق المحمية بموجب تشريع آخر، والأسرار الخاصة بالدفاع الوطني أو أمن الدولة، أو سياستها الخارجية، والمعلومات التي تتضمن تحليلات أو توصيات تقدم للمسؤول قبل أن يتم اتخاذ قرار بشأنها، والمعلومات الشخصية المتعلقة بسجلات الأشخاص التعليمية أو الطبية أو التحويلات المصرفية، والمراسلات الشخصية والسرية مع الدوائر الحكومية والإجابات عليها، وتحقيقات النيابة العامة أو الأجهزة الأمنية.

وتشمل المعلومات المحظورة طبقاً للقانون المجري البيانات السرية، والبيانات التي صدر بخصوصها قانون يوجب سريتها أو أنها سرية بموجب اتفاق دولي. بينما تشمل المعلومات المحظورة في القانون الهندي المعلومات التي يمثل كشفها إضراراً بأمن وسلامة البلاد، والمعلومات التي يمنع نشرها بقرار من أي محكمة، والمعلومات التي يمثل نشرها خرقاً لسلطة البرلمان أو المجالس التشريعية، والمعلومات الخاصة بالأسرار التجارية أو الملكية الفكرية، والتي يمثل كشفها إضراراً بالوضع التنافسي لطرف ثالث، والمعلومات التي تعتبر أسراراً لدولة أجنبية، والمعلومات التي يحتمل أن يمثل كشفها خطورة على سلامة أو حياة أحد المواطنين، والمعلومات التي يمكن أن تعرقل إجراءات مقاضاة مخالفتي القانون، وأوراق مجلس الوزراء، بما فيها مناقشات مجلس الوزراء والسكرتارية. وذلك بشرط الإعلان عن قرارات مجلس الوزراء وأسبابها للجمهور بعد اتخاذ القرار، والمعلومات الخاصة بشخص معين، والتي لا توجد علاقة بينها وبين أي نشاط أو مصلحة عامة، أو تمثل خرقاً غير مبرر للسرية الشخصية، ما لم تقرر السلطة المختصة (المركزية أو في الولايات) أو سلطة الطعن أن المصلحة العامة تقتضي نشر تلك البيانات. وبشرط ألا تكون تلك المعلومات متاحة للبرلمان أو المجالس التشريعية.

وطبقاً للقانون الاسكتلندي، تشمل المعلومات المحظورة: المعلومات ذات الطبيعة التجارية السرية، والوثائق المصنفة على أنها سرية والتي تتعلق بالسياسات الخارجية وأمن الدولة والدفاع الوطني، والمعلومات الخاصة بالأجهزة الأمنية بشأن قضايا عامة، هذا بالإضافة إلى التحقيقات التي تقوم بها الجهات المختصة، والمعلومات التي يؤدي الكشف عنها إلى التأثير في المفاوضات التجارية أو المالية أو الصناعية بين اسكتلندا وغيرها من الدول الأخرى. بينما تشمل المعلومات المحظورة في جنوب إفريقيا: المعلومات الشخصية إلا في حالة موافقة الشخص على الإفصاح عن معلومات تخصه، والمعلومات التي تتعلق بأنشطة اقتصادية للدولة والسياسة النقدية والمالية لها واتفاقيات التجارة الدولية، والمعلومات التي تتعلق بالدفاع والأمن والعلاقات الدولية الخاصة بالدولة، والمعلومات الخاصة بمحاضر وتحقيقات الشرطة، في حين تشمل في سويسرا: البيانات التي تتعلق بالأمن الداخلي والخارجي للدولة، والبيانات المتعلقة بالإجراءات الجنائية أو التحقيقات.

أما بشأن أقصى مدة للرد على الطلب، فقد حددها القانون الأردني والهندي بـ ٣٠ يوماً، بينما حددها القانون المجري بـ ١٥ يوماً، في حين لم ينص كل من القانون الاسكتلندي والجنوب إفريقي

والسويسري على مدة محددة. أما القانون الأمريكي فقد فرق بين الظروف العادية والظروف غير العادية، فأورد أنه: في الظروف العادية كل هيئة لا بد أن تحدد في غضون ٢٠ يوماً من استلام أي طلب حصول على بيانات مدى استجابتها لهذا الطلب وتخطر صاحب الطلب بموقفها، وبينما أورد أنه في الظروف غير العادية يجوز مد الفترة إلى أكثر من ٢٠ يوماً مع إرسال إشعار خطي إلى طالب البيان لإيضاح سبب التأخير.

وفيما يتعلق بتكلفة الحصول على المعلومة، نص القانون الأمريكي على: أن تكون الرسوم محدودة إلا في الأغراض التجارية أو عندما يكون الهدف غير تعليمي أو غير علمي، كما يتم تقديم الرسوم المتعلقة بالمصلحة العامة بدون أية رسوم أو رسوم منخفضة جداً، وفي حالة عدم سداد طالب البيانات للرسوم المقررة عن طلب الحصول على البيانات يجب عليه دفع الرسوم مقدماً عن أي طلب بيانات آخر. وكذلك تسدد الرسوم مقدماً في حالة زيادة الرسوم المقررة عن ٢٥٠ دولاراً. أما القانون الأردني، فقد حدد التكلفة بأنها تكلفة تصوير المعلومات بالوسائل التقنية أو نسخها، وبينما أورد القانون المجري أن كيفية حساب التكلفة غير محددة، فإنه نص على وجوب إبلاغ طالب البيانات مسبقاً بتكلفة إعداد البيانات. وبينما لم ينص القانون الاسكتلندي على مقدار محدد للتكلفة، فإنه نص على أن: يتحمل مقدم الطلب تكلفة للحصول على المعلومات المرجوة، ويُسمح للمفوض العام للمعلومات أن يتقاضى رسوماً نظير الخدمات التي يُقدمها، ونص قانون جنوب إفريقيا على أنه: في حالة استحقاق رسوم يجب أن يخطر ضابط المعلومات طالب المعلومة بضرورة دفع الرسوم قبل البدء في تلبية الطلب. بينما لم يورد القانون الهندي والسويسري نصاً بهذا الشأن.

وبشأن ما ينبغي عمله في حالة رفض الطلب، لم تورد كل القوانين أي نص يذكر بهذا الشأن. وبينما لم تورد ثلاثة منها (الولايات المتحدة والهند والمجر) أي نص بخصوص الجهة التي تختص في نظر الشكاوى، فقد حددت أربعة منها تلك الجهة؛ فحددها القانون الأردني بمحكمة العدل العليا، وحددها القانون الاسكتلندي بمفوض المعلومات الاسكتلندي، وحددها قانون جنوب إفريقيا بضابط المعلومات أو القضاء، بينما حددها القانون السويسري بمفوض حماية البيانات. ولم تحدد أغلب القوانين (الولايات المتحدة، المجر، الهند، اسكتلندا، سويسرا) مدة معينة للنظر في الشكاوى، بينما حددها القانون الأردني والجنوب إفريقي بـ ٣٠ يوماً.

ومن خلال إعمال النظر في المقارنات السابقة، يتضح أن هناك نقاط قوة ونقاط ضعف تعترى كل قانون من القوانين السابقة.

فتمثل أهم نقاط القوة في القانون الأمريكي في أربعة جوانب، هي: تحديده لنطاق تطبيق القانون بشكل واضح، حيث إن هذا القانون لا يسري على البيانات الشخصية، وتحديدته للجهة المسؤولة عن تطبيق القانون، وتحديدته للمعلومات المحظور الإفصاح عنها، ثم في وضعه حداً أقصى للمدة المطلوبة للرد على طلب الحصول على معلومات أو بيانات ٢٠ يوماً، مع إمكانية مدها في الظروف غير العادية. بينما تتمثل نقطة ضعفه في أنه لم يحدد جهة تختص بالنظر في شكاوى المواطنين، يتم اللجوء إليها في حالة رفض الجهة المختصة بتقديم البيانات المطلوبة منها، وأيضاً في أنه لم ينص على أي عقوبات في حالة عدم الالتزام بمواد القانون. وتتفق كل القوانين بالدول الأخرى محل المقارنة هنا، في أنها جميعها حددت الجهة المسؤولة عن تطبيق القانون بشكل واضح ومسؤوليتها والمهام المنوطة بها، بينما تختلف في صياغة النص فبعضها ذكر وحدد بالنص البيانات والمعلومات المصرح بها، بينما اقتصر البعض الآخر بالإشارة إلى البيانات المحظورة تاركاً باقي البيانات والمعلومات مفتوحة، ومن ثم تتفاوت المساحات.

وتنصب أبرز نقاط قوة القانون الأردني في تحديده المعلومات المحظور الإفصاح عنها، وتحديدته للجهة التي تختص بالنظر في شكاوى المواطنين، وفي وضعه حداً أقصى للمدة المطلوبة للرد على طلب الحصول على معلومات أو بيانات وهي ٣٠ يوماً. أما أبرز نقاط ضعفه فتتمثل في أنه لم ينص على أي عقوبات أو جزاءات في حالة عدم الالتزام بمواد القانون. أما أبرز نقاط قوة القانون المجري فتتمثل في تحديده للجهة التي تشرف على تطبيق القانون، وتحديد مسؤوليته ومهامه بشكل واضح، وتحديدته للمعلومات المحظور الإفصاح عنها، ووضع حد أقصى للمدة المطلوبة للرد على طلب الحصول على معلومات أو بيانات بـ ١٥ يوماً، أما أبرز نقاط ضعفه فتتمثل في أنه مثل القانون الأمريكي لم يحدد جهة تختص بالنظر في شكاوى المواطنين، يتم اللجوء إليها في حالة رفض الجهة المختصة بتقديم البيانات المطلوبة منها، علاوة على ذلك فإنه مثل القانون الأردني والأمريكي لم ينص القانون على أي عقوبات أو جزاءات في حالة عدم الالتزام بمواد القانون.

وتتمثل أبرز نقاط قوة القانون الهندي في أربعة جوانب، هي: تحديده نطاق تطبيق القانون بشكل واضح، وأنه لا يسري على أجهزة المخابرات ولا الأجهزة الأمنية، وتحديده للجهات المسؤولة عن تطبيق القانون، والجهة المسؤولة عن الإشراف على صحة تطبيق القانون، وتحديد المعلومات المحظور الإفصاح عنها، ووضعه حداً أقصى للمدة المطلوبة للرد على طلب الحصول على معلومات أو بيانات ٣٠ يوماً. أما أبرز نقاط ضعفه فتتمثل في أنه: لم يحدد جهة تختص بالنظر في شكاوى المواطنين، يتم اللجوء إليها في حالة رفض الجهة المختصة تقديم البيانات المطلوبة منها، وأنه لم ينص على أي عقوبات أو جزاءات في حالة عدم الالتزام بمواد القانون.

أما القانون الاسكتلندي، فتتمثل أبرز نقاط قوته في أربعة جوانب، وهي أنه: حدد نطاق تطبيق القانون بشكل واضح وذكر أنه يسري على جميع البيانات والمعلومات التي تصدرها الجهات الحكومية، وحدد الجهة المسؤولة عن تطبيق القانون، وحدد المعلومات المحظور الإفصاح عنها، وحدد الجهة التي تختص بالنظر في شكاوى المواطنين، بينما تتمثل أبرز جوانب ضعفه في نقطتين: أنه لم يضع حداً أقصى للمدة المطلوبة للرد على طلب الحصول على معلومات أو بيانات، وأنه لم ينص على أي عقوبات في حالة عدم الالتزام بمواد القانون. ويتفق في جنوب إفريقيا مع القانون الاسكتلندي في جوانب القوة الأربعة وإن كان أكثر منه اتساعاً حيث إنه نص على سرية القانون على المعلومات غير الحكومية علاوة على المعلومات الحكومية، بينما اقتصر القانون الاسكتلندي على البيانات والمعلومات التي تصدرها الجهات الحكومية دون أن يذكر سرية المعلومات والبيانات غير الحكومية، بينما اتفق القانون في جنوب إفريقيا مع القانون الاسكتلندي في نقطة ضعف واحدة وهي الخاصة بأن القانون لم ينص على أي عقوبات أو جزاءات في حالة عدم الالتزام بمواد القانون.

وأخيراً، فإن نقاط قوة القانون السويسري تتضمن أربعة جوانب، تتمثل في: تحديده لنطاق تطبيق القانون بشكل واضح وأنه لا يسري على البيانات الشخصية التي يتم معالجتها بواسطة الأشخاص العاديين، وتحديده للجهة التي تشرف على تطبيق القانون، وتحديد مسؤوليته ومهامه بشكل واضح، وتحديد المعلومات المحظور الإفصاح عنها، والجهة التي تختص بالنظر في شكاوى المواطنين، بينما تتبدى نقطتا ضعفه الرئيسيتان في أنه: لم يحدد حداً أقصى للمدة المطلوبة للرد على طلب الحصول

على المعلومات أو البيانات، ولم ينص على أي عقوبات أو جزاءات في حالة عدم الالتزام بمواد القانون.

ومن مجمل التشريعات المقارنة يظهر أن منهج المشرع فيها جاء على منوال واحد وبنيان القانون فيها شبه مطرد ومستقر، فقد جاء بناء قانون حرية تداول المعلومات من الناحية الفنية قائما على منطق التحول من إقرار حق المواطنين في الاطلاع على المعلومات لدى الجهات الحكومية إلى وضع استثناءات على الالتزام بتقديم المعلومات الذي يقع على عاتق الأجهزة الحكومية، منتهايا ببيان إجراءات تقديم طلب الاطلاع على المعلومات والطعن على القرار في حالة رفضه.

المبادئ الأساسية لقوانين المعلومات

يتضح من قوانين حرية تداول المعلومات في تجارب الدول المختلفة أنه لا يوجد قانون كامل لحرية المعلومات يصلح تطبيقه في جميع دول العالم، لذلك قامت الدول المختلفة بإعداد قوانينها وفقا لصيغ مختلفة، إلا أنه نتيجة لتزايد عدد الدول التي أصدرت قوانين حرية المعلومات أصبح من الممكن سن قوانين مستوحاة من دول مشابهة، لذا فإنه من المفيد -للدول التي بصدد استصدار قانون لحرية المعلومات -ومن ضمنها مصر -مراجعة أكبر عدد من القوانين الحالية والاستفادة من تجاربها في هذا المضمار.

وتوجد العديد من المبادئ التي تشكل أساس التشريعات والقوانين المتعلقة بالإفصاح وبحرية تداول المعلومات في جميع أنحاء العالم، وقد يكون هناك اختلاف في الصياغات وبعض المرادفات فيما بين هذه المبادئ طبقا للجهة أو الهيئة التي أصدرتها، لكن هذه الاختلافات لا تحدث أي فوارق أو تنشئ تغييرا في أسس القوانين المتعلقة بحرية المعلومات. وقد جمعت المادة ١٩ المدافعة عن حرية الرأي والتعبير -والتي اعتمدها الوكالات المتخصصة بالأأم المتحدة - تسع من هذه المبادئ وقدمتها باعتبارها النقاط التي تحظى بأكبر قدر من التوافق والقبول من جانب النسبة الغالبة للمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالقضية.

يقضي المبدأ الأول بأن يوفر قانون الإفصاح والتداول الحد الأقصى من المكاشفة، أي تكون جميع المعلومات المتوفرة لدى الهيئات العامة عرضة للانكشاف مع عدم تطبيق الاستثناءات إلا في

أضيق الحدود. ويقضي المبدأ الثاني بأن يعمل القانون على تحقيق (الالتزام بالنشر) أي يوفر مناخاً يجعل الهيئات والجهات المالكة للمعلومات تباشر بنشاط عمليات نشر وتوزيع الفئات الأساسية من المعلومات التي تحظى باهتمام عام له دلالة، كمعلومات عن العمليات والتمويل ومعلومات عن الشكاوى والتظلمات والإجراءات الخاصة بالمدخلات الوطنية وأي قرارات تؤثر في الجمهور. بينما يؤكد المبدأ الثالث على أن يعمل القانون على تعزيز ثقافة (الحكومة المفتوحة) أي يتضمن مواد وأحكاماً تضمن إعلام الجمهور بحقه في الوصول إلى المعلومات داخل الحكومة وحجم المعلومات المتاحة وأسلوب ممارسة هذه الحقوق وتدريب الموظفين العموميين على إتاحة المعلومات. أما المبدأ الرابع فيؤكد على أن يجعل القانون نطاق الاستثناءات محدوداً وضيقاً، وأن يتوافق نظام الاستثناءات الوارد بالقانون مع معيار يقوم على ثلاثة أسس هي: ضرورة أن تكون المعلومات المطلوب استثنائها مرتبطة بالهدف الشرعي الوارد بالقانون، وضرورة أن يهدد الانكشاف بإحداث ضرر جوهري لهذا الهدف، وضرورة أن يكون الضرر أكبر من المصلحة العامة في الانكشاف.

بينما يدعو المبدأ الخامس إلى أن يسهل القانون الوصول إلى المعلومات ويعمل على الوصول إليها بسرعة وعدالة، وفي حالة رفض أحد الطلبات يمكن اتخاذ إجراء بالاستئناف وتقديمه إلى هيئة إدارية مستقلة ومنها إلى المحاكم. ويقرر المبدأ السادس أن يضمن القانون أن تكون تكلفة الوصول إلى المعلومات مناسبة وغير مرتفعة بالدرجة التي تحول دون الوفاء بالطلب كما يتعين تخفيض الرسوم على الطلبات المتعلقة بالمصلحة العامة، على حين يمكن زيادة الرسوم على الطلبات التجارية. و المبدأ السابع أن يرسي القانون مبدأ فتح جميع اجتماعات الهيئات الحاكمة للجمهور والإعلام حتى يصبح الجمهور واعياً بما تقوم به السلطات ويتمكن من المشاركة في عمليات صنع القرار، وأن يضمن تفعيل هذا الحق، ويجوز أن تكون الاجتماعات مغلقة شريطة تقديم مبررات مقنعة. ويشترط المبدأ الثامن أن يؤكد القانون مفهوم الأسبقية للمكاشفة، وأنه ينبغي تفسير التشريعات الأخرى على نحو يجعلها تتسق ومتطلبات المكاشفة الواردة في تشريعات حرية الوصول إلى المعلومات وبوجه خاص إذا ما ثار خلاف بين قانون حرية الوصول إلى المعلومات وقانون السرية، فإنه يسود في هذه الحالة قانون حرية الوصول إلى المعلومات. وأخيراً ينص المبدأ التاسع على أن يضمن القانون أحكاماً لحماية

الأفراد من العقوبات القانونية أو الإدارية أو غيرها من العقوبات الوظيفية لتقديم معلومات بشأن الجرائم المتعلقة بجرائم الفساد وحرية تداولها.

ومن المهم مراعاة المكونات التالية، عند تصميم قانون لحرية المعلومات

- أهداف القانون: يجب أن تكون غايات القانون وأهدافه واضحة، حيث إن القانون الغامض سوف يحد من تدفق المعلومات بحرية، والمسار الطبيعي في هذا السياق هو الكشف عن المعلومات، وأن يكون الإحجام عن كشفها بشكل استثنائي ومحدود النطاق والزمن.
- طلب المعلومات: يعد حق الوصول إلى المعلومات حقاً لكل الأفراد والشركات والمنظمات، ولا يقتصر على المقيمين فقط، ودون إثبات الجدوى القانونية للحصول عليها، ويتم هذا من خلال نموذج خطي لطلب البيانات يتضمن وصفاً للمعلومات المطلوبة بدقة، ومن الممكن طلب البيانات عن طريق البريد الإلكتروني أو عبر الفاكس، أو بشكل شفهي في حالة تزايد معدلات الأمية، ومن واجب الحكومة أن تخصص للمواطن موظفين مدربين لمساعدته في إعلامه وتنفيذه لإجراءات الحصول على المعلومات.
- المؤسسات التي يشملها قانون حرية المعلومات: تركز معظم قوانين حرية المعلومات بالدرجة الأولى على الوزارات والهيئات الحكومية، إلى جانب الهيئات غير الحكومية (القطاع الخاص، والمجتمع المدني)، والهيئات الدولية، وقامت بعض الدول بإنشاء جدول يشمل على تحديد هذه الهيئات، مع استثناء الجهات ذات العلاقة بالأمن القومي والاستخبارات، وبعض الدول تخرج المحاكم والهيئات التشريعية.
- شكل المعلومات: يجب أن تتاح المعلومات في أشكالها كافة (السجلات، الوثائق، الملفات). وفي هذا الصدد يجب تعريف ماهية «الوثائق الرسمية»، ويجب تطبيق حق الوصول إلى المعلومات على نطاق واسع دون ربطه بوسيلة أو طريقة حفظ.
- مهلة الاستجابة والرد: تتفاوت المدة الزمنية التي تستجيب من خلالها الهيئات الحكومية لطلبات الحصول على المعلومات من دولة إلى أخرى، ومن المفضل أن يتم الرد على الفور أو

بأسرع ما يمكن على الطلبات، على ألا تزيد المهلة عن أسبوعين وأربعة أسابيع، فقد تخلل الفترة الزمنية الطويلة نسبيا بأهداف حرية المعلومات.

- الرسوم: تفرض الكثير من قوانين حرية المعلومات رسوما معينة، إلا أن المبدأ العام هو عدم استعمال الرسوم كوسيلة لكسب الأرباح، فلا ينبغي تحميل الشعب بأعباء إضافية نظير ممارسته لحق دستوري أصيل، ومن أنواع الرسوم الشائعة (رسوم تقديم الطلب، رسوم البحث وإنجاز المعاملات، رسوم النسخ والبريد، رسوم الطعون)، ويمكن إسقاط الرسوم إذا كانت المصلحة تقتضي نشر المعلومات، وبشكل عام يجب تطبيق مبدأ معقولة تكاليف الحصول على المعلومات.

- الاستثناءات: تقر جميع قوانين حرية المعلومات، بوجود ظروف معينة لا ينبغي نشر المعلومات في ظلها لأنها قد تضر بمصالح عامة أو خاصة. وبشكل عام يتضمن قانون حرية المعلومات هذه الاستثناءات بشكل واضح ومحدد. وتشارك جميع القوانين تقريبا في عدد من الاستثناءات، بما في ذلك الاستثناءات المتعلقة بحماية الأمن القومي، والعلاقات الدولية، وخصوصية الأشخاص، والسرية التجارية، وإنفاذ القوانين، والنظام العام، والمعلومات السرية. مع التأكيد على أنه يجب أن ينص القانون بشكل دقيق على حدود الاستثناء، وأيضا يجب تحديد مدة سريان الاستثناء، مع اختبار التحقق من الضرر واختبار المصلحة العامة.

- الصلة مع القوانين الأخرى: يجب ألا تتعارض القوانين الأخرى ذات الصلة، مع قانون حرية المعلومات (قانون المحفوظات، قوانين الخصوصية وحماية البيانات، القوانين المتعلقة بالأمن القومي، حماية البيئة، السرية).

- رفض الطلب والطعون: يجب إعلام طالب المعلومات برفض طلبه مع ذكر أسباب الرفض بوضوح، ويكون لطالب المعلومات الحق في الطعن أمام مأمور المظالم أو مفوض لجنة المعلومات أو المحكمة.

- العقوبات: تشكل العقوبات جزءا ضروريا من أي قانون، ويجب تطبيق العقوبات الجنائية ضد الأشخاص الذين يقومون بشكل متعمد ومقصود بإعاقة الوصول إلى المعلومات بأي

شكل من الأشكال، وتتراوح العقوبات بين الغرامات وقضاء فترة في السجن، كما يمكن أن تفرض على الهيئات التي ترفض نشر معلومات عقوبات تعوض طالب المعلومات عن الضرر الذي لحق به.

- **النشر الطوعي الإيجابي للمعلومات:** يجب أن تنشر الهيئات الحكومية بانتظام أنواعا معينة من المعلومات من خلال إعداد خطة لنشر المعلومات. ففي جنوب إفريقيا تنشر المنظمات العامة والخاصة كتيبات تستعرض هيكلها ووظائفها والمعلومات عن وسائل الاتصال بها ودليل الوصول إلى معلوماتها وخدماتها، ويمكن أن تصدر لجنة حقوق الإنسان دليلا بالاستناد إلى تلك الكتيبات.
- **الوصول عبر الوسائل الإلكترونية:** كثير من القوانين تشترط على الإدارات الحكومية أن تنشر المعلومات بشكل طوعي إيجابي على شبكة الإنترنت.
- **الاجتماعات العامة مفتوحة للجمهور:** حيث يجب على الهيئات الحكومية أن تقوم باجتماعات دورية عامة تكون مفتوحة للجمهور، لإعلام الشعب بالعمل الذي تقوم به المؤسسة العامة.
- **حماية المخبرين:** يجب حماية الأفراد من أي عقوبات قانونية أو إدارية، أو عقوبات تتعلق بالعمل كونهم أفضوا معلومات حول المخالفات. كما يجب أن يحمي القانون الموظفين الذين يقومون بحسن نية، ومن خلال ممارستهم لمهام أعمالهم، بارتكاب خطأ غير مقصود يتعلق بإفشاء معلومات سرية.

الفصل الخامس البيئة التشريعية لتداول المعلومات في مصر



مقدمة (٥)

شهدت مصر انفتاحاً كبيراً في مجال الإتاحة المعلوماتية الورقية خلال العقد الماضي . حيث تبارت العديد من الوزارات والهيئات والمديريات التابعة للوزارات في تنفيذ وإتاحة العديد من الإصدارات الورقية، على اختلاف درجة إتاحتها وخصوصيتها. ونظراً لعدم وجود نظام إحصائي وطني معني بتنظيم إنتاج ونشر البيانات والإحصاءات، ظهرت ثورة الإتاحة المعلوماتية المصرية في صورة فوضوية. حيث أدت هذه الفوضى إلى ظهور مشكلات عديدة مثل تضارب البيانات المنشورة، وما نتج عنه من تضارب صورة الإحصاءات الوطنية المنتجة من قبل المجتمع المدني والجهات والهيئات الدولية، ولذلك تظهر الحاجة إلى ضرورة وجود قانون موحد في مجال قوانين المعلومات والإفصاح ينظم عملية النشر والإفصاح في مصر .

وفي هذا الإطار، تشكلت اللجنة التشريعية المتخصصة لوضع مشروع قانون تداول المعلومات والإفصاح لتعمل بمجموعة من الخبراء المتخصصين وقيادة تشريعية خبيرة واعية، واضعة نصب

(٥) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان " البيئة التشريعية لتداول المعلومات في مصر"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الأوراق التي قدمت من: سيد أحمد جميع بعنوان "أهمية إفصاح المعلومات والبيانات لصغار المستثمرين"، وطارق نوير بعنوان "المعلومات الكاملة، واقتصاد السوق"، وأحمد صلاح حول "إتاحة المعلومات ودورها في تفعيل مشاركة المجتمع المدني"، ومحمد عبد الغني رمضان ومحمد رمضان بشندي بعنوان "كيفية تمكين المجتمع المدني من خلال إتاحة المعلومات"، ومصطفى محمود أبو النيل وسوزان حسن أحمد بعنوان "نظرة مستقبلية نحو تطوير شبكة معلومات التنمية المحلية"، ومحمد عبد الله وأحمد حلمي بعنوان "التجارب الدولية في مجال قوانين المعلومات والإفصاح".

أعينها الدقة في وضع النصوص التشريعية في إطار دراسة موسعة للتجارب العالمية ومقارنة بتشريعات الدول التي سبقت في وضع تقنيات أو تنظيم تشريعي؛ بالإضافة إلى السوابق القضائية في ترسيخ تنظيم تداول المعلومات في مصر ودول العالم الأخرى. ولأن تجربة مصر في هذا الميدان -على الرغم من أنها ليست الأولى في العالم- تعد رائدة بصفة خاصة في التوافق والرغبة المشتركة بين جميع القطاعات في الدولة في احتضان هذا التنظيم التشريعي وإخراجه إلى النور في أدق صورة ووضعته موضع التنفيذ على وجه السرعة بغير تسرع وعلى نحو دقيق بعد دراسة متأنية وعلمية متخصصة، وعلى نحو من الشفافية بما تتحقق به المشاركة من كل الأطراف المعنية.

وتسعى الحكومة المصرية جاهدة إلى إحداث تغيير جذري في حالة التواصل والحوار بين المجتمع المدني والحكومة، وفي ظل هذه الجهود جاءت دعوة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لدراسة «دور مؤسسات المجتمع المدني في صياغة رؤية مستقبلية لمصر ٢٠٣٠»، والتي تهدف إلى انتقال مصر من دولة نامية إلى دولة متقدمة متكاملة إقليمياً ومندمجة عالمياً وأمنة ذات اقتصاد كفاء قادر على الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وتوظيفها في تحقيق نمو سريع ومطرد لكسب رهانات المنافسة داخلياً وخارجياً.

ومن الجهود التي بذلتها مصر في التحرك نحو حرية تداول المعلومات: السعي نحو إصدار تشريع متخصص في تنظيم إتاحة المعلومات والإفصاح عنها وتداولها، والتوسع في إنشاء مراكز المعلومات والتوثيق في الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة، مع تحديد اختصاصاتها بالنشر وإتاحة البيانات والمعلومات، وإنشاء لجنة لمراجعة وتدقيق البيانات والمعلومات، من مهامها إزالة التناقض والتضارب في البيانات والمعلومات والارتقاء بالجودة ووضع الأسس والمعايير القياسية، وإعداد دليل للبيانات والمعلومات بتحديد مصادرها وتعريفها (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠١)، والسعي نحو الانضمام إلى المعايير الدولية والإقليمية، ومن ذلك المعيار العام للإفصاح الذي أعدته اللجنة التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، والذي يسمح بتطوير النظم الإحصائية وتعزيز الشفافية.

ومن المساعي المصرية أيضا، الدخول في المعيار الخاص الذي أعدته اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي عام ١٩٩٧، وتنظيم العديد من مشروعات الربط والتنسيق بين الوزارات لتنظيم تبادل البيانات والمعلومات وتفادي التناقض بين البيانات. كذلك فإن برنامج الحكومة الإلكترونية المصري، الذي من شأنه توفير هذه القناة المهمة للبيانات والمعلومات قد احتل المرتبة الثامنة والعشرين بين البرامج (التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الخاص بأوضاع برامج الحكومة في الـ ١٩٢ دولة الأعضاء بالمنظمة لعام ٢٠٠٨)، بل تم تصنيف هذا البرنامج المصري ضمن أفضل البرامج على مستوى العالم.

حالة المعلومات في مصر

يبقى من أهم التحديات التي تواجه إتاحة المعلومات في مصر: عدم وجود سياسة أو استراتيجية قومية للإحصاء والمعلومات، وضعف آليات التنسيق بين مختلف الجهات وما يرتبط بذلك من تضارب البيانات وعدم اتساقها واختلاف التعريفات والمنهجيات، وكذا تعدد الجهات المنتجة للبيانات والمعلومات حول نفس الموضوعات، وغياب آليات مراقبة جودة المعلومات والبيانات بما يؤثر على المصدقية والثقة في البيانات الصادرة فضلا عن تأثيرها السلبي في اتخاذ القرار، وتغير طبيعة مجتمع مقدمي ومستخدمي البيانات نظرا لتنامي دور القطاع الخاص والمجتمع المدني وتنوع احتياجاتهم، والاتجاه نحو اللامركزية، وعدم تحديث الإطار التشريعي بما يتناسب مع التطورات الحالية نحو تطبيق المعايير العالمية لتنظيم جمع ونشر وتداول البيانات بسهولة وفي التوقيت المناسب، وقصور برامج إعداد القدرات البشرية المؤهلة وغياب المهارات المطلوبة لدعم فاعلية وكفاءة النظام القومي للإحصاء والمعلومات.

مع ذلك، فإن هناك عناصر مبشرة، ويبدو أن إفساح المعلومات يكتسب قوة جبرية استجابة للتطور الطبيعي المصري والعالمي نحو تكثيف استخدام أدوات المعلومات والاتصالات، وهذا الاتجاه لن تتمكن كل العقبات فيما يبدو من عرقلته؛ فلقد ازداد عدد مستخدمي الإنترنت في مصر من ٣٠٠ ألف مستخدم عام ١٩٩٩ إلى ٨,٢٩ ملايين مستخدم في أواخر عام ٢٠٠٧، كنتيجة مباشرة للتنفيذ الناجح لخطة الإنترنت المجاني عام ٢٠٠٢، كما جاءت مبادرة «حاسب لكل بيت» عام

٢٠٠٢ وتبعتها مبادرة «الإنترنت فائق السرعة» التي أطلقتها الحكومة المصرية عام ٢٠٠٣، وأصبحت مصر اليوم أكبر دول إفريقيا استخداماً للإنترنت. وتعتبر عملية البحث عن المعلومات وعملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستفيدين من بوابات وشبكات المعلومات عمليتين متلازمتين، وتساهم شبكة الإنترنت في دعم هذه المنظومة من خلال تقديم أدوات فعالة ومناسبة في وسط ديناميكي يحتوي على عدد هائل من السلع والخدمات والمنتجات المعلوماتية والاستهلاكية. وفي الوقت الذي تمثل فيه الإنترنت مصدراً مهماً للمعلومات تتزايد شعبيتها يوماً بعد يوم ويزداد معها عدد المستفيدين من خدماتها المتنامية.

ومن شأن هذا التطور في عالم الاتصالات والمعلومات أن يحدث تحولات مهمة في سوق المعلومات في مصر، بالنظر إلى استخدامات الإنترنت في الحصول على المعلومات. ففي بحث أجري عام ٢٠٠٢ على عدد ٢١٢٠ مستخدماً لشبكة الإنترنت وجد أن نسبة ٩٣٪ منهم تستخدم الإنترنت في البحث عن المعلومات وأن ٨٣٪ يستخدمونها في مقارنة وتقييم البدائل المتاحة حول السلع والخدمات المتوفرة.

وفي تقرير مقارن أصدره مركز استطلاع الرأي العام بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مصر عن رأي المواطنين حول خدمات الحكومة الإلكترونية، أظهرت النتائج زيادة نسبة الباحثين الذين هم على دراية بخدمات الحكومة الإلكترونية في استطلاع مارس ٢٠٠٧، مقارنة بالنسبة في كل من استطلاعي مارس ٢٠٠٦ ومارس ٢٠٠٥ (٤٠٪ و٣٤٪ و٢١٪ في كل استطلاع على التوالي). كما ارتفعت نسبة الباحثين الذين أشاروا إلى أنهم تعاملوا بالفعل مع خدمات الحكومة الإلكترونية في استطلاع مارس ٢٠٠٧ مقارنة بالنسبة في استطلاعي مارس ٢٠٠٦ ومارس ٢٠٠٥ (٣٥٪ و٢٠٪ و٢١٪ على التوالي من نسب الباحثين الذين هم على وعي بهذه الخدمات في كل استطلاع). وتعتبر نسبة الباحثين الذين أبدوا استعدادهم لاستخدام خدمات الحكومة الإلكترونية في المستقبل مرتفعة في كل من استطلاعي مارس ٢٠٠٧ ومارس ٢٠٠٦ حيث بلغت ٥٩٪ و٦١٪ من الباحثين في الاستطلاعين على التوالي. ومن النتائج السابقة نستخلص أن الوعي بخدمات الحكومة الإلكترونية لدى مختلف فئات الشعب المصرى يتزايد. وهذا يعتبر مؤشراً قوياً على النمو المتوقع

في حجم التعامل مع الخدمات الحكومية التي يتم توفيرها عن طريق شبكات وبوابات المعلومات الإلكترونية.

مركز المعلومات ودوره في إتاحة المعلومات

أسهم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء، في تطوير مجالات الإتاحة الإلكترونية. حيث عُني المركز بتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والتي كان أحد أهم روافدها الأساسية الاهتمام بمجال الإتاحة الرقمية. وخلال هذا الدور قدم المركز العديد من التجارب الناجحة - مثل بوابة معلومات مصر، بالإضافة إلى مساهمة المركز في تنفيذ مواقع إلكترونية عبر شبكة الإنترنت بالوزارات والمحافظات المختلفة، لإتاحة المعلومات والإحصاءات الخاصة بها. ولكن على الرغم من ما وصلت إليه الإتاحة المعلوماتية بالحياة العامة المصرية إلا أنه مازال هناك الكثير من الخطوات التي يجب أن تخطوها بهذا المجال.

وفي بداية الثمانينيات صدر القرار الجمهوري رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء مراكز المعلومات والتوثيق في الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة والمحافظات بهدف توفير البيانات والمعلومات الصحيحة التي تساعد على اتخاذ القرار في الوقت المناسب. وقد حدد القرار في المادة الثالثة أن الهدف من مراكز المعلومات هو «تجميع البيانات والمعلومات التي تخدم أهداف الجهة المنشأة بها سواء من داخلها أو خارجها، وتسجيل وتحليل وتنظيم وفهرسة هذه المعلومات والبيانات وتحديثها وتعديلها أولاً بأول ليتمكن المعاونة في اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب». وتحقيقاً للهدف من إنشاء مراكز المعلومات، أوردت المادة الرابعة من القرار المشار إليه اختصاصات مراكز المعلومات في مجالات: التوثيق والإحصاء والنشر.

وبدأ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار IDSC برئاسة مجلس الوزراء عمله عام ١٩٨٥؛ كمركز لدعم عملية صنع القرار في مجلس الوزراء المصري، وطبقاً لقرار إنشاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، فإن المهمة الرئيسية له تتمثل في دعم اتخاذ القرار الإستراتيجي على مستوى مجلس الوزراء، وذلك من خلال تشغيل البيانات والمعلومات في نظم دعم اتخاذ القرار لإنتاج المؤشرات والبدائل المختلفة لتخذ القرار وتوفير المعلومة «المتكاملة» للمستفيدين الآخرين. وقد صاغ

المركز عدداً من الأهداف الإستراتيجية نصب في أن يكون بمثابة الوعاء الفكري (Think Tank) لمجلس الوزراء المصري، في مجالات دعم القرار في قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعمل على تبني رؤية طموحة للمجتمع المصري يتم صياغتها بمنهج علمي سليم، كما عمل على توفير وإتاحة المعلومات للمجتمع وتوظيفها كأحد ركائز التنمية.

وخلال السنوات الأخيرة توجهت الحكومة المصرية نحو عدد من المبادرات الجزئية التي من شأنها تصحيح مسار الإتاحة المعلوماتية وضبط قواعد النشر الإحصائي واستخدام البيانات والإحصاءات. ومن أمثلة تلك المحاولات توحيد مفاهيم الحسابات القومية وضبط منهجية القياس وفقاً لنظام الحسابات القومية ١٩٩٣، وهو ما نتج عنه نشر نتائج وإحصاءات الحسابات القومية المصرية على الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي IMF اعتباراً من عام ٢٠٠٥.

الأطر المؤسسية للإحصاءات في مصر

وبالمقارنة بالأطر المؤسسية للإحصاء والمعلومات في التجارب الدولية المختلفة، والتي يقصد بها «جميع المؤسسات العاملة في إنتاج وتجميع وتداول واستخدام الإحصاءات والمعلومات، والمدخلات التي تستخدمها، والعمليات التي تقوم بها»، نلاحظ وجود بعض الصعوبات والغموض في الإطار المؤسسي لمصر بسبب الطبيعة المزدوجة للمنظمات التي تعمل في مجال الإحصاء والمعلومات، حيث تقوم بعض هذه المؤسسات بإنتاج بيانات خام باعتبارها المصدر الأساسي لها، في الوقت نفسه الذي تقوم فيه بنشر بيانات ومعلومات منقولة عن مصادرها الأساسية، ونظراً لهذه الطبيعة المزدوجة للجهات العاملة في منظومة الإحصاء والمعلومات في مصر، فإن محاولة تصنيفها وتحديد مستوياتها والعلاقات التي تربط بينها تعد أمراً شائكاً.

وعبر فحص الإطار التشريعي الحاكم لنظام الإحصاء والمعلومات في مصر نجد أنه يتكون من العديد من القوانين والقرارات من أهمها: القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠، والمعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن الإحصاء والتعداد. والقرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته الخاص بإنشاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. والقرار الجمهوري رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن إنشاء مراكز للمعلومات والتوثيق في الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة وتحديد اختصاصاتها. وقرار

إنشاء وتنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء (قرار وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية رقم (١) سنة ١٩٩٢). وقرار تنظيم وزارة الاتصالات والمعلومات (القرار الجمهوري رقم ٣٧٩ سنة ١٩٩٩). وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠١، في شأن إنشاء لجنة مراجعة وتدقيق البيانات على مستوى جمهورية مصر العربية.

ومن استعراض بعض تلك القوانين يلاحظ أن البيئة التشريعية للمعلومات في مصر تتسم بالتعددية والتضارب؛ حيث تضمن قرار إنشاء الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء (١٩٦٤/٢٩١٥)، (١٨) مادة تنظم مسؤوليات ومهام الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، ومن خلال فحص هذه المواد يتبين أن أهم المواد التي جاءت بهذا القرار والتي لها تأثير مباشر على حركة إنتاج وتداول ونشر الإحصاء والمعلومات في مصر تشتمل على ما يلي:

مادة (٦): «يباشر الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء اختصاصات الهيئة الفنية المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠، ولرئيس الجهاز أن يجري الإحصاءات والتعدادات التي تحتاجها الدولة ويحدد مواعيد وطرق إجرائها ونشر نتائجها، وتعيين الجهات والأجهزة التي تقوم بعمل هذه الإحصاءات والتعدادات بما يحقق التنسيق الكامل بين العمليات والأجهزة الإحصائية ويؤدي إلى رفع مستوى الدقة والكفاءة في هذه العمليات والأجهزة».

مادة (٧): «ينشأ في الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء لجنة برئاسة رئيس الجهاز تسمى اللجنة الاستشارية للتخطيط والتنسيق الإحصائي، وتشكل هذه اللجنة من عدد من الفنيين لا يزيد مجموعهم على اثني عشر عضواً يمثلون مختلف قطاعات الدولة والخبرات الإحصائية العالية، ويعين أعضاء هذه اللجنة بقرار من رئيس الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء».

مادة (٨): «تختص اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة بالدراسة الفنية لبرامج الإحصاء والتعداد التي يتقرر إجراؤها والعمل على تنسيق تنفيذ هذه البرامج لمنع الازدواج وتوحيد النتائج والبيانات، كما تختص اللجنة بإبداء المشورة لرئيس الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء في كل ما يعرضه عليها من موضوعات».

مادة (٩): «يضع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء برنامجاً سنوياً للمطبوعات والنشرات والمؤشرات والبيانات الإحصائية اللازمة لمختلف قطاعات الدولة وذلك بالتنسيق مع مختلف الأجهزة المعنية، وللجهاز أن يتولى بنفسه إصدار جميع المطبوعات والنشرات والمؤشرات والبيانات الإحصائية التي تصدرها مختلف أجهزة الدولة أو جزء منها ويجرى النشر في هذه الحالة بالخصم على ميزانية الجهاز المختص».

مادة (١٠): «لا يجوز لأية وزارة أو هيئة أو جهة أو فرد أو أفراد في الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص أن ينشر بأي وسيلة من وسائل النشر أو الإعلام أي مطبوعات أو نتائج أو بيانات أو معلومات إحصائية إلا من واقع إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أما الإحصاءات غير المقررة ضمن برامج الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فلا يجوز نشرها إلا بموافقة الجهاز».

مادة (١١): «تنشئ كل وزارة ومحافظة وهيئة عامة ومؤسسة عامة إدارة تتبع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يطلق عليها إدارة الإحصاءات المركزية بالوزارة أو المحافظة أو الهيئة».

وفيما يتعلق بقرار إنشاء لجنة مراجعة وتدقيق البيانات على مستوى جمهورية مصر العربية (٢٠٠١/٥٥٧)، فقد تم إصدار هذا القرار بغرض إنشاء لجنة دائمة لمراجعة وتدقيق البيانات على مستوى الوزارات والأجهزة الحكومية والهيئات العامة برئاسة رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وعضوية: ممثل لوزارة التخطيط والدولة للتعاون الدولي، وممثل للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأربعة من أساتذة الجامعات، يتم اختيارهم بالتنسيق بين رئيس اللجنة ورؤساء الجامعات، واثنين من خبراء أمن المعلومات. وتمثل الهدف من إنشاء اللجنة في خلق الثقة في البيانات والمعلومات التي تصدر عن الجهات الحكومية، وإزالة أسباب التناقض في البيانات والمعلومات والارتقاء بجودتها وزيادة الاعتماد عليها، بما يساهم في دعم القرار على المستوى القومي.

ومن خلال دراسة وتحليل القرارات المصرية المؤسسة للبيئة التشريعية للإحصاء والمعلومات في مصر، يتضح أن التشريع الحالي يعتبر عدم الإفصاح هو الأساس على نحو ما تنص المادة ١٠ من القرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤. ويعني ذلك أنه ليس هناك أحقية لمراكز المعلومات المنتشرة في جميع الوزارات والهيئات الحكومية أو غير الحكومية لنشر بياناتها أو معلوماتها التي قد تقوم

بجمعها وتبويبها وتصنيفها لأنها ليست من خلال الجهاز المركزي للتعبة والإحصاء. كما يتضح أنه ليست هناك خريطة واضحة تحدد منظومة المعلومات في مصر وكذلك العلاقات بين الهيئات المعنية بالمعلومات، وهو الأمر الذي يؤدي في كثير من الحالات إلى تضارب البيانات والمعلومات الصادرة عن هذه المؤسسات والهيئات.

وعلى سبيل المثال، فإن المواد الواردة في قرار إنشاء الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء وتطبيقاتها في الممارسة، يتضح أنه على الرغم من أن اللجنة الاستشارية للتخطيط والتنسيق الإحصائي توازي المجلس القومي -أو اللجنة القومية- للإحصاء في الدول الأخرى، إلا أنها لم تؤد دورها في التنسيق بين البرامج الإحصائية ومنع الازدواج وتوحيد النتائج والبيانات. وعلى الرغم من أن المادة (٩) من قرار إنشاء الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء ترسخ لمفهوم مركزية نشر الإحصاءات والمعلومات على المجتمع في جهة وحيدة، هي الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، إلا أنه من الملاحظ أنه برزت أوجه قصور فيما يتعلق بتغطية الجهاز لمدى واسع من الإحصاءات التي تشمل سائر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري، حيث يشير الواقع العملي إلى قيام كل وزارة أو جهة أو هيئة بإصدار ما تريده من إحصاءات ومعلومات بحرية كاملة، ومن دون الرجوع إلى الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء.

وعلى الرغم من أن المادة (١٠) تعتبر من أهم مواد القرار، والتي تتضمن أن يكون الجهاز هو المصدر الرسمي والرئيسي للإحصاء والمعلومات في مصر، إلا أن هذه المادة غير مفعلة في الوقت الحالي، وخاصة فيما يتعلق بكون الجهاز مصدرًا رئيسيًا للإحصاء والمعلومات في مصر، حيث لم يعد الجهاز هو المصدر الرئيسي للإحصاء والمعلومات، خاصة مع صدور القرار الجمهوري رقم ٦٢٧ سنة ١٩٨١ بإنشاء مراكز المعلومات بالوزارات والهيئات، وقرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية رقم (١) لسنة ١٩٩٢ بإنشاء وتنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء.

وفي الإطار العام، يلاحظ عدم ملاءمة الإطار التشريعي؛ حيث يتسم الإطار التشريعي بتجزئة شديدة انعكست في تعدد تشريعاته، الأمر الذي أضعف من النظام القومي للإحصاء والمعلومات

وخاصة فيما يتعلق بفاعلية وكفاءة الأطر المؤسسية الموجودة حالياً، وعمق من تكرار الأدوار والازدواجية فيما يتعلق بإنتاج الإحصاء والمعلومات، وعدم اهتمامه بالآلية التنسيقية بين مكونات النظام التي تعد الركيزة الأساسية لضمان كفاءة وفعالية العمل الإحصائي، فضلاً عن عدم توضيحه لقضية حرية تداول المعلومات وحق المواطن في الحصول على الإحصاءات والمعلومات، وعدم تضمينه لضرورة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني كمكونين رئيسيين من مكونات النظام القومي للإحصاء والمعلومات.

بعض القيود والمحددات لحرية تداول المعلومات في مصر

قد أوردت إحدى الدراسات عدداً من القيود القانونية المفروضة على حرية تدفق المعلومات في مصر، منها: القيود القانونية العامة على حرية تدفق المعلومات والحصول عليها، وأهمها: القيود الواردة في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن سلطة الصحافة، والقيود الواردة في قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦، والقيود الواردة في قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨. والقيود القانونية على حرية تدفق المعلومات والحصول عليها، وأهمها: القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥، الخاص بحظر استعمال أو نشر الوثائق الرسمية، القرار الجمهوري رقم ١٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠، بشأن الإحصاء والتعداد، والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ بحظر نشر أي أخبار عن القوات المسلحة، وقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، وقانون المخبرات العامة رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧١، قانون العقوبات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته.

وفضلاً عن الانتقادات الواردة على البيئة التشريعية للبيانات والمعلومات في مصر، تقدم اقتصاديات صناعة الإحصاءات والمعلومات في مصر جانبا آخر من الصورة؛ ولوقوف على اقتصاديات صناعة الإحصاءات والمعلومات في مصر يمكن الاستعانة بمفهوم سلسلة القيمة Value Chain، والتي تقسم الصناعة إلى مجموعة متكاملة ومتراصة من الأنشطة التي يتم التنسيق فيما بينها بهدف تعظيم العائد والمردود منها، وتتمثل مجموعة الأنشطة المكونة لسلسلة القيمة لصناعة الإحصاء والمعلومات في مصر في: المدخلات الأساسية لإنتاج الإحصاءات والمعلومات

(الموارد البشرية وتأهيلها، التكنولوجيا والمعدات والبرامج، التمويل)، وعملية إنتاج الإحصاءات والمعلومات، وطبيعة المنتج، وتداول وتوزيع الإحصاءات والمعلومات على المستخدمين، وتسعير وبيع الإحصاءات والمعلومات، وتسويق خدمات الإحصاءات والمعلومات، وخدمات ما بعد البيع.

ومن خلال فحص وتحليل هذه الأنشطة، يتبين أنها تعاني من مجموعة من نقاط الضعف وأوجه القصور، سواء فيما يتعلق بجودة وشمول المنتجات والخدمات الإحصائية والمعلوماتية، أو فيما يتعلق بسلامة الإطار المؤسسي والتشريعي الذي تعمل من خلاله هذه الأنشطة، بما يؤدي إلى عدم تحقيق الاستفادة المثلى من صناعة الإحصاء والمعلومات في مصر لمساعدة صانعي السياسات ومتخذي القرارات ودعم مسيرة وجهود التنمية.

وتتمثل أبرز أوجه القصور في البيئة التشريعية المعلوماتية المصرية فيما يلي:

- عدم وجود سياسة أو استراتيجية وطنية للإحصاء والمعلومات، تشكل الإطار المرجعي للأنشطة الإحصائية ولكافة مكونات النظام الوطني للإحصاء والمعلومات في مصر. فليس هناك رؤية واحدة أو شاملة لإتاحة المعلومات، وإنما توجد خطط منفصلة وجزئية لإتاحة المعلومات تختلف من قطاع لآخر مع وجود ضعف عام في التنسيق بين تلك القطاعات.
- تركز إنتاج الإحصاءات والمعلومات في الجهات الحكومية (وزارات وهيئات، محافظات)، وتقوم معظم هذه الجهات من منتجي البيانات والمعلومات بجميع مراحل العملية الإنتاجية للإحصاء والمعلومات (حيث لا توجد جهات متخصصة في التشغيل فقط - التوزيع فقط).
- نقص جودة الإحصاءات والمعلومات؛ حيث يعاني عدد غير قليل من الإحصاءات والمعلومات القومية والقطاعية النوعية، من وجود اختلاف وتضارب وتناقض بينها على مستوى المتغير الواحد، وذلك بسبب اتباع منهجيات ومفاهيم وتعريفات مختلفة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية نفسها، وتعدد مصدر إنتاج البيان الواحد، أو فيما يتعلق بتحيز تقدير البيانات (إلى أعلى أو إلى أدنى). وبما أدى إلى عدم وجود ارتياح بين الأكاديميين بشأن الأرقام الحقيقية لمعدلات التضخم، وأعداد الفقراء، ومعدلات البطالة، وحتى معدل النمو الاقتصادي

وحجم الاستثمارات، حيث يرون أن الأرقام الرسمية لهذه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تعاني من بعض التحيزات في تقديرها، بما يؤدي إلى فقدان المصدقية وفي الإحصاء ككل. كذلك فإن نشر نتائج المسوح الميدانية لا يراعي الإشارة إلى مقدار خطأ المعاينة ومعدلات عدم الاستجابة ولا تخضع هذه المسوح في كثير من الأحيان لضوابط الجودة.

- الازدواجية في نشر الإحصاءات والمعلومات في مصر، حيث تقوم كل الوزارات والهيئات الحكومية تقريباً، بإنتاج وإصدار ونشر إحصاءات ومعلومات بشكل ينطوي على تكرار وازدواجية شديدين، ودون وجود ضوابط أو مرجعيات واضحة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاج البيان أو المعلومة. وقد يرجع ذلك إلى غياب آلية تنسيق على المستوى القومي، وعدم تحديد واضح لتوزيع الأدوار والمسؤوليات، وعدم وجود مرجعية قومية للموافقة على إنتاج الإصدارات الإحصائية والمعلوماتية.

- انخفاض مستوى تغطية وشمول الإحصاءات والمعلومات؛ إذ تشير الدلائل إلى وجود عدد غير قليل من المجالات المحرومة معلوماتياً، المهمة بالنسبة لمتخذي القرار ولصانعي السياسات مثل: أحوال القطاع غير المنظم، سوق العمل والتشغيل، الأسر الفقيرة وتوزيع الدخل والثروة والفقير، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أوضاع الطفولة وخاصة عمالة الأطفال، أحوال العشوائيات، بيانات الطلب والعرض للمتغيرات الاقتصادية الأساسية، الإحصاءات والمعلومات للاستثمار الأجنبي المباشر (الصادرات والواردات والعمالة والبحث والتطوير)، التقديرات المستقبلية للخدمات الجماهيرية (الإسكان، المدارس، المستشفيات)، بيانات للسلع الغذائية.

- ضعف الإفصاح والإتاحة للإحصاءات والمعلومات؛ إذ يشوب توزيع وتداول الإحصاءات والمعلومات بعض أوجه القصور؛ فلا تتوافر الإحصاءات والمعلومات دائماً في وسائل مطبوعة تتاح للاستخدام العام أو الخاص، نظراً لاحتفاظ بعض الأجهزة والمؤسسات بقواعد بيانات ومعلومات غير منشورة، حيث لا يتم في معظم الأحوال نشر «التفصيلات» التي تتفق واحتياجات المستخدمين من الإحصاءات والمعلومات، وغالباً ما تنشر «الإجماليات»

أو جداول إحصائية بأبعاد ثابتة، فضلاً عن عدم وجود سلاسل زمنية طويلة نسبياً تتسم بالاتساق للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية أخرى نجد أن معظم الجهات التي لديها مواقع على الإنترنت لا تقوم إلا بإتاحة أقل البيانات عليها، وإذا قامت بتوفير البيانات فلا تقوم بتحديثها بشكل دوري.

- صعوبة النفاذ إلى المعلومات: فتركز الجهات المسؤولة عن جمع وإصدار المعلومات في العاصمة القاهرة، وعدم توافر آليات ووسائل تسمح بإتاحة هذه البيانات في بقية أقاليم الجمهورية، يؤدي بشكل أساسي إلى صعوبة نفاذ أغلبية أفراد المجتمع إلى المعلومات، حيث يضطر من يريد الحصول على معلومات أو بيانات غير متاحة بشكل ورقي أو على الإنترنت، إلى الانتقال إلى المقر الرئيسي للجهة في القاهرة للحصول على ما يريد.

- غياب مشاركة القطاع الخاص؛ فعنقود الإحصاء والمعلومات في مصر «Information Cluster & Statistics»، تحتكره الجهات الحكومية، ولا يوجد دور يذكر للقطاع الخاص باستثناء حالات محدودة جداً، فضلاً عن أن سوق الإحصاء والمعلومات في مصر يتسم بمحدودية عدد المنتجين للبيانات والمعلومات وهو أقرب إلى سوق منافسة القلة، وهو ما يؤدي إلى تمتع المنتجين بقوة سوقية، بما يؤثر بالسلب على المستخدمين للإحصاءات والمعلومات. ويؤدي غياب مشاركة القطاع الخاص في المجتمع المعلوماتي في مصر إلى عدم استفادة المجتمع من مكون مهم في النشاط الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بقيامه بالإفصاح وكشفه للمعلومات عنه، أو قيامه بعملية جمع وإصدار ونشر وإتاحة الإحصاءات والمعلومات، بسبب انعدام التشريعات والحوافز الحكومية المقدمة له للمشاركة هذا المجال.

- غياب الوعي والثقافة بأهمية الإحصاء والمعلومات في مصر؛ فلا يزال المجتمع المصري مفتقداً لإدراك أهمية توافر الإحصاءات والمعلومات في الأنشطة الاقتصادية، وينعكس هذا في مدى صدق المبحوث عن المعلومات التي يدلي بها. هذا بالإضافة إلى أن عدم جدية ودقة بعض جامعي المعلومات أو البيانات فيما يتعلق بالإحصاءات التي تجمع من الميدان، بما يؤدي إلى صعوبة التمييز بين تدنى مستوى الإحصاء، والوعي بالأهمية المجتمعية للبيانات والمعلومات.

- زيادة الاعتمادية على المصادر الأجنبية للإحصاءات؛ فنظرًا لانعدام الثقة فيما يصدر من إحصاءات ومعلومات عن الجهات الوطنية المختلفة، أو تقادم هذه الإحصاءات، بدأ الاعتماد على المصادر الدولية للحصول على الإحصاءات والمعلومات يتزايد، وما قد تتضمنه في بعض الأحيان من إظهار صورة غير حقيقية عن أداء المجتمع المصري، وقد تحمل هذه المصادر توجهات سياسية يمكن أن تؤثر على الصورة الإحصائية للمجتمع المصري.
- غموض في عملية التسعير والتسويق؛ فعلى الرغم من أن الأصل في الإحصاء والمعلومات - وخاصة الإحصاءات القومية- أنها سلعة عامة، تتاح في معظم الأحوال مجانًا، إلا أنه للأغراض الاقتصادية والتجارية، وخاصة للقطاع الخاص، قد تقوم بعض الجهات ببيع سلع وخدمات الإحصاء والمعلومات بمقابل مادي، وهذا أمر محمود في اتجاه التمويل الذاتي لعملياتها الإحصائية، إلا أنه يلاحظ بشكل عام أن هناك غموضًا في عمليات تسعير سلع وخدمات الإحصاء والمعلومات، فلا توجد أسس موحدة لعمليات التسعير. فضلًا عن ذلك، تتسم منظومة الإحصاء والمعلومات في مصر بعدم تفعيل مفاهيم التسويق وخدمة ما بعد البيع واختبار مدى رضا العملاء، وهذا الوضع لا يجعل الإنتاج في كثير من الأحيان مستجيبًا لاحتياجات العملاء، حيث قد يتم جمع وتقديم بيانات غير مفيدة للمستخدم.
- غياب آلية واضحة للتشاور بين المنتجين والمستخدمين؛ فيشكو العديد من مستخدمي البيانات في مصر من عدم تلبية مخرجات النظام لاحتياجاتهم (كميًا وكيفيًا). وعلى الرغم من ذلك، وبسبب غياب آلية واضحة للتشاور بين المنتجين والمستخدمين، فإنه يصعب تحديد جانب «الطلب» للنظام تحديدًا دقيقًا، ومن ثم يمكن القول إن النظام القومي للإحصاء والمعلومات في مصر «غير مدفوع بالطلب» ويتسم بـ «قيادة العرض»، ولا يستجيب للاحتياجات المتجددة للمستخدمين.

وبالإضافة إلى نقاط الضعف السابقة: أشار التقرير الذي كتبه خبير السياسات الإحصائية الأمريكي «إدوارد سبار» عن السياسات الإحصائية في مصر إلى: أن هناك تنافسًا بين الهيئات ونقصًا في تبادل البيانات، وعدم وجود جهود منظمة لقياس الاعتمادية (الصلاحية) الإحصائية للبيانات،

وعدم وجود مراجعة منتظمة لسجلات البيانات الرسمية والمسوح لتحديد الاحتياجات، وأكد أن العمل الإحصائي في مصر يحتاج إلى: مزيد من التنسيق بين الوزارات، ومزيد من إتاحة المعلومات لمجتمع المستخدمين، ومزيد من الضبط لجودة المنتج الإحصائي، وتحسين سياسات قياسية لتسعير البيانات، وتحسين وتنسيق توقيت نشر البيانات، وتحسين معايير إحصائية وجغرافية بين الوزارات، وتحسين سياسة إحصائية عامة تقود العمليات السابقة.

وقد أقرت المذكرة الشارحة لمسودة قانون تداول المعلومات المصري العديد من أوجه القصور تلك حين وصفت الوضع الراهن للبيانات والمعلومات في مصر بأنه يتسم بـ: تضارب واختلاف في البيانات والمعلومات بين الجهات المختلفة ووجود انفصال واضح بين البيانات الرسمية والبيانات المنشورة بالإصدارات والإحصاءات العالمية مما يؤدي إلى عدم المصادقية في البيانات الرسمية، وعدم انتظام نشر وتحديث البيانات والمعلومات من بعض الجهات ما يؤدي إلى تأخير اتخاذ القرار ومن ثم خسارة لكل من المستثمر والمدخر والدولة، وعدم وجود عناصر الجودة الشاملة للبيانات والمعلومات المنشورة من بعض الجهات والمثلة في الدقة والحدثة والشمولية والجودة والأسلوب العلمي لحساب المؤشر المركب، واختلاف الرؤى في الرؤية لبعض الجهات المعنية بالبيانات والمعلومات نحو تطبيق المركزية أو اللامركزية مع وجود ممارسات إدارية تعيق استخدام الخبراء والباحثين للمعلومات المتوافرة بالجهات الحكومية بالإضافة لفرض بعض الرسوم المغالي فيها، وتراجع في القطاع الخاص للقيام بالدور المنشود لاستكمال منظومة البيانات والمعلومات والإفصاح والنشر عن المتوفر منها في مؤسسات القطاع الخاص كاتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية بالأسلوب الذي يخدم المصلحة العامة ولا يؤثر على سير النشاط، واختلاف الأساليب والمعايير في التقديرات للمؤشرات الهامة مما تسبب معه حدوث أزمة ثقة في بعض البيانات والمعلومات المنشورة بالنسبة للمستثمر، وعدم الاستفادة المثلى من الجهات البحثية كالجامعات ومراكز البحوث والاتحادات التي تعمل في ظل القانون من المساهمة في دراسة الظواهر الاجتماعية أو الجدوى الاقتصادية من المنتجات الحديثة على السوق.

وبشكل عام يمكن تلخيص وضع النظام القومي للإحصاء والمعلومات في مصر، بلغة اقتصاديات الصناعة في الآتي: عدم وجود إحصاءات ومعلومات متكاملة نتيجة حالة التجزئة وعدم التكامل

والترابط بين قواعد البيانات المختلفة، وجود عيوب في صناعة الإحصاء والمعلومات في مصر تجعل الإنتاج دون المستوى، وجود نقص في بعض الكميات المنتجة ووجود مجالات محرومة معلوماتياً بحيث لا يغطي العرض الطلب، وغموض في تسعير السلع والمنتجات الإحصائية، وفيما يتعلق بالمزيج السلعي فإنه لا يوجد تشكيلة كافية للسلع والمنتجات المعلوماتية في أشكال تناسب السوق والمستهلكين، فضلاً عن عدم تقديم المنتج الإحصائي والمعلوماتي في التوقيت المناسب ويضاف إلى ما سبق عدم وجود نظم لقطاع الإحصاء (Regulator).

وإذا كانت النقاط السابقة تتعلق بالبيئة التشريعية لإتاحة وتداول المعلومات في مصر، فإن الممارسة المصرية في هذا الشأن جعلت مفهوم إتاحة المعلومات في مصر محصور دوماً بين فكرة الإتاحة من عدمها بدواعي الأمن القومي، وهذا ما أدى إلى حصول مصر على مركز متأخر في التقرير السادس لأوضاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، حيث حصلت مصر على المركز الـ (٧٧) على مستوى العالم في إتاحة المعلومات متراجعة بذلك عن العام السابق حيث كانت في المركز (٦٣) الأمر الذي جعل بعض المحللين والخبراء يصفه بأنه نكسة لمصر في مجال الحرية المعلوماتية. وفضلاً عن أن ذلك يعود إلى غياب الرؤية الشاملة لإتاحة المعلومات في مصر، فإنه يعود أيضاً إلى عدم تطبيق مفهوم الشراكة بين كل من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل صحيح، والتأخر في رسم وتطبيق سياسات الإتاحة، والخلط بين الإتاحة والأمن القومي وأمن المعلومات.

مع ذلك، فقد خطا المشرع المصري عدة خطوات في شأن تنظيم الإفصاح عن البيانات والمعلومات ولكن في مجالات محددة، مثل سوق المال، وذلك في عدة تشريعات نذكر منها: قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣. ولا مبالغة إذا قلنا إن تنظيم وضبط عملية الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية للشركات، تُعد من أبرز الأساليب التي تحد من مخاطر الاستيلاء على أموال المستثمرين الآخرين خاصةً صغارهم، ويقلل من ممارسة الأساليب التي تؤدي إلى تجاوزات المسيطرين على إدارة الشركات.

تجربة تشريع سوق المال

تمثل تجربة تشريع سوق المال تجربة جديرة بالإشارة في مجال الإفصاح عن المعلومات في مصر، والتي يمكن تصور تكرارها في مجالات أخرى. فمع الرغبة والاتجاه لإصلاح الاقتصاد المصري في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين وتسعينيات هذا القرن، صدرت مجموعة من القوانين والتشريعات المنظمة لسوق المال وللأنشطة الاقتصادية بشكل عام، وفيما يتعلق بالزمن والوقت الذي يجب فيه الإفصاح عن البيانات والمعلومات في قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، فقد أوجب المشرع في المادة (٢) من القانون على كل شركة ترغب في إصدار أوراق مالية أن تخطر الهيئة العامة لسوق المال، فإن لم تعترض هذه الهيئة خلال ثلاثة أسابيع كان للشركة أن تسير في إجراءات الإصدار.

وأوجبت المادة (٢) من القانون على كل شركة ترغب في إصدار أوراق مالية أن تخطر الهيئة العامة لسوق المال، فإن لم تعترض هذه الهيئة خلال ثلاثة أسابيع كان للشركة أن تسير في إجراءات الإصدار. وحظرت المادة (٤)، طرح الأوراق المالية لأية شركة، بما في ذلك شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع العام، في اكتتاب عام للجمهور إلا بناءً على نشرة اكتتاب معتمدة من الهيئة، وأوجب نشرها في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية. وفي مجال حماية صغار المستثمرين، أوجبت المادة (٨) على كل شخص يرغب في عقد عملية يترتب عليها تجاوز ما يملكه نسبة ١٠٪ من الأسهم الاسمية في رأس مال إحدى الشركات التي طرحت أسهمها في اكتتاب عام، أن يخطر الشركة قبل عقد العملية بأسبوعين على الأقل، وعلى الشركة في هذه الحالة تبليغ كل مساهم بها يملك ١٪ على الأقل من رأس مال الشركة، ويترتب على مخالفة ذلك البطلان وإلغاء العملية. ويسري هذا الحكم في حالة عقد عملية يترتب عليها تجاوز ما يملكه أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة أو أحد العاملين بها أسهم اسمية، عن نسبة ٥٪ من رأس مال الشركة.

وألزمت المادة (٦) من القانون الشركات التي طرحت أوراقاً مالية لها في اكتتاب عام، أن تخطر الهيئة العامة لسوق المال بتقارير نصف سنوية، وألزمها بإخطار الهيئة بالميزانية والقوائم المالية وتقرير

مجلس الإدارة ومراقب الحسابات عنها قبل شهر من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة. وللهيئة الحق في فحص هذه الوثائق والاعتراض عليها وإبداء الملاحظات وإجراء التعديلات عليها، وحضور ممثل عنها في الجمعية العامة للشركة.

وفي نطاق البنوك وحماية صغار المستثمرين فيها، أوجب المشرع في المادة (٥٣) من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، على كل من يرغب في تملك ما يزيد على نسبة ١٠٪ من رأس المال المصدر للبنك أو على تملك نسبة تؤدي إلى السيطرة الفعلية عليه أن يتقدم بطلب بذلك للبنك المركزي للحصول على موافقته قبل ستين يوماً على الأقل من التملك، وإذا كان التملك بطريق الميراث أو الوصية أو نتيجة الاكتتاب، فيتم تقديم طلب الاستمرار في التملك ثلاثين يوماً من تاريخ علم الطالب بما آل إليه بطريق الميراث أو الوصية أو الاكتتاب. ويجب في جميع الأحوال نشر الطلب خلال ثلاثين يوماً من تقديمه وفقاً للإجراءات المتقدمة، وأوجب المشرع النص في الإعلان على أنه لكل ذي مصلحة الاعتراض على الطلب في خلال عشرة أيام من تاريخ النشر. وفي الفقرة (٤) من المادة (٦) من القانون ألزم المشرع الشركات بالإفصاح عن الخطر قبل وقوعه والنشر عنه، حين أوجب على كل شركة تواجه ظروفاً جوهرية تؤثر في نشاطها أو في مركزها المالي، أن توضح عن ذلك فوراً وأن تنشر عنه ملخصاً وافياً في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية.

فضلا عن ذلك، فقد أوجبت المادة (٥) من القانون، أن تتضمن نشرة الاكتتاب في أسهم الشركة عند تأسيسها الإفصاح عن البيانات الخاصة بـ: غرض الشركة، ورأس مال الشركة المصدر والمدفوع، ومواصفات الأسهم المطروحة ومميزاتها وشروط طرحها، وأسماء المؤسسين ومقدار مساهمة كل منهم وبيان الحصص العينية إن وجدت، وخطة الشركة في استخدام الأموال المتحصلة من الاكتتاب في الأسهم المطروحة وتوقعاتها بالنسبة لنتائج استخدام الأموال، وأماكن الحصول على نشرة الاكتتاب المعتمدة من الهيئة، وأية بيانات تحددها اللائحة التنفيذية. كما أوجبت المادة نفسها أن تتضمن نشرة الاكتتاب في أسهم الشركات بعد تأسيسها الإفصاح عن البيانات الخاصة بسابقة أعمال الشركة، وأسماء أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المسؤولين بها وخبراتهم، وأسماء حاملي الأسهم الاسمية الذين يملك كل منهم أكثر من ٥٪ من أسهم الشركة ونسبة ما يملكه كل منهم،

وموجز للقوائم والبيانات المالية المعتمدة من مراقبي الحسابات عن السنوات الثلاثة السابقة أو عن المدة من تاريخ تأسيس الشركة أيهما أقل والمعدة طبقاً لقواعد الإفصاح التي تبينها اللائحة التنفيذية والنماذج التي تضعها الهيئة. وألزم المشرع الشركات التي طرحت أوراقاً مالية لها في اكتتاب، أن تقوم بنشر ملخص وافٍ للتقارير نصف السنوية والقوائم المالية السنوية في صحيفتين يوميتين صباحيتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية.

أما بالنسبة للبنوك فقد ألزمها المشرع في المادة (٧٣) من القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بأن يتم الإعداد والنشر في صحيفتين يوميتين للقوائم المالية للبنك كل ثلاثة أشهر، ويرفق بهذه القوائم موجز لتقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعايير المراجعة والمحاسبة المصرية، هذا بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بمركزه المالي التي يقدمها للبنك المركزي المصري.

وفيما يتعلق بهيئة وسبل الاطلاع على البيانات والمعلومات، والتي تعد من أهم عناصر الإفصاح، فمنها نشر التقارير والقوائم المالية، ولكن نظراً لعدم كفاية ذلك وحده، فقد أفرد المشرع له في القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الباب السابع كاملاً المعنون «الاطلاع والرسوم»، وأجاز في المادة (٧٠) من القانون لكل ذي مصلحة أن يطلع لدى الهيئة العامة لسوق المال على الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير المتعلقة بالشركات، وكذا الحصول على بيانات أو صور منها مصدق عليها وأوجب على الهيئة أن تتيح ذلك لكل ذي مصلحة، لكن المشرع أجاز للهيئة إقرار عدم الإتاحة، وذلك في المادة (٧٧)، إذا كان من شأن إذاعة البيانات أو الصور المطلوبة إلحاق ضرر بالشركة أو الإخلال بالمصلحة العامة أو بمصالح المستثمرين، ففي هذه الحالات يجوز للهيئة أن ترفض الإتاحة.

وأوكل المشرع إلى رئيسي الهيئة العامة لسوق المال والبورصة مهمة مراقبة سوق رأس المال وخولهما سلطة وقف عروض وطلبات التداول التي ترمي إلى التلاعب في الأسعار والتي يكون من شأنها الإضرار بالسوق أو المتعاملين فيه، كما خولهما سلطة إلغاء العمليات التي تعقد بالمخالفة لأحكام القوانين واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لها أو التي تتم بسعر لا مبرر له، وذلك وفقاً لحكم المادتين (٢١ و ٤٣) من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، كما أوجبت اللائحة على هيئة سوق المال، وهي في سبيلها للتنفيذ مهمتها في مراقبة سوق التداول، أن تتأكد من أن التعامل يتم على

أوراق سليمة، وأن عقد العمليات بالبورصة غير مشوب بالغش أو النصب أو الاحتيال أو الاستغلال أو المضاربات الوهمية، وأوجبت على البورصة أن تضع نظام العمل والقواعد الكفيلة لضمان سلامة عمليات التداول وحسن أداء البورصة لوظائفها، وعليها في هذا السبيل أن تشكل لجنة لمراقبة عمليات التداول اليومي والتحقق من تطبيق القوانين والقرارات وحل الخلافات التي قد تنشأ عن هذه العمليات.

وهكذا يمكن الوقوف على بعض جوانب التقدم في مجال الإتاحة والإفصاح عن المعلومات خصوصاً في المجال الاقتصادي بشكل خاص، وهو ما يشير إلى التوجه المصري للإصلاح الاقتصادي في العقدين الأخيرين.

الفصل السادس
حرية تداول المعلومات
والحكومة الإلكترونية



مقدمة^(٦)

توجد العديد من الألفاظ الشائعة بخصوص الحكومة الإلكترونية E-Government، مثل: الأعمال الإلكترونية، الديمقراطية الإلكترونية، الحكومة الرقمية .. إلخ. ولا يقتصر مفهوم الحكومة الإلكترونية على إحداث تغييرات شكلية في أساليب تقديم المعاملات والخدمات الحكومية والمنافع العامة للمواطنين بل في إعادة وهندسة وهيكله الأنشطة والعمليات والإجراءات الحكومية تدعيماً للتنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه الحكومات المختلفة. ويمثل مصطلح الحكومة الإلكترونية شكلاً من أشكال الأعمال الإلكترونية E-Business الذي يشير إلى العمليات التي تتفق مع إمداد الخدمات الإلكترونية للمواطنين ومؤسسات الأعمال على حد سواء، وبناء على ذلك فإن الحكومة الإلكترونية أكثر من مجرد موقع حكومي على الإنترنت.

ويتمثل التعريف المنتشر للحكومة الإلكترونية أو الرقمية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساندة فعالية الخدمات الحكومية وتقديمها للمواطنين بأسلوب أحسن وأيسر، والسماح

(٦) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "حرية تداول المعلومات والحكومة الإلكترونية" وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور وبصفة أساسية الأوراق التي قدمت من يسرا ياسر طه رفاعي بعنوان "الحكومة الإلكترونية ودورها في الارتقاء بخدمة الجماهير"، وأحمد صلاح بعنوان "إتاحة المعلومات ودورها في تفعيل مشاركة المجتمع المدني"، وحسين عبد العزيز بعنوان "الأفاق المستقبلية للإتاحة في مصر".

بالوصول إلى قدر أعظم من المعلومات، وزيادة التفاعل بين الحكومة والمواطنين لمعرفة رغباتهم والاستجابة لها.

حرية تداول المعلومات والحكومة الإلكترونية في مصر

وتتسابق الحكومات حول العالم في إقامة الحكومة الإلكترونية أو الحكومة الرقمية. ففي كل منطقة من مناطق العالم من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة، تتيح الحكومات المركزية والمحليات المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت لكافة المواطنين، وتستخدم هذه الآلية لتبسيط العمليات والتفاعل إلكترونياً مع المواطنين.

وطبقاً لمبادئ الحكومة الإلكترونية، يتضح أن هناك علاقة تبادلية وثيقة بينها وبين إتاحة حرية تداول المعلومات، فمن دون خدمات الحكومة الإلكترونية يصعب إتاحة المعلومات على نطاق واسع للمجتمعات المحلية، ومن ثم يظل هناك احتكار للمعلومات لفئة معينة. وعلى جانب آخر، فإنه بدون إتاحة حقيقية للمعلومات لا يمكن صناعة القرارات بصورة سليمة، ومن ثم فإن الكشف عن حالة ومستوى إنجاز خدمات الحكومة الإلكترونية في مصر يكشف عن مستوى ومستقبل إتاحة المعلومات والإفصاح عنها بالمجتمع المصري، كما يكشف تسليط الضوء على وضعية الحكومة الإلكترونية في مصر عن حالة حرية تداول المعلومات بها، ومن ثم كان تخصيص جزء لحالة الحكومة الإلكترونية في مصر ضرورياً في مؤتمر حول حرية تداول المعلومات.

وتقوم فكرة الحكومة الإلكترونية على ركائز أربعة: تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الإنترنت، في نشاط أشبه ما يكون بفكرة مجتمعات الدوائر الحكومية، وتحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور (٢٤ ساعة في اليوم ٧ أيام في الأسبوع ٣٦٥ يوماً في السنة)، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن، وتحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والإنجاز بين دوائر الحكومة ذاتها ولكل منها على حدة، وتحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

وتكمن أهمية الحكومة الإلكترونية في العديد من المجالات فهي تعتبر وسيلة بناء اقتصاد قوي وتساهم في حل مشكلات اقتصادية، كما أنها تمثل وسيلة خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي، ووسيلة تفاعل عالية الأداء وقليلة التكلفة، وهي أيضا وسيلة أداء من أجل اجتياز كل مظاهر البطء والترهل في الجهاز الحكومي. ولا نبالغ إن قلنا إنها خير وسيلة للرقابة لما تتمتع به النظم التقنية من إمكانيات التحليل والمراجعة أليا للأنشطة التي تتم على الموقع، فإذا نظر إليها من هذه الأبعاد حققت غرضها، وبغير ذلك ربما تكون وسيلة إعاقه إن لم يخطط لبنائها بالشكل المناسب في إطار رؤية واضحة.

وظائف ومزايا الحكومة الإلكترونية

وعادة ما تتكون برامج الحكومة الإلكترونية من المكونات التالية:

- بوابة واحدة للمعلومات الحكومية One Stop Shop for Government Information
 - منظومة المشتريات الحكومية على الإنترنت Government E-Procurement
 - نظام الأرشيف الإلكتروني لأرشفة وحفظ وتبادل الوثائق Electronic Archiving and Document Management
 - البنية التحتية اللازمة لتأمين وتصديق كافة المعاملات الإلكترونية وتفعيل إمكانية استخدام التوقيع الإلكتروني Public Key Infrastructure Development and E-signature
 - تقديم الخدمة الحكومية من خلال الإنترنت Online Government Services
 - نظام الدفع الإلكتروني E-payment
- ويؤدي التنفيذ السليم لهذه المكونات إلى تحقيق فعالية الأداء الحكومي وتعزيز ودعم الحاسبة بوحدات الجهاز الإداري للدولة.

وتتمثل أهم مزايا تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية في: إنشاء قنوات اتصال إضافية بين المواطنين ومنشآت الأعمال ومنظمات المجتمع المختلفة من جهة والأجهزة والمصالح الحكومية من جهة أخرى، وتوفير المعلومات للمواطنين داخل الوطن وخارجه، وتسويق المنتجات والخدمات عالميا،

واجتذاب الاستثمارات من خلال تحديد الفرص الاستثمارية القائمة، وتقليل تكلفة الخدمات والأعمال والمعلومات الحكومية وما يصاحبها من إجراءات متعددة، وتبسيط العمليات والإجراءات الحكومية والتخلص من بيروقراطية الأداء، والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات لسد الفجوة الرقمية مع المجتمعات المتقدمة، والتأهيل والتنمية المهنية والتدريب والتعلم المستمر.

ومن جانب آخر، جاءت إتاحة المعلومات إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت بتأثيرات هائلة على اقتصاديات الأسواق والقوى المحركة لها، وتمثل أبرز المزايا والتسهيلات والآثار الإيجابية في وجود مساحة أكبر في الأسواق ومساحة أكبر للمستهلك للاختيار، وتحسين درجة التنافسية وتحسين جودة المنتج، والتصنيع الضخم للمستهلك / منتجات حسب طلب العميل، واختصار الدورة التجارية / تلبية سريعة لاحتياجات المستهلكين (العملاء)، وتخفيض التكاليف الناتجة عن الإجراءات الإدارية بشكل كبير، والإعلان والتسويق والترويج للسلع والخدمات بأسعار منخفضة من خلال التسويق الإلكتروني، والوقوف على السعر الحقيقي للسلعة أو المنتج، واختفاء دور الوسطاء التقليديين (تاجر الجملة أو تاجر التجزئة)، وظهور أنواع جديدة من المنتجات ليس لها بالضرورة وجود مادي مثل المعلومات والكتب والأغاني والموسيقى في شكل رقمي، وتحسين خدمة العملاء، وعلاقات أكثر ارتباطاً بالعميل ومن ثم المساعدة في مجهودات التسويق، والتوقيت المناسب لتوصيل المعلومات والخدمات والمنتجات من خلال خفض دورة الوقت التي تتيحها أنظمة التجارة الإلكترونية، وزيادة شفافية الحكومة وتحسين الخدمات الحكومية.

نطاق وخدمات الحكومة الإلكترونية

وتتمثل تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العديد من المجالات التي تضم: خدمات الأعمال والبنوك والمصارف والتعليم وتشمل أيضاً: الخدمات الاجتماعية والسلامة والأمن والضرائب والرعاية الصحية وشؤون النقل والديمقراطية والمشاركة والخدمات المالية ووسائل الدفع.

وفيما يتعلق بالبنوك والمصارف فقد سُمي أول «بنك افتراضي» تأسس في ظل شبكة الإنترنت العالمية بـ Net Bank «نت بنك» www.netbank.com، وتقوم البنوك الافتراضية من خلال الشبكة بتقديم خدمات عديدة لعملائها توفر الوقت والجهد، لأن العميل يمكنه الوصول إلى حسابه

الشخصي خارج أوقات العمل الرسمية، ومن أي مكان طوال اليوم، ورغم بعد محل إقامته عن مكان البنك، كما أن هذه العملية تتم بسرعة كبيرة وفي ذات اللحظة التي يطلبها العميل، ويضاف لذلك أن العميل يمكنه أن يطلب خدمات غير الاطلاع على حسابه الشخصي كأن يحصل على قرض تمويلي لشراء مسكن على سبيل المثال. وقد سارعت البنوك الأوروبية والأمريكية بإنشاء فروع لها عبر شبكة الإنترنت، حيث اعتمدت هذه الشبكة كوسيط لأداء أعمال التجارة الإلكترونية، وكذلك التعاملات المصرفية عبر الشبكة وهو ما يطلق عليه «online banking». وفي الوقت الحالي اتجهت جميع المصارف بلا استثناء إلى اعتماد شبكة الإنترنت في إنجاز عملياتها، فضلاً عن إنشاء شبكات داخلية تصل بين فروعها أو داخل الفرع الواحد، وأصبح من حق العميل الدخول على موقع البنك الذي يتعامل معه من أجل سحب أو إيداع أو الاستفسار أو غيرها من العمليات المصرفية.

وفيما يتعلق بالتعليم، تسعى الحكومات - في إطار الحكومة الإلكترونية - إلى إقامة شبكة اتصال ما بين إدارات المدارس جميعها، بحيث تصبح المعلومات سهلة ومتاحة للجميع وذلك من خلال ما يسمى Intra - School Collaboration. وتسعى شركات تقنية المعلومات والاتصالات إلى تقديم العون للمؤسسات التعليمية بما فيها تطوير أنظمتها وطرقها التدريسية، وقد اشتركت المنظمات الدولية المتخصصة في شأن التعليم عن طريق الإنترنت، وقد تبنت منظمة اليونسكو مشروعاً موجهاً إلى بلدان العالم الثالث هدفه نشر التعليم بمختلف مراحله عن طريق الإنترنت، بوصفها طريقاً يختصر التكاليف الدراسية إلى ما يقرب من الثلث، بالمقارنة بطرق الدراسة التقليدية. وهناك العديد من الجامعات الدولية والعربية لها فروع على شبكات الإنترنت، هكذا أصبحت الدراسة عبر الإنترنت ممكنة في جامعات عديدة، وبلغات مختلفة وأقسام متنوعة، وأصبحت إمكانية التسجيل في جامعات عالمية أمراً قابلاً للتحقيق دون اشتراط العمر أو المكان.

مصر والحكومة الإلكترونية

شرعت مصر في استحداث مشروع الحكومة الإلكترونية منذ أكتوبر ٢٠٠٠، وقد بدأ التنفيذ ابتداء من يوليو ٢٠٠١ وحتى تاريخه، بحيث أصبحت معظم الخدمات الحكومية الأساسية في

متناول جميع المواطنين على امتداد الوادي شماله وجنوبه. وقد اعتبرت الحكومة المصرية الحكومة الشرق أوسطية الأولى التي قامت بتأسيس وزارة مختصة بتقنية المعلومات كخطوة لتوفير خدماتها إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت. وتعاقدت الحكومة المصرية مع شركة مايكروسوفت للمساعدة في إقامة هذا العمل، كما أطلقت الموقع الخاص بالخدمات على شبكة الإنترنت وعنوانه: <http://www.egypt.gov.eg>.

وتتيح بوابة الحكومة المصرية على الإنترنت، حتى نهاية عام ٢٠٠٨، أكثر من ٨٥ خدمة يمكن أن يؤديها ويحصل عليها المواطن بالكامل عبر بوابة الحكومة المصرية على الإنترنت دون حاجة الانتقال لمكان جهات تقديم الخدمات وتلافي عناء الطوابير بالإضافة إلى توافر خدمات الاستعلام عن متطلبات أكثر من ٧٠٠ خدمة أخرى سواء من على شبكة الإنترنت أو عبر الهاتف. كما توفر البوابة شرحاً للمستخدم لكيفية استخدام الخدمة ومتطلباتها قبل الدخول فعلياً إلى الخدمة مما يسهل استخدامها بفعالية.

ويمكن هذه الخدمة المواطن المصري من إنجاز معاملاته مع المصالح والجهات الحكومية من دون الحاجة لتحمل مشقة الانتقال إلى تلك المصالح أو أعباء التردد عليها لأكثر من مرة كما يحدث حالياً. وتعد هذه الخدمة عوضاً للجمهور الذي لا يمكنه التعامل مع الإنترنت، حيث يمكنه الحصول على خدمات ومميزات برنامج بوابة الحكومة المصرية عن طريق التليفون.

وزارة الدولة للتنمية الإدارية والخدمات الإلكترونية

قامت وزارة الدولة للتنمية الإدارية ببناء وتفعيل مركز اتصال الحكومة المصرية (١٩٤٦٨) ونظام لإدارة علاقات المواطنين وذلك من أجل توفير قناة اتصال بين المواطن والجهاز الإداري للدولة يقوم المواطن من خلاله بالاتصال بسعر المكالمات العادية لجميع محافظات مصر للاستعلام عن معلومة أو التقدم بشكوى من وحدة إدارية أو خدمة لم يحصل عليها بالأسلوب المناسب، حيث يقوم أفراد مدربون بالرد عليهم وتسجيل شكاوهم واستفساراتهم ثم إعادة الرد عليهم بعد الانتهاء من بحث الشكوى والبت فيها أو الرد عليها في الحال إذا توافرت المعلومة لديهم.

وتستهدف الخدمة الجديدة التيسير على المواطن بصفة عامة، وأهالي المناطق النائية والريفية بصفة خاصة ممن لا يجيدون استخدام الإنترنت. ولقد أثبتت هذه الخدمة نجاحها عند تشغيلها كمشروع استرشادي للرد على استفسارات طلاب الثانوية العامة الذين قاموا بالتقدم إلى مكاتب التنسيق عبر الإنترنت حيث تم استقبال خلال مراحل التنسيق الثلاث ٤١٣ ألف مكاملة عام ٢٠٠٧ تم الرد على ٣٦٨ ألف مكاملة (٨٩٪) وتم استقبال ٣٢٨ ألف مكاملة عام ٢٠٠٨ تم الرد على ٢٩٨ ألف مكاملة (٩١٪).

وتعتمد آلية الخدمات الإلكترونية في مصر على توصيل الخدمة إلى جميع المتعاملين مع الحكومة (سواء كانوا مواطنين أو رجال أعمال أو مستثمرين) في أماكن تواجدهم، بالشكل والأسلوب الذي يناسبهم وبالسرية والدقة والكفاءة المطلوبة، بالإضافة إلى منحهم الفرصة للمشاركة الفعالة في العملية التنفيذية.

ويعرض موقع بوابة الحكومة المصرية الخدمات التي تمت ميكنتها بصرف النظر عن الجهة المسئولة عن أداء تلك الخدمات، مما يساعد طالب الخدمة على الوصول إليها بسهولة، والحصول على بعض الخدمات بشكل كامل من خلال الشبكة بداية من الاستعلام ومرورا بجميع المراحل الأخرى مثل الاستثمارات والخطوات ووصولاً إلى السداد والحصول على الخدمة بالكامل، ويتيح البرنامج خدمات متميزة للمواطنين ومؤسسات قطاع الأعمال في فترة وجيزة، حيث يجري الآن تطوير الإجراءات وإزالة المعوقات قدر المستطاع، وتقديم الخدمات الحيوية لساعات أطول يوميا وخلال أيام العطلات.

وفيما يتعلق بتطبيقات الحكومة الإلكترونية في مجال التعليم في مصر، فقد طورت وزارة التربية والتعليم العديد من المشروعات الإلكترونية تشمل نظام الحكومة الإلكترونية وشبكة الإنترنت لربط المدارس والطلاب وتدريب المعلمين أثناء الخدمة، كما انتهت من تطوير نظام لربط ٥٧ قاعة اجتماع بالآلاف المدارس، وكذلك نظام «عقد المؤتمرات عن بعد» Video Conference لربط جميع محافظات جمهورية مصر العربية، وتم تزويد المدارس بأجهزة ومعامل الحاسب الآلي وإتاحة التكنولوجيا للمدرس والطالب بصفة فردية عن طريق تمكينهم من شراء الكمبيوتر بنظام التقسيط. وتسعى الوزارة لمواجهة الفجوة الرقمية الوشيكة مع العالم المتقدم. وفي هذا لإطار تقوم الوزارة بالعديد

من المشروعات والخدمات مثل مشروع المدرسة الذكية، وإعلان نتائج الثانوية العامة على الإنترنت والهاتف الخليوي والتليفون الأرضي.

وفي إطار تطوير منظومة التعليم المصري عن طريق الاستفادة من نظم الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة، تطبق مصر بالتعاون بين مركز التطوير التكنولوجي بوزارة التربية والتعليم ومشروع المدرسة الذكية بوزارة الاتصالات والمعلومات، وبين المعونة الأمريكية مشروع المدرسة الذكية أو المشاركة التنافسية في ١٤ مدرسة مصرية (خاصة وقومية وتجريبية) على مدى ٣ سنوات قابلة للتجديد من خلال مشروع عملي تمكن من دمج مصادر تكنولوجيا المعلومات داخل النظام التعليمي المصري، حيث يمثل كل من الكمبيوتر وشبكة المعلومات الوسائط المتطورة للإبداع والتعبير للمساعدة في تحويل التعلم والتعليم السلبي إلى نموذج أكثر فعالية.

هذا وبالإضافة إلى محو الأمية التكنولوجية، يدرّب المشروع الإداريين والمعلمين على إمكانية استخدام التكنولوجيا وأساسياتها كمصدر للمعلومات للوصول إلى مرحلة الإجابة الرقمية، حيث يتم تدريب المعلمين على الانتقال إلى دور تبسيط وتيسير المادة العلمية للطلبة. ويكفل المشروع تهيئة غرف المدرسين بالمعدات بواقع خمسة مدرسين لكل حاسب، وذلك يوفر لهم التقنية الضرورية لتطوير خطة الدرس وأيضاً القيام بمهام التقييم والمهام الإدارية. ويتم تزويد كل غرفة من غرف المدرسين بطابعة وماسح ضوئي. كما تزود المكتبة بخمسة حاسبا منها واحد لأمين المكتبة يستخدمه في البحث عن المواد وبماسح ضوئي واحد وبكاتب أسطوانات مضغوطة (CD-writer) وجهاز عرض (Projector)، وذلك لاستخدامها في المكتبة ويقدر عدد الدروس بأكثر من ستة آلاف درس تغطي أغلب الموضوعات بالمناهج المصرية، ويستخدم المشروع الأدوات التي تشجع علي الخلق والإبداع والتي تعظم الاستمتاع خلال عملية التعليم. وتتضمن البرمجيات التعليمية - وكذلك عملية تدريب المدرس عليها والتي تخصص مراحل رياض الأطفال والابتدائي - برامج معالجة الكلمات والطباعة والرسومات والوسائط المتعددة والإنترنت.

ويعد المشروع مرحلة جديدة من برنامج المدرسة الذكية الذي بدأت وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تطبيقه منذ ٣ أعوام، وهو يرتبط بالخطة القومية لتكنولوجيا

المعلومات التي تهدف لإدخال وتحسين مهارات تكنولوجيا المعلومات والتعلم الإلكتروني في مرحلة ما قبل التعليم الجامعي كمهارة في حد ذاتها وكوسيلة أيضاً لتعلم المواد والمناهج التعليمية الأخرى. ويعتمد المشروع على تنمية المهارات التقنية للمدرسين فقط دون التدخل في المقررات، وذلك عن طريق إعداد ٢٠٠٠ مقرر دراسي في الوقت الحالي، ترتفع إلى ١٠ آلاف مقرر دراسي مع نهاية العام الحالي، والهدف هو إيجاد مجتمع افتراضي تعليمي.

ويهتم المشروع بمساعدة المدارس على خلق بيئة تعليمية عملية وتنافسية، عن طريق استخدام الأساليب الحديثة وتكنولوجيا الحاسبات، حيث من المتوقع أن يتيح هذا المشروع التجريبي توفير الأدوات والتقنيات التي يحتاجها مدرس الفصل لتعليم جيل جديد من الطلبة القادرين على استعمال جهاز الكمبيوتر، ويشكل هذا المناخ التعليمي المتطور نموذجاً للمدارس الأخرى التي ترغب في خلق جيل تنافسي جديد يستطيع أن يؤسس له مكاناً في السوق المحلية أو العالمية. ويسعى المشروع إلى مساعدة الحكومة المصرية على رفع الوعي المجتمعي والخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات لكل من الطلبة والمدرسين، وأيضاً الآباء وأولياء الأمور وأفراد المجتمع بشكل عام. ويهتم المشروع ببرامج الإدارة بواسطة برنامج مدرسي باللغة العربية، خاص بإدارة المدارس للإداريين عن طريق مركز البيانات لمساعدة المدارس في عمليات التقويم المدرسي وملفات الطلبة والأفراد والمصروفات المدرسية وميزانيات المدرسة وجدولة الحصص وجدولة الأتوبيسات والملفات الطبية ونظام المكتبة والسجلات الأكاديمية كما أنه متاح على موقع الشبكة للوصول بسهولة إليه بواسطة الأفراد والطلبة والآباء.

ويحسب لهذا المشروع مجموعة من الإيجابيات، منها: تضيق الفجوة بين المدرسة والمنزل، وجذب المدرسين والتلاميذ من خلال التقنيات المتقدمة وتكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المشروع، والتراجع الكبير في معدلات غياب التلاميذ بعد انتشار أجهزة الكمبيوتر في الفصول، وخلق مجتمع افتراضي يدور في فلك عمليات التعلم ومحورا معرفة، وتراجع ظاهرة الدروس الخصوصية.

وعلاوة على خدمات الحكومة الإلكترونية في التعليم، بدأت مصلحة الضرائب العامة بالتعاون مع وزارة الدولة للتنمية الإدارية، سلسلة من الإجراءات تهدف إلى تطوير وميكنة جميع أجهزة وزارة المالية حتى تتوافق مع بدء العمل في إجراءات تنفيذ الحكومة الإلكترونية، وهو ما يحقق العديد من المزايا مع ضمان زوال مصدر الانحرافات والتشوهات الموجودة حالياً في علاقة الجهاز الضريبي بالمجتمع الضريبي، حيث تتم كل إجراءات الربط والفحص وتقديم الإقرارات الضريبية والسداد عن طريق الميكنة الكاملة، مع السماح باستخدام شبكة الإنترنت في إتمام الإجراءات الضريبية، وسينتقل عبء تطوير المجتمع الضريبي بالكامل للممول الذي سيكون مطلوباً منه زيادة ثقافته الضريبية وتطوير أدواته المالية للتعامل مع مستحدثات الجهاز الضريبي المخطط لها خلال الأعوام القليلة المقبلة.

ومن المزايا التي يحققها ذلك في المجال الضريبي: توفير الوقت والجهد المستهلك بسبب الروتين، وعدم خضوع التعامل بين الممول والمأمور للأهواء الشخصية، والتطبيق العادل والمتجانس للقواعد مع كل الممولين على مستوى الجمهورية، وتوفير السرعة اللازمة لإنهاء الإجراءات مع الكفاءة في أداء الخدمة. ومن الخدمات التي تقدمها بوابة الحكومة الإلكترونية في هذا المجال: طلب استخراج بطاقة ضريبية، وإضافة نشاط جديد، والإخطار بإيقاف مؤقت للنشاط، والإخطار بتوقف نشاط معين، والإخطار بمزاولة أو تعديل كيان أو إضافة شركاء، والاستعلام عن رصيد أو المصادقة على مدفوعات، والإخطار بالسفر إلى الخارج، والإخطار بتعديل الكيان القانوني، وتسوية الضرائب والفحص ورفع الحجز، وتقديم إقرار عن ضريبة الأجور والمرتبات، وتسجيل الممولين، وتصحيح بيانات أساسية خاصة بالمول، هذا بالإضافة إلى تعليم الممول ملء الإقرار بصورة سليمة من وجهة النظر الضريبية. وسوف يتاح كل ذلك من خلال البوابة الإلكترونية على شبكة الإنترنت.

لكن هذه الخدمات سوف تقتصر على الممولين المشتركين فيها، وهي بالتالي مختلفة عن الخدمات التي تقدم من خلال صفحة المصلحة على الإنترنت، حيث توفر الصفحة لكل زائر لها جميع المعلومات عن مصلحة الضرائب من حيث قوانين الضرائب والدمغة ورسم التنمية وكذلك تقدم كل التعليمات التنفيذية الصادرة عن المصلحة، بالإضافة إلى عرض لأكثر الشكاوى التي ترد إلى المصلحة والرد القانوني عليها. إلا أن البوابة ستستفيد من صفحة المصلحة على الإنترنت من خلال

طرح خدمة ملء الإقرار عليها بما يضمن استفادة أكبر عدد من الممولين سواء كانوا مشاركين في البوابة الإلكترونية أم لا. وقد صممت البوابة بحيث تحقق عنصر الأمان بالنسبة لخدمات المصلحة وبيانات الممولين؛ إذ لا يسمح نظامها لأي متطفل بالدخول عبر بياناتها، كما أن الممول نفسه لا يدخل إلى الخدمات على البوابة الإلكترونية إلا بموجب رقم سري غير مسموح تداوله إلا للممول فقط حتى يكون كل ممول مسئولاً عن بياناته.

وعلى جانب آخر، أسهمت الحكومة الإلكترونية في تحديث الإدارة المحلية؛ ففي إطار تنفيذ مشروعات الخطة القومية للاتصالات والمعلومات وتطوير ورفع كفاءة الخدمات ولإرساء أسس الحكومة الإلكترونية، فقد تم تطوير وميكنة وافتتاح ٣٥ مركزاً تكنولوجيا موزعة على ٩ محافظات (حتى ديسمبر ٢٠٠٨) لخدمة المواطنين والمستثمرين. ويهدف المشروع لاستخدام شبكات الكمبيوتر ونظم المعلومات لتيسير واختصار زمن تقديم الخدمات المختلفة للمواطنين والمستثمرين، مثل تراخيص البناء ورخص المحلات وسداد المستحقات وغيرها من الخدمات، مع تقديمها في صورة حضارية من حيث التنظيم والتعامل، كما يعمل على تحسين ورفع مستوى الأداء والإدارة وغيرها من الأنشطة لمختلف المجالس المحلية للمحافظة، والربط مع ديوان عام المحافظة.

ولا تقتصر خدمات الحكومة الإلكترونية على الخدمات الحياتية للمواطنين، بل تشمل أيضاً خدمات مشاركة المواطنين في إدارة شئون المجتمع بممارسة كافة الحقوق المدنية وأداء الواجبات الوطنية، وتسيير أمور المجتمع سياسياً، أو ما يمكن أن نطلق عليه تسييس الحكومة الإلكترونية، حيث تعمل الحكومة الإلكترونية على تفعيل المشاركة المجتمعية للمواطن ومن ثم نشر الديمقراطية، حيث تتيح زيادة قنوات التواصل وتوفير الخدمات المدنية للمواطنين بصورة أسرع وبتكلفة أقل، حيث يتوازي تقديم الخدمات الحياتية مع الخدمات المدنية السياسية عبر الحكومة الإلكترونية بتقديم المزيد من تقنيات المعلومات التي تتعلق بمباشرة المواطن المصري لحقوقه السياسية المكفولة له دستورياً وعلى أرض الواقع، ولكن تحديات الواقع تحول دون مباشرتها نظراً لغياب كثير من تلك الخدمات المدنية والسياسية على بوابة الحكومة الإلكترونية المصرية، ومنها على سبيل المثال خدمات سجلات الناخبين حتى تشمل كل السكان في سن الانتخاب وخدمات الإدلاء بأصوات الناخبين عبر بوابة

الحكومة الإلكترونية وخدمات مشاركة المواطنين في الحياة السياسية بالتعرف على المنظمات الأهلية العديدة والمتنوعة مثل منظمات المجتمع المدني والتعاونيات والنقابات المهنية والأحزاب السياسية. هكذا تتضمن الخدمات التي تقدمها الحكومة الإلكترونية كلاً من الخدمات الحياتية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الإطار وهناك أمل في إضافة بعض الخدمات المقدمة التي تسهم في تعزيز جوانب أخرى، ومنها خدمة شبكات العمل الأهلي التطوعي التي تعتبر مدرسة الديمقراطية المرئية الأولى للمشاركة المجتمعية، وخدمات سجلات الناخبين لتشمل كل السكان في سن الانتخاب، وخدمات الاستطلاعات العامة الدورية، بما يتيح تعظيم المشاركة السياسية للمواطنين بصورة مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لكن وعلى الرغم من نجاح العديد من مجالات تطبيقات الحكومة الإلكترونية في مصر إلا أنها مازالت تواجه بعض المعوقات المتمثلة في ارتفاع نسبة الأمية، والتخوف من عملية الدفع الإلكتروني من خلال بطاقات الائتمان، وضعف نسبة انتشار بطاقات الائتمان، وعدم وجود وسائل متنوعة للدفع الإلكتروني تتناسب مع احتياجات المواطن، وضعف التهيئة التكنولوجية بالمؤسسات الحكومية. ولذلك ينبغي التأكيد على أن عدم القدرة على القراءة والكتابة لا تمنع الاستفادة من خدمات الحكومة الإلكترونية، فقد يكون الانتشار الواسع للإنترنت إيجابياً لكن ضعف الانتشار لا يمنع تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً. وأفضل مثال على ذلك التجربة البريطانية حيث إن ما يميز التجربة البريطانية هو قدرتها على نقل هذا المستوى الرفيع من الخدمات الحكومية إلى المناطق المعزولة اجتماعياً، وهي المناطق التي تشتهر بالفقر وضعف التعليم وضعف انتشار الإنترنت.

وفي إطار ما سبق نلاحظ تجربة الحكومة الإلكترونية في بلدية ليفربول والتي استحدثت عليها لقب Beacon council في مجال الحكومة الإلكترونية، وهي جائزة يتم منحها للجهات التي تنفذ أعمالاً متميزة في مجال الحكومة الإلكترونية، وبالتالي تصبح بمثابة منارة استرشادية لباقي الجهات لإرشادهم إلى الخطوات التي اتبعت لإنجاح هذه التجربة. وقد أرجع معظم المعنيين بمشروع الحكومة الإلكترونية في مجلس المدينة بليفربول سبب نجاح المشروع إلى التوافق بين السياسيين (ممثلي المدينة

في البرلمان) وكبار الموظفين، مما يمكن معه استنتاج ضرورة التوافق بين الجهود التشريعية والإدارية. وتؤكد تجربة ليفربول أنه من غير المقبول الشكوى من نقص التمويل، حيث يمكن من خلال برامج الشراكة مع القطاع الخاص حل المشكلة، وقد يكون من المفيد عدم وجود نسبة أمية مرتفعة، إلا أن عدم القدرة على القراءة والكتابة لا تمنع من الاستفادة من الخدمات الحكومية الإلكترونية، وتؤكد هذه التجربة أن الانتشار الواسع للإنترنت قد يكون إيجابياً إلا أن ضعف الانتشار لا يمنع تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً، كما تدل على أن مراكز التدريب الخاصة المنتشرة يجب اعتبارها فرصة ذهبية لتقديم الخدمات الحكومية بدلاً من التصديق عليها إدارياً.

ونلاحظ من تجربة الحكومة الإلكترونية في الهند بأنه على الرغم من الطبيعة الريفية الزراعية للاقتصاد والمستويات العالية للفقر والأمية، فقد مرت الهند بتغيير أساسي من حيث تطبيق تقنية المعلومات والاتصالات لإدارة شؤون مواطنيها، الأمر الذي يؤكد أن الضعف الاقتصادي ليس عائقاً وأن الفقر ليس مانعاً من التطور نحو المعلوماتية، وتحول الإدارة الحكومية والقطاع الخاص إلى الإدارة الإلكترونية أو الحكومة الذكية. فقد سارعت الهند بإدخال الإدارة الإلكترونية على مستوى الدولة والولايات والمستوى المحلي، على الرغم مما تعاني منه الهند من مشكلات الفقر، وعدم تكافؤ الفرص والأمية والاعتماد الخارجي والتي تمثل معوقات رئيسية لتنفيذ الإدارة الإلكترونية، ومع ذلك تقدمت في صناعة المعلومات والأخذ بأسباب الإدارة الإلكترونية، مما يفتح باباً للأمل بالنسبة للبلدان النامية ومنها مصر في أن التحول للإدارة الإلكترونية ليس حكراً على العالم المتقدم، وليس رهناً بالإمكانات الاقتصادية الهائلة.

وضمن هذا السياق يمكن طرح مجموعة من التوصيات المقترحة بشأن مواجهة المعوقات الداخلية للحكومة الإلكترونية في مصر، وتتمثل تلك التوصيات في: ضرورة تطوير البنية الأساسية وتهيئتها لنجاح الحكومة في أداء أعمالها، وذلك من خلال توفير نظم اتصالات فعالة لنقل البيانات والمعلومات وتدقيقها من وإلى المصالح والدوائر الحكومية إلى جمهور المتعاملين من المواطنين ومنشآت الأعمال ومنظمات المجتمع المدنية، والذي يستلزم تطوير مشروعات متوافقة مع بنية الاتصالات الأساسية المتوافرة بالفعل، واستخدام أكشاك الخدمات الجماهيرية Public Access Kiosks ومراكز الخدمة

المجتمعية المتنقلة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية للإسراع في استخدامها وانتشارها على نطاق واسع، وتدريب المتعاملين والقوى العاملة على أساليب التعامل والتكيف مع التكنولوجيا المتطورة وحثهم على الاستفادة القصوى منها، وتشجيع استيعاب المعرفة الإلكترونية لدى جمهور المتعاملين.

ويمكن أن يكون للحكومة الإلكترونية القدرة على تشجيع المتعاملين على تعلم المعرفة الإلكترونية وتحقيق العدل والمساواة للجميع في الوصول إلى خدماتها العامة، من خلال: التأكد من أن المحتوى الإلكتروني مصاغ باللغة العربية وأن واجهات التفاعل البينية سهلة الاستخدام، وتطوير تطبيقات قادرة على استخدام الوسائط المتعددة من صوت وصورة وحركة وبيانات إلى جانب النص المكتوب، وتضمين التوجه التعليمي في مشروعات الحكومة الإلكترونية، وتوفير معينات لنقاط الوصول لتدريب المتعاملين والمتدربين على مهارات استخدام وتوظيف الحاسبات الآلية، وتطوير برامج تتضمن وسائل إعلام تقليدية مثل البرامج الإذاعية والتلفزيونية والصحافة التي من خلالها يتمكن المواطنون من التعرف على معالم وخدمات الحكومة الإلكترونية، والتركيز على المجموعات التي يصعب تحقيق التكامل فيما بينها كالنساء وكبار السن والمعوقين.

كما ينبغي تشجيع كافة فئات المجتمع على إمكانية الوصول للحكومة الإلكترونية بغض النظر عن قدراتهم البدنية أو الجسدية أو مواقع تواجدهم، من خلال تصميم وتطوير التطبيقات التي تلائم كل الفئات ومن بينهم المعاقون كالمكفوفين والصم والبكم، وإصدار تشريعات وقوانين تجبر الحكومة على تبني التكنولوجيا المتقدمة لمساعدة المعاقين، وصياغة معايير للأداء وقياس تدفق العمل في مجال الحكومة الإلكترونية، وحماية أمن المعلومات.

الفصل السابع

حرية تداول المعلومات ومجتمع المعرفة



مقدمة (٧)

يشير مفهوم مجتمع المعلومات أو مجتمع المعرفة Knowledge- Information Society إلى أن المعرفة تشكل أهم المكونات التي يتضمنها أي عمل أو نشاط في هذا المجتمع، وخاصة فيما يتصل بالاقتصاد والمجتمع والثقافة، وكافة الأنشطة الإنسانية الأخرى التي أصبحت معتمدة على توافر كم كبير من المعرفة والمعلومات. ويتسم مجتمع المعرفة بكون المعرفة لديه من أهم المنتجات أو المواد الخام.

وبشكل عام، أصبحت المعرفة والمعلومات من أهم مكونات رأس المال في العصر الحالي، وأصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا أساسا بالقدرة على استخدامها. وبفضل التكنولوجيات الحديثة، لم يعد ضروريا التقييد بالوجود في المكان الجغرافي نفسه من أجل التواصل؛ إذ تفسح التكنولوجيا المتاحة حاليا المزيد من الإمكانيات لتقاسم المعرفة وحفظها واستعادتها بين أفراد لا يتواصلون مكانيا.

وقد أدت العولمة وتكنولوجيا الاتصالات إلى تكوين مجتمع عالمي يتمتع بمعرفة مشتركة حول مختلف الموضوعات. ولقد كانت الموارد المادية والعمليات التحويلية الخاصة بها (أي الموارد

(٧) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "حرية تداول المعلومات ومجتمع المعرفة"، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الورقتين اللتين قدمتا من محمد محمود مكاوي بعنوان "محو الأمية المعلوماتية"، وأحمد صلاح بعنوان "إتاحة المعلومات ودورها في تفعيل مشاركة المجتمع المدني".

الاقتصادية) هي الأساس الذي قام عليه النمو الاقتصادي، بينما كانت هناك أمور مثل الموسيقى والفن وامتزاج الثقافات (أي الموارد الثقافية) من العوامل التي دفعت إلى النمو في المجتمع بأسره، ومع وصول المجتمع إلى مرحلة النضج أصبحت هذه المعرفة متاحة في الوثائق والقوانين المكتوبة والقوانين غير المكتوبة وآراء الناس ومعتقداتهم والكلمات التي يستخدمونها في كل لغة. وكما أحدث غياب التوزيع العادل للموارد المادية والاقتصادية نوعاً من عدم المساواة داخل المجتمع، فقد أدى عدم توزيع وإتاحة وتقاسم المعرفة بشكل متساو إلى إعاقة التنمية. ومن ثم تدرك مجتمعات المعرفة أهمية وجود المعرفة وبنائها وتقاسمها وتوزيعها بشكل ملائم من أجل تنمية المجتمع.

ويتميز مجتمع المعرفة بمبدأ الحرية والمجانبة؛ فيؤمن بأن المعرفة بطبيعتها حرة ومجانبة، ويجب أن تظل مجانية من أجل صالح المجتمع، ومن أجل تحقيق المزيد من التطور لهذه المعرفة وبلورتها، وتعتبر المعلوماتية والتقنية العالية هي الأساس. وفي ظل ثورة المعلومات فإن مجتمعات المعرفة هي تلك التي تستطيع أن تصل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة إلى شبكة المعلومات الرقمية العالمية «الإنترنت»؛ حيث إن تعدد اللغات المستخدمة عبر شبكة الإنترنت يشكل الركيزة الحيوية والإستراتيجية لضمان الحق في الحصول على المعلومات والتنوع الثقافي.

وقد ظهر مفهوم جديد في الأفق نتيجة الاتجاه المستمر والمتدفق نحو الاستخدام الآلي في إنجاز الأنشطة المختلفة للإنسان، يبشر بمجتمع قد يعيش بلا ورق مطبوع أو مخطوط أو بعبارة أخرى يمهّد لبروز مفهوم جديد للمجتمعات، وهو المجتمع اللا ورقي (Paperless Society) أو المجتمع الرقمي (Digitations Society). ومجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي (الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة). ويقصد بمجتمع المعلومات أيضاً جميع الأنشطة والموارد والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجاً ونشراً وتنظيماً واستثماراً. ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث على اختلاف مناهجها وتنوع مجالاتها، بالإضافة إلى الجهود والتطوير والابتكار على اختلاف مستوياتها كما يشمل أيضاً الجهود الإبداعية والتأليف الموجه لخدمة الأهداف التعليمية والثقافية والتطبيقية. كما عُرف مجتمع المعلومات بأنه «المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصورة أساسية على المعلومات وشبكات الاتصال والحواسيب»، أي أنه يعتمد على ما يسميه البعض «بالتقنية الفكرية»، «تلك

التي تضم سلعاً وخدمات جديدة مع التزايد المستمر في القوة العاملة المعلوماتية» (أي تعظيم شأن الفكر والعقل الإنساني بالحواسيب والاتصال والذكاء الاصطناعي).

وتتمثل أبرز ملامح مجتمع المعلومات في المنفعة المعلوماتية وذلك من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسيب الآلية المتاحة والتي أصبحت رمزاً ذاتياً للمجتمع العربي والدولي. ولذلك على الصناعة القائمة حالياً وهي صناعة المعلومات خصوصاً في ظل عصر العولمة المعلوماتية التي هيمنت على البناء الصناعي في العقد الأخير، ثم أيضاً على التحول في النظام السياسي إلى المشاركة والديمقراطية الذين يقومان في الأساس على الإدارة الذاتية للمواطنين كالتأليف الحر وضبط النوازع الإنسانية، وكذلك على إفرزات مجتمع المعلومات والتي بدأت في الظهور في تكوين البناء الاجتماعي من مجتمعات متعددة المراكز ومتكاملة بطريقة تلقائية، وأخيراً من خلال الاتجاه نحو الإبداع المعرفي القائم على المشاركة الجماهيرية التي تشكل في النهاية البناء المتكامل لمجتمع المعلومات الكوني، وتسعى إلى تذويب الفوارق الجغرافية التي تعيق أو تؤخر حركة الملاحظة المعلوماتية والاقتصادية.

لقد كان تبادل المعلومات عبر شبكة الإنترنت يتم من خلال نقل الملفات والوثائق في منظومة اتصال يغلب عليها طابع التفاعل الاستاتيكي البسيط ومع تطور الشبكة فنياً وتقنياً - ونتيجة لتفاقم ظاهرة الاغتراب والانكفاء على الذات - ازداد احتياج الإنسان إلى التفاعل الإيجابي الذي يراعي فيه كل طرف احتياجات الآخر بالرغم مما يفصل بينهما من فوارق زمنية وجغرافية، ومن هنا انتشرت «المجتمعات الافتراضية» في الفضاء الرحب للإنترنت؛ وهي المجتمعات التي لا يضع قوانينها الحاكمة وقواعدها المنظمة إلا المستخدمون أنفسهم، ولا تدخل لأي سلطة أو رقابة على تحركاتهم الافتراضية فهم الذين اختاروا التحرر من قيود المكان والزمان والنوع واللون والفوارق الطبقيّة، ومن هنا وفرت هذه المجتمعات لأعضائها حرية التعبير عن السلوك والممارسات مع السماح لكل عضو بتخصيص مجموعة من المعايير التي على أساسها تقوم عملية التفاعل بينه وبين باقي المشاركين، وأدت هذه المستجدات إلى سيطرة الطابع الديناميكي على عملية التفاعل في منظومة الاتصال

وطرح مفهوم المشاركة أخذاً وعطاءً مع الكيان المعلوماتي، ولم تصبح منظومة الاتصال مقصورة فقط على نقل المعلومات وتبادل الوثائق.

البيئة الرقمية

أفرز الواقع الجديد للمجتمع العالمي بيئة جديدة أطلق عليها البيئة الرقمية، والتي تشير إلى الإفراط في حجم المعلومات المتاحة. والتي تسلط الضوء على هذا النوع والكم الهائل من المكتبات الجديدة التي فرضها التطور التقني بأبعاده ومعطياته وأدواته المختلفة. لقد أفرزت هذه البيئة الجديدة العديد من مؤسسات رقمنة المعلومات، ومن هذه النماذج المكتبات باعتبارها من أوائل البيئات التي يتم فيها تحسيب المعلومات؛ فكانت هناك عدة رؤى وتعريفات، ومن هذه التعريفات: ١- المكتبة المهيبة أو المهجنة Hybrid Library: وهي المكتبة التي تحتوي على مصادر معلومات بأشكال مختلفة منها التقليدية والإلكترونية، والمكتبة الإلكترونية Electronic Library: وهي المكتبة التي تتكوّن مقتنياتها من مصادر المعلومات الإلكترونية المخزنة على الأقراص المرنة (Floppy) أو المتراصة (CD-Rom) أو المتوافرة من خلال البحث بالاتصال المباشر (Online) أو عبر الشبكات كالإنترنت. والمكتبة الافتراضية Virtual Library: وهي المكتبات التي توفر مداخيل أو نقاط وصول (Access) إلى المعلومات الرقمية وذلك باستخدام العديد من الشبكات، ومنها شبكة الإنترنت العالمية، وهذا المصطلح قد يكون مرادفاً للمكتبات الرقمية وفقاً لما تراه المؤسسة الوطنية للعلوم (National Science Foundation)، والمكتبة الرقمية Digital Library: وهي المكتبة التي تشكل المصادر الإلكترونية الرقمية كل محتوياتها، ولا تحتاج إلى مبنى، وإنما لمجموعة من الخوادم (Servers) وشبكة تربطها بالنهايات الطرفية للاستخدام.

لقد بدت هذه المكتبات الجديدة أكثر جاذبية وواقعية لمختلف شرائح المستفيدين، ولذلك فإن مبانها ستتنوع بتنوع تبعيتها، وأهدافها، وجمهورها، وستكون مكتبة المستقبل هي المكتبة الرقمية التي قد لا تحتاج بالفعل لمكان محسوس يأتي إليه الباحثون والدارسون، وإنما لموقع إلكتروني وتجهيزات ومعدات تقنية يستخدمها المستفيدون من مختلف المواقع والأماكن، بل إن مثل هذه المكتبات قد لا تحتاج لأن يكون مستخدمها إنساناً، وإنما قد يستخدمها نظام معلومات آخر.

وكما يشير بعض الباحثين إلى أننا اعتدنا أن تكون المكتبات هي المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمستفيدين العاديين، ولكن في ظل عصر العولمة وما نشهده من ثورة في مجال الاتصالات السلوكية واللاسلكية، فقد أفرزت مجموعة من التطورات التي لم يسلم منها شيء في مجتمعنا المعاصر، وخاصة في مجال المكتبات، وقد تطورت فلسفة المكتبات من خاصية التملك والإزام المستفيدين بالذهاب إليها إلى جعل سياسة المكتبات الوصول إلى المستفيد أينما كان وفي أي وقت، وهذا ما تقدمه شبكة الويب World Wide Web التي تعتبر الآن من المصادر الغنية أو المصادر المفتوحة (Open Resource) بما تحويه من الكتب والمواد السمعية والبصرية وغيرها من مصادر المعلومات المختلفة التي تم تحويلها إلى الشكل المرقمن، وأصبحت كلها متاحة على شبكة الويب من خلال المكتبات الرقمية.

ولكن: هل يمكن لنا أن نتصور كيف يكون الحال لو أن محتويات تلك الشبكة أو بياناتها المهمة على الأقل أصبحت قابلة للتعامل معها والوصول إليها والبحث فيها من قبل الحواسيب، وليس من قبل المستخدمين للحواسيب فقط؟ ويتحقق ذلك يمكن لهذه الحواسيب أن تقوم بعملية غربلة وتصنيف وتجزئة وتجميع هذه الكميات الهائلة من المعلومات أو محتويات الشبكة، لتقدمها للمستخدمين في طريقة مؤرشفة ومرتبة بطريقة يصعب على الأفراد إنجازها، وهذا بالضبط ما يمكن أن يقوم به الويب الدلالي Semantic Web. فالويب الدلالي لا شك أحدث ثورة في عالم استخدام المتصفحات Internet Browsers في البحث على شبكة الإنترنت.

وإذا كانت مصادر المعلومات الورقية ستظل تتعايش مع مصادر المعلومات الإلكترونية إلا أن الأخيرة ستكون هي المتفوقة والمهيمنة في المستقبل في ظل الزحف الإلكتروني المتنامي والشبكات المتطورة، وذلك لأنها توفر للباحث كما ضحماً من البيانات والمعلومات سواء من خلال الأقراص المتراصة، أو من خلال اتصالها بمجموعات المكتبات ومراكز المعلومات والمواقع الأخرى. وتكون السيطرة على أوعية المعلومات الإلكترونية سهلة وأكثر دقة وفاعلية من حيث تنظيم البيانات والمعلومات وتخزينها وحفظها وتحديثها مما سينعكس على استرجاع الباحث لهذه البيانات والمعلومات. ويستفيد الباحث من إمكانات المكتبة الإلكترونية عند استخدامه لبرمجيات معالجة النصوص، ولبرمجيات الترجمة

الآلية عند توافرها، والبرامج الإحصائية، فضلاً عن الإفادة من إمكانات نظام النص المترابط، والوسائط المتعددة Multimedia. والتمكن من استخدام البريد الإلكتروني والاتصال بالزملاء في المهنة والباحثين الآخرين، وتبادل الرسائل والأفكار مع مجموعات الحوار (Discussion groups) وتوزيع الاستبيانات واسترجاعها، حيث تتيح هذه المكتبات للباحث فرصة كبيرة لنشر نتائج بحثه فور الانتهاء منها في زمن ضاقت فيه المساحات المخصصة للبحوث على أوراق الدوريات.

ولقد أصبحت القوى العاملة في قطاع المعلومات في بعض الدول المتقدمة تنمو بشكل سريع. فعلى سبيل المثال كان هناك ١٧٪ ممن يعملون في المهن المعلوماتية في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٠، أما الآن فقد ارتفعت نسبتهم إلى أكثر من ٦٠٪ (مبرمجون، أساتذة، محررون، محاسبون، مصرفيون، أمناء مكتبات)، ومنذ منتصف السبعينيات كانت معظم القوى العاملة مرتبطة بمعالجة المعلومات وتجهيزها، وعدد الذين يعملون في تطويع المعلومات أكثر من العدد الذي يعمل في التعدين والزراعة والصناعة والخدمات الشخصية مجتمعة، كما يذهب إلى ذلك كبير الاقتصاديين في الوكالة الأمريكية لحماية البيئة روبرت هامرين، في حين يشير العالم ستراسمان إلى أن أكثر من ٦٣٪ من أيام العمل الفعلية كلها في الاقتصاد الأمريكي عام ١٩٨٢ كانت مرسخة لعمل المعلومات، وأن متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية المقدمة من قبل العاملين في حقل المعلومات أكبر بنسبة ١٠ - ٢٠٪ من فئات المهن الأخرى، وأن عدد ساعات العمل في المعلوماتية تصل إلى ٧٠٪ من عدد الساعات الكلية المسجلة، وأن هناك على الأقل ٦٧٪ من تكاليف العمل تستهلك في إنتاج المعلومات.

وتعد اليابان مثلاً جوهرياً على استثمار المعلومات وكثرة تطبيقاتها ونشرها بين أبناء المجتمع، من خلال إقامة نظام معلوماتها المعروف بـ«مجتمع المعلومات» وتعد اليابان من الدول الرائدة بالنسبة لاقتصاديات المعلومات لأن قوة العمل المعلوماتية قد نمت بمعدل سريع خلال السبعينيات والثمانينيات وليست ثورة الروبوت، والأتمتة، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية في صناعات معلوماتية كأشباه الموصلات والحواسيب والاتصالات والتي هي إحدى علامات هذا العصر المعلوماتي الجديد. وقد نما إجمالي الناتج القومي (GNP) بمتوسط معدل سنوي ٣,١٪ بين

عامي ١٩٢٦، ١٩٧٧، وفي عام ١٩٧٩ كان إجمالي الناتج القومي الياباني ثاني أكبر إجمالي في العالم، أي بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كانت الخدمات تشكل في مطلع الثمانينيات في اليابان ٣٣٪ من الاقتصاد، ويقدر لها أن ترتفع في مطلع القرن المقبل إلى ٥٠٪ كما يتوقع أن يكون كل واحد من اثنين من الموظفين عاملاً في الخدمات. ومثل هذا الاهتمام بنظم المعلومات وتقنيات المعلومات في اليابان يشير إلى مدى رقي ذلك النظام تقنياً ومهنيًا وراثته العلمي المتمثل بملايين مصادر المعلومات التي تخزن فيه كل عام، واستثمار ذلك لخدمة المجتمع وحركة البحث العلمي ودعم المؤسسات الوطنية وصناعاتها.

وعلى مستوى آخر فإن النمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات وبخاصة منها ما يتعلق بشبكة الإنترنت (إنترنت ٢ وإنترنت الجيل القادم) أدى إلى تحولات جذرية في مهن وسطاء المعلومات ناقلي المعارف، وإلى تغيير أو تجدد وظائف المعلومات. ونذكر على سبيل المثال: ملاحظو المعرفة Knowledge Navigators، ومحركات البحث النهائية Ultimate Search Engines ومستشارو المعلومات Information Consultants وأدوات الانتقال إلى مجتمع المعلومات والمعرفة.

ولقد غيرت خصوصية مجتمع المعلومات الرقمي من المفهوم التقليدي للأمية، فلم تعد الأمية هي فقط عدم القدرة على القراءة أو الكتابة؛ حيث نشأت «أميات» عديدة أفرزتها العصور التكنولوجية وتقانة الحاسب الآلي، وفي ظل الطفرة المعلوماتية التي تحيط بالكيان المعرفي؛ فالأمية الحاسوبية Computer Illiteracy قد تخرج من تحت عباءة الأمية المعلوماتية (Information illiteracy)، والتي تعني عدم قدرة الفرد على استخدام المعلومات ومصادرها خصوصاً في ظل التعقيد المتزايد والمتراكم لمخرجات الإنتاج الفكري العالمي. ولعل قمة المعلومات التي عقدت بتونس في نوفمبر ٢٠٠٥ قد عكست بشكل أو بآخر مدى تفشي العولمة المعلوماتية التي تهتم في المقام الأول بتسويق المعلومة.

ومن خلال ذلك يتضح تغيير تركيبية المجتمع في عصر المعلومات، إذ يشهد المجتمع ما بعد الصناعي في الدول الغربية المتقدمة والباحثون أن ذلك سيؤدي إلى تغيير في التركيب الاجتماعي

نفسه فيصبح هناك أصحاب الغنى في المعلومات، وأصحاب الفقر في المعلومات، والمستويات الاجتماعية الدنيا هي التي لا تملك المهارات الضرورية للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة.

وفي هذا الإطار شهدت التجارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة نمواً انفجارياً ويؤكد المحللون الاقتصاديون أنها أصبحت مفتاح التطور الصناعي، والمحور الأساسي للتطور الاقتصادي على المستويين الدولي والوطني، لأنها وسعت أسواقها بوتيرة متصاعدة ، ويعود سبب هذا الارتفاع المذهل والمستمر، إلى تأثير التفاعل اللولبي: مزيد من المؤسسات تشارك في التجارة الإلكترونية، ومزيد من المؤسسات الأخرى ترغب بالمشاركة، وبذلك ينتج مزيد من نهوض القوة الكامنة في التجارة الإلكترونية، وسر هذه القوة الكامنة غير المحدودة هو في خلق أسواق مفتوحة ديناميكية متعددة اللغات، تتيح فرصاً واسعة أمام أعداد ضخمة من البائعين والمشتريين لتبادل الصفقات بحرية ومن دون أية قيود، وتتميز هذه الصفقات كما هو معروف بالسرعة الفائقة في إبرامها وتنفيذها وبانخفاض كلفة الإنجاز. وتتراوح التقديرات الرسمية حول حجم التجارة الإلكترونية بحوالي ١,٢ - ١,٥ تريليون دولار في حين تؤكد المؤسسات الخاصة (مثل مدير مبيعات ORACLE) أن الحجم الحقيقي يفوق هذا الرقم بكثير وأنه قد تجاوز ٢,٧ تريليون دولار عام ١٩٩٨ وقد يصل إلى ٣,٥ تريليون دولار خلال عام ٢٠٠١، وهذه الأرقام تزداد عاماً بعد عام.

وتشير التقديرات إلى أن استفادة المناطق الريفية تجري ببطء. وفي ذلك عدم عدالة في التوزيع بالمقارنة بالمناطق ذات الاهتمام البؤري التي تتركز فيها عناصر الخدمة، صحيح أن الاتصالات بعيدة المدى Telecommunications قد وفرت الكثير من الخدمات لمثل هذه المناطق النائية إلا أن لمثل هذه الأبعاد الكثير من الانتقادات. وعلى جانب آخر، هناك تنمية المعلومات، فالمعلومات على الخط المباشر أياً كان طبيعة هذا الخط يسودها نمطية، هذه النمطية قد تكون معدة سلفاً وتوجه بشكل متعمد أو هي كذلك فعليا، فعولة اللغة (الإنجليزية) على مواقع الشبكة العنكبوتية (WWW) أمر متعمد وهي التي تمثل نصيب الأسد حوالي ٦٩٪ في عمليات البث المعلوماتي المتدفق، وهنا بالتحديد لا تبتعد الأهداف السياسية عن التداخل في هذا المجال لأن توجيه المعلومة ليس أقل من توجيه الصاروخ ففي النهاية إنما يوجه الصاروخ بالمعلومة. كما أن أغنياء المعلومات ربما يكونون دولاً أو مؤسسات وربما يكونون أفراداً أيضاً، لأن الفرد هنا يستطيع من محطة تشغيل واحدة أن يقوم

بمئات الوظائف في مجالات تجميع وتجهيز البيانات وبحث ونشر المعلومات، مستعيناً في ذلك بمراصد المعلومات ووسائل الاتصال الوطنية والدولية جميعاً.

إن هذه البيئة الرقمية العالمية خلقت مشكلات جديدة فيما يتعلق بالمعلومات، ولم تنتج المشكلة بسبب كمية المعلومات الزائدة عن الحد التي تتدفق في البيئة العالمية للمعلومات، وإنما لكون نسبة كبيرة من هذه المعلومات بلا مضمون. وقد أوضح جون براون (مدير سابق لأحد المراكز)، أنه في الماضي كانت الصحف اليومية وصفحات الكتب والإذاعات هي مصدر المعلومات الرئيسي وكانت المعلومات موثوق فيها، أما الآن فالثقة في المعلومات قلت مع خلوها من المضمون. ويضيف براون أن الصورة الحالية لمصادر المعلومات تبني ذهناً مشوشاً، فليست كل صور التكنولوجيا تؤدي إلى التطور. لقد بات الاهتمام بالحصول على المعلومة بصورة سريعة وسهلة أمراً جعلنا نضيق أفقنا، بحيث أصبح كل ما نهتم به هو إرسال واستقبال المعلومة فقط، وإن التركيز الآن في تكنولوجيا المعلومات ينصب على فعالية المعلومات وسرعتها وليس على أهميتها، وهناك الكثير من الأدوات الفعالة مثل الهواتف الجواله وماكينات البحث على الإنترنت والنسخ الإلكترونية من الصحف تثير قلق المتلقي لأنه يحصل على معلومة لا يثق في أمنها وسلامتها.

المجتمع العربي ومجتمع المعرفة

أشارت تقارير الأمم المتحدة ومعظم تقارير التنمية البشرية الأخيرة إلى اتساع الفجوة المعلوماتية بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة، وأوضحت أن هناك نسبة ١,٢٪ من المواطنين العرب يمتلكون حاسباً، ونصف هذا العدد يستخدم خدمة الإنترنت، وأشارت التقارير إلى أن معظم الدول العربية عدا الإمارات والكويت تتساوى جميعها في درجة افتقارها لتقنية المعلومات والاتصالات. وأظهرت المسوحات العالمية لمحتوى الإنترنت أن اللغة العربية لا تتجاوز ١٪ من كافة المحتوى في حين تمثل اللغة الإنجليزية ٦٨,٨٪ من الإجمالي وهذه النسبة الضئيلة للوطن العربي وللأمة الإسلامية تكاد تكون مستقرة.

وحتى يمكن تحقيق مفهوم مجتمع المعلومات فإن العالم العربي يحتاج إلى وضع استراتيجية بحث علمي قوية تأخذ بالنظرية والتطبيق على خطين متوازيين، وحتى لا يكون عنصراً مستهلكاً

فقط فلا بد أن يكون العالم العربي عنصراً منتجاً للمعلومات بشكلها التقليدي وغير التقليدي فمن سخرية الحديث أن نتحاور أو نفاخر بوجود تطور معرفي أو معلوماتي في الحزام المعرفي العربي بينما إسرائيل تنفق على البحث العلمي ثلاثة أضعاف دول الوطن العربي مجتمعة، كما أن تركيا وطبقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٤) تنتج كمّاً معرفياً (الإنتاج الفكري) يفوق دول العالم العربي بأكمله.

وحتى الآن لم تستخدم التقنية المعلوماتية بشكل كاف في الوطن العربي، ولم يتم تقدير دور المعلومات في عملية التنمية قدرها الصحيح، ومن ثم هناك مساحة شاسعة بين العرب ومجتمعات المعرفة، وما زالت هناك عوامل متعددة تؤثر تأثيراً مباشراً في نمو الأمية المعلوماتية في الوطن العربي، ومن هذه العوامل: الفجوة الاقتصادية بين الدول العربية، فهناك دول غنية تستطيع اقتناء أحدث نظم تقنية المعلومات وهناك دول فقيرة تنظر إلى تقنية المعلومات كرفاهية علمية غير مطلوبة قبل توفير الغذاء والسكن لشعبها. ومن هذه العوامل الاختلاف الشديد في الكثافة السكانية للدول العربية؛ فهناك دول مكتظة بالسكان، وتستطيع أن تصدر فائضاً من القوى العاملة المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات، في حين أن هناك دولاً محدودة السكان لا تتوفر لديها الأطر الفنية القادرة على تغطية وشمول هذا المجال، قبل مجالات العلوم والتقنية الأكثر إلحاحاً وأهمية بالنسبة للدولة.

ومن هذه العوامل أيضاً الاختلاف الكبير في مستويات العلوم والتقنية والمعرفة بشكل عام بين الدول العربية، فهناك مراحل متقدمة في هذه المجالات في حين أن هناك دولاً ما زالت في أول الطريق، واختلاف المفاهيم والمعاني المتصلة بالتقنية المعلوماتية، حيث ما زالت هذه المفاهيم غير موحدة بين الدول العربية، ولكل منها معنى مغاير من دولة أخرى، بل أحياناً من هيئة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة، وضعف دور المنظمات العربية المتخصصة في مجال تقنية المعلومات، بل إن بعضها لم يتواجد بعد على الساحة العربية، مثل خلق مؤسسة عربية لإعداد حواسيب عربية تستخدم (شيفرة) عربية ولغات برمجة عربية وإعداد حزم برامج وقواعد بيانات عربية.. الخ. وضعف دور أغلب مراكز المعلومات الوطنية المتوفرة بالدول العربية، فغالباً لا تتوفر خطط وطنية لهذه المراكز، وإذا توفرت قد تحيد عنها أو تتوقف عن تنفيذها لأسباب داخلية أو لأسباب خارجة عن إرادتها (مثل تقليص ميزانيتها أو نقل تبعيتها الإدارية.. إلخ)، ونقص أدوات أساسية وعوامل مؤثرة

في صناعة المعلومات والتقنية المعلوماتية، كنقص مسوحات مصادر المعلومات، وخطط المعلومات وأساليب التنسيق في خدمات المعلومات بين الهيئات، وعدم توفر الأيدي العاملة اللازمة لبناء التقنية المعلوماتية في الوطن العربي، وهجرة بعض الكفاءات، وعدم وجود خطط شاملة ومنظمة للتدريب قصيرة الأجل وطويلة الأجل في مجال التقنية المعلوماتية.

وعلى الرغم مما سبق، فإنه توجد بعض العوامل المبشرة والتي تتمثل بشكل أساسي في النمو المتزايد في عمليات الاستثمار والأنشطة والأعمال التجارية، التي تدعو إلى ضرورة توفر نظم المعلومات الحديثة والتقنية الإعلامية لتواكب الحركة العالمية، خاصة بعد ارتباط هذه الأنشطة بالأسواق العالمية التي استخدمت تقنية المعلومات منذ فترات طويلة وأصبح لها دراية وخبرة بهذه المجالات وتأثيراتها على تنمية الاستثمارات والأنشطة التجارية.

وإذا كان للعالم العربي أن يلحق بالركب العالمي في مجال مجتمع المعرفة والبيئة الرقمية، فإن عليه صياغة استراتيجية مستقبلية من واقع الإحساس بضرورة: تهيئة المجتمع العربي لمتطلبات مجتمع المعلومات باعتبارها قضية ثقافية ذات أولوية أولى، باعتبار أن العصر الحالي والآتي هو عصر المعلومات، وحث المؤسسات الثقافية الوطنية ومنظماتها على دعم مؤسسات التعليم الرسمي بسرعة التجاوب مع متطلبات الثورة الإلكترونية، مع البدء الفوري بإعداد الهياكل المتخصصة في تقنية المعلومات في البلدان العربية وتأهيل متخصصين للمستقبل التقني المعلوماتي، حيث إن الإنتاج المعرفي في العالم يتضخم بشكل يفوق سرعة المتواليات الهندسية، وفي نفس الوقت ضرورة مواجهة المشاكل المزمنة أمام تحقيق تكامل معلوماتي عربي نتيجة للحدود المغلقة وعدم وجود المؤسسات العربية بالسرعة التي تفرضها ديناميكية الثورة الإلكترونية، وإعطاء اهتمام أكبر لتقنية المعلومات ومواكبة خطط التعليم لخطط التنمية عند التخطيط لعمليات التنمية والتركيز على الجانب التعليمي والتربوي وعدم الاكتفاء بالتعليم الرسمي، بل يجب أن يشمل ذلك التعليم الذاتي والتعليم المستمر، مع ضرورة تفعيل دور الحاسب الآلي في نظم التعليم الرسمي وتعظيم الاستفادة من التقنيات الحاسوبية في نظم البرمجة، مع مراعاة تجارب الدول التي سبقتنا في هذا الخصوص، وتشجيع إنتاج برامج تعليمية للحاسب باللغة العربية وجذب أكبر قدر من القدرات والمواهب العربية

لإتمام ذلك، وربط إدخال الحاسب في نظم التعليم الرسمي بمعالجة مشكلات أخرى به مثل الاهتمام بالتراث، ومشكلات تدريس اللغة العربية للصغار ونظم التعليم عن بعد، والعمل على تغيير الفلسفة التعليمية من الأسلوب التلقيني الصرف إلى أسلوب يشجع علي تنمية قدرات حل المشكلات والملفات الابتكارية والفنية وربط العلمية التعليمية بفن البحث عن المعلومة وتعظيم الاستفادة منها، وفي نفس الوقت توفير الإطار اللازم لتعميق التفكير حول المفاهيم الحديثة لإدارة المعلومات مثل: مؤشرات الأداء، الجودة الشاملة، نموذج الامتياز، والفهم العلمي للمستجدات في مجال إدارة المعرفة وانعكاساتها على خدمات المكتبات ومراكز المعلومات، والتعرف على التجارب العربية والأجنبية في هذا المجال، مع دراسة واقع مرافق المعلومات العربية وتبادل الآراء حول سبل مواكبة التطورات الحاصلة في مسائل إدارة المعرفة والجودة الشاملة، والعمل على ضبط جودة خدمات المعلومات في العصر الإلكتروني كالاهتمام بالجودة الشاملة في إدارة مؤسسات المعلومات في الوطن العربي، والتعاون من أجل إعادة تعريف وظائف المتخصصين في المعلومات ومؤهلاتهم. وتبني مفهوم القيادة في إدارة مرافق المعلومات وتأهيل الأفراد والمؤسسات في ظل المنافسة، ووضع تشريعات حازمة للإلزام دور النشر والجامعات ومراكز الأبحاث برقمنة كل ما سبق ونشرته على الأقل خلال العشر سنوات السابقة، وتحديد الجهة التي يمكن أن تكون مسؤولة عن مشروع الرقمنة ومراقبتها.

الفصل الثامن

حرية تداول المعلومات

والمجتمع المدني



مقدمة (٨)

يقوم المجتمع المدني الوطني والدولي بدور كبير في حركة وتطور المجتمع العالمي المعاصر، وهناك علاقة وثيقة بين عمل المجتمع المدني وأدائه لدوره وبين حرية تداول المعلومات، فلا شك في أن نشأة وتطور قوة المجتمع المدني ارتبطا إلى حد كبير ببزوغ مجتمع المعلومات العالمي، كما أن طبيعة تشكيل المجتمع المدني في ذاتها تقوم على فلسفة العلاقات الترابطية عبر شبكات هائلة تقوم بالتنسيق وتبادل المعلومات فيما بينها. ويمثل حجب وعرقلة تدفق المعلومات أكبر تهديد وعائق أمام المجتمع المدني ودوره، وتمثل حرية تداول المعلومات غاية وهدفا أساسيا لمنظمات المجتمع المدني وعمادا رئيسيا في أدائها لدورها، ولذلك فإن حرية تداول المعلومات وإتاحتها والوصول إليها تعد أهم مطالب منظمات المجتمع المدني في كل بلدان العالم.

وتعد العلاقة بين حرية تداول المعلومات والمجتمع المدني في غاية الأهمية نظرا لأهمية المعلومات في التأثير في صنع القرار، ليس فقط داخل المجتمع المدني بل أيضا في عمل أي منظمة أو مجتمع أو

(٨) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء المؤتمر تحت عنوان "حرية تداول المعلومات والمجتمع المدني" وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور وبصفة أساسية الأوراق المقدمة من كل من أحمد صلاح بعنوان "إتاحة المعلومات ودورها في تفعيل مشاركة المجتمع المدني"، ومحمد إسماعيل محمد يحيى بعنوان "دور المعلومات في تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني (بالتطبيق على: الجمعيات الأهلية والمجالس الشعبية المحلية)"، وورقة محمد عبد الغني رمضان ومحمد رمضان بشندي بعنوان "كيفية تمكين المجتمع المدني من خلال إتاحة المعلومات".

دولة، ونظرا لتلك الأهمية للمعلومات للمجتمع المدني، فإن له مصلحة رئيسية في أن تكون القواعد التي تحكم إتاحة المعلومات والتأكد من سلامتها واضحة وشفافة؛ بحيث يكون في وسع المنظمات أو أفراد المجتمع العاديين التأكد من صحتها، ويتحول المجتمع إلى مجتمع معرفة، وذلك لن يتم إلا بتضافر العديد من الجهات والهيئات -ومن ضمنها المجتمع المدني- في تحقيق ذلك الهدف.

كما تنبع أهمية المجتمع المدني فيما يتعلق بالمعلومات، فيما تمثله الشراكة في المجال المعلوماتي من قبل المنظمات-خاصة القطاعين العام والخاص- من أهمية بالغة للتنسيق ونشر الوعي المعلوماتي بين أفراد المجتمع، فالمنظمات يمكن أن تلعب دور الوسيط في إبرام الصفقات المعلوماتية الكبرى مع الشركات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات، من خلال توفير ونشر المعلومات اللازمة لجميع الأطراف، والعمل على فتح قنوات الاتصال التي تعود بالفائدة على الاقتصاد القومي، نظراً لما تتميز به منظمات المجتمع المدني من حرية في الحركة والاتصال تجعلها قادرة على مخاطبة كافة الأطراف، ويساعدها في ذلك حيادها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لمنظمات المجتمع المدني العربية أن تساعد في الجهود المبذولة للتخلص من عامل اللغة الأجنبية على الإنترنت وتعريب الواقع، مما يتسنى للعاملين في منظمات المجتمع المدني وغيرهم تصفح الإنترنت بطريقة أكثر يسراً.

وكغيرها من القطاعات، فإن منظمات المجتمع المدني تتأثر بمدى توفر وإتاحة المعلومات. فإذا كان هناك الكثير من المعلومات المتوفرة والدقيقة فإن تلك المنظمات ستزداد كفاءتها لأنها في الأساس تهدف لتنمية المجتمع، وتستطيع عن طريق تلك المعلومات التركيز على القطاعات والمناطق داخل الدولة التي تحتاج للتنمية، أما إذا كانت المعلومات غير متوفرة سينعكس ذلك بالطبع عليها وعلى المجتمع ككل بالسلب.

ويوجد موضوع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بدور المجتمع المدني في تدقيق المعلومات وإتاحتها، ويتعلق بمدى دقة وشفافية المعلومات، وهو أمر في غاية الأهمية والخطورة ويعد مجالاً مفتوحاً لمشاركة قوى المجتمع المدني التي يقع على عاتقها مسئولية كشف الحقائق. لأنه حتى إذا توفرت المعلومات بشكل كبير ولكن غير دقيق فإنه سيؤدي إلى نتائج في غاية السوء على جميع القطاعات على حد سواء، لأن أهداف التنمية لن تكون صحيحة، وسيحدث خلل واضطراب كبيران في عمل المجتمع بأسره

وأبرز الأمثلة على ذلك المعلومات والبيانات الكاذبة والخاطئة التي كان يصدرها الاتحاد السوفيتي عن حجم نمو اقتصاده وصناعته وعن مستوى الرفاهة بداخله، حيث أسهمت تلك المعلومات الخاطئة بشكل كبير في انهيار الاتحاد السوفيتي. فسلامة ودقة المعلومات وعدم تعريضها للتدليس أمر لا يقل أهمية عن إتاحة المعلومات وهو مجال مفتوح لمساهمات منظمات المجتمع المدني، وعلى نحو يزيد من دقة وقدرات جميع المؤسسات داخل الدولة على التواصل والعمل المشترك من أجل مجتمع أفضل.

ولقد مارست العديد من منظمات المجتمع المدني ضغوطاً وجهوداً من أجل إتاحة المعلومات، من خلال إنشاء شبكات فيما بينها، بالإضافة لإنشاء قواعد بيانات عن منظمات المجتمع المدني، وخلال إعلان المجتمع المدني المقدم إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات - ديسمبر ٢٠٠٣ - حيث تمّ رسم وإقرار الصورة العامة للمجتمع المدني المنشود تحقيقه خلال الألفية الثالثة. وتكشفت ملامح تلك الصورة عن مجتمع معلومات واتصالات جامعة ومنصفة قوامها البشر، يتاح فيها لكل فرد حرية إنشاء المعلومات والمعرفة والنفاذ إليها والاستفادة منها وتقاسمها، ونشرها لتمكين الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحسين نوعية الحياة وتحقيق إمكاناتهم الكاملة. وبرسم المجتمع المنشود وغاياته وأهدافه وسبله، أصبح من البديهي أن إتاحة المعلومات أصبحت عملية اجتماعية وحاجة إنسانية أساسية، وأساس لكل أشكال التنظيم الاجتماعي.

وقد أفضى توحد العالم تحت نطاق معرفي ومعلوماتي مفتوح ومشترك إلى تأسيس جماعات للضغط العالمي؛ حيث تقوم هذه الجماعات على رسم ملامح المدنية المنشودة وأجواء الديمقراطية والحكم الرشيد، من خلال نماذج وتوصيات عالمية للتقليد والمحاكاة. وتمثل جماعات الضغط العالمي الجديدة في تلك المنظومة المتكاملة من المنظمات الدولية، ولم يقتصر دور المجتمع الدولي على تلك المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان فقط، بل امتد ليشمل شبكة من المنظمات السياسية والاقتصادية والتجارية بأشكالها المانحة والداعمة والتكتلية، حيث ارتأى القائمون على شؤون المجتمع المدني الجديد ضرورة ربط المصالح والمنح والمعونات بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهادفة لتصحيح المسار وبناء المجتمعات بالصورة المنشودة.

غير أن الصورة التي تنشدها مؤسسات المجتمع المدني الدولية لا يمكن تحقيقها بسهولة على أرض الواقع. فأهمية دور المجتمع المدني كشريك للتنمية وحقوقه وواجباته، وحقوقه في النفاذ والوصول إلى المعلومات والاستفادة منها واستخدامها، لا تمثل سوى الجانب الأمل الذي يجب أن تسعى إليه الشعوب بكافة طاقاتها لتفعيله بصورة عملية تنفيذية، لأنه حتى في أكثر الأنظمة شفافياً وديمقراطية وحكماً رشيداً، هناك من الأفراد والتيارات داخل الحكومات والأنظمة الحاكمة من يقف حائلاً دون تفعيل هذه الأدوار الداعمة لمبادئ المساءلة والمحاسبة. كذلك تختلف فكرة تمكين المجتمع المدني -من النفاذ والوصول للمعلومات العامة- عند السياسيين أو من هم داخل دائرة السلطة عن من هم خارجها. فحين ينادي المجتمع المدني والشعوب بتمكينهم من المعلومات، يقف الطرف الآخر من السياسيين والحكام منادين بالحفاظ على سرية المعلومات القومية وحماية الأمن القومي.

ومن ثم لا يجب أن نتصور أن تمكين المجتمع المدني من النفاذ للمعلومات واستخدامها أمر إجباري أو سلس. فعلى الرغم من مناداة المجتمع الدولي ومنظماته بهذه المبادئ، وربطها بالعديد من الأشكال التنموية كالمنح والمعونات، بالإضافة إلى ربطها في العديد من الأحيان بالانضمام إلى التكتلات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، إلا أنه لا يزال التطبيق اختيارياً، ولا يزال أمام الحكومات تلك المساحة للاختيار وبحث التوازن بين مزايا التطبيق أو عدمه، كما أنها تمتلك حق التفاوض على التطبيق، حيث يمكنها أن تحذف شرطاً أو تلغى حقاً. وفيما يتعلق بقضية الإتاحة المعلوماتية وتمكين المجتمع المدني من حق الوصول إلى المعلومات واستغلالها وإعادة نشرها على منظمات المجتمع المدني أن تبادر بالمطالبة بسن وتفعيل قوانين عادلة تختص بدور المجتمع المدني وأدواته وآلياته وتمكينه. إذ إن الخطوات القانونية بهذا الصدد -خاصة في الدول التي لا تمتلك تشريعات معنية- تحمى مؤسسية ومنظومة المجتمع المدني من أن تحدّد في وجود فردٍ أو جماعةٍ بالسلطة.

وفي حالة المجتمع المدني المصري، يلاحظ افتقاده لفكرة التنسيق الكامل بين أغلب أطرافه، حيث يصعب معرفة ما هي آراء منظمات المجتمع المدني تجاه قضية معينة باستثناء القضايا الكبرى والشهيرة فقط، ولكن غير ذلك لا يمتلك المجتمع المدني المصري أي بوصلة موحدة؛ فالكثير من

مواقفه غير معروفة، ويعد ذلك الضعف أحد العناصر المهمة التي تقلل من فاعلية منظمات المجتمع المدني، ولذلك لا يمتلك المجتمع المدني المصري سياسة موحدة في التعامل مع المعلومات والبيانات وكل منظمة تتخذ طريقة مختلفة في التعامل مع البيانات، وإن كان حدث في الآونة الأخيرة نوع من التغيير؛ إذا نجحت العديد من المنظمات الأهلية في إقامة شبكة لتبادل المعلومات وتوثيق الخبرات كأرشيف أو كمرجعية لتلك الجمعيات، إلا أنه يلاحظ أن منظمات المجتمع المدني تعتمد في معظم الأوقات على المبادرات الفردية وتنسيق جماعي أو وجود هدف استراتيجي، بالإضافة إلى قلة الوعي بأهمية مثل هذا التعاون.

ويواجه المجتمع المدني المصري أيضاً العديد من العقبات والتحديات ومنها تحديات كبيرة، ومنها الذي يستجد بفعل التغييرات التي تطرأ على المجتمع. وقد أبرزت دراسة ميدانية قامت به الشبكة العربية لمنظمات الأهلية أن المشكلات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، تتمثل في محدودية التمويل؛ حيث تعاني منها ٨٧,٩٪ من منظمات المجتمع المدني في مصر، وهي من المشكلات المزمنة التي تواجه منظمات المجتمع المدني المصرية والعربية، ويرجع السبب إلى قلة التشبيك وعدم معرفة العديد من المنظمات كيفية الوصول إلى مصادر التمويل وقلة تعاون القطاع الخاص مع منظمات المجتمع المدني. ومن المشكلات التي كشفت عنها تلك الدراسة أيضاً قدرة التنسيق داخل المجتمع المدني، بالإضافة إلى عدم انتشار هذه الثقافة داخل المجتمع المدني المصري، والذي يكون نتيجة لقلة الوعي بأهميته.

علاوة على ذلك أشارت الدراسة إلى قلة أعداد المتطوعين بسبب ضعف ثقافة التطوع داخل المجتمع المصري، وتبلغ نسبة المنظمات التي تعاني من تلك المشكلة ٥٠,٣٪. وترى بعض المنظمات أن هناك قيوداً عليها بسبب الإطار القانوني الذي يحكمهم قاصدين بذلك القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ كما أشارت نفس الدراسة أيضاً إلى مشكلة الضعف التقني لمنظمات المجتمع المدني خاصة في صعيد مصر؛ حيث الكثير من المنظمات لا تمتلك حاسباً آلياً أو أيّاً من وسائل الاتصال الحديثة، وذلك في ظل ثورة المعلومات التي تحتاج مصر والعالم، ويرجع ذلك إلى عدم وجود دعم من قبل الدولة أو القطاع الخاص لأغلب منظمات المجتمع المدني تقنياً عدا اليسير منها. وأخيراً قلة وتششت

المحتوى المعلوماتي لمنظمات المجتمع المدني نظراً لأن القليل من المنظمات تعمل في هذا المجال، بالإضافة إلى قلة الوعي والإمكانيات يمثل أهمية هذا المشروع على المستوى المعلوماتي والإطار العملي لعمل المنظمات.

وفي ضوء هذا النقص في حالة المجتمع المدني المصري، أتت مبادرة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لإنشاء «الشبكة المصرية للحوار والمشاركة المجتمعية»، وذلك لرصد ومناقشة قضية انعزال المجتمع المدني عن المشاركة الحقيقية الفعالة مع الحكومة في وضع الرؤى والتوجهات المستقبلية لمصر، ومواجهة ما يتبع ذلك من مشكلات تؤدي إلى تحول المجتمع المصري تدريجياً لكيان ضعيف وأكثر عرضة للاحتواء الخارجي وأقل مقاومة لخطر فقدان الهوية القومية في عصر عولمة الاقتصاد وانصهار الثقافات. ومن خلال هذه الشبكة يتم ربط كافة الموارد والقوى الفكرية والثقافية والطاقات الإبداعية في المجتمع المصري، وتوفير البيئة المناسبة لنموها وتفاعلها مع باقي أصلاح مثلث الشراكة المجتمعية في إطار من الحوار الفعال وبالاستعانة بأقصى إمكانات التكنولوجيا الحديثة، بما يلبي طموحات المواطن ومتطلبات المجتمع واحتياجات متخذ القرار.

وتتمثل أهم عوائد تطبيق مشروع «الشبكة المصرية للحوار والمشاركة المجتمعية»، في تحقيق نقلة حضارية للدولة المصرية وتدعيم قيم الانتماء عن طريق تعزيز فرص التواصل ونشر ثقافة المبادرة بين أفراد المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص، وإتاحة المجال للمواطن العادي للتعرف على أعمال الحكومة تطبيقاً لمبدأ الشفافية. وكذلك تشجيع وتسهيل استخدام إمكانات «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» والتي تخدم بالأخص جوانب الحوار والتفاعل الإنساني وإنشاء شبكة قومية تدعم المشاركة المجتمعية، في الوقت الذي تسعى فيه باقي الدول النامية إلى دخول عصر العولمة من خلال الاستخدام التقليدي لتكنولوجيا المعلومات والأعمال والتجارة الإلكترونية. وفي نفس الوقت توفير ساحة للتقدم الإنساني والحوار المجتمعي وتعزيز فرص المشاركة الجماهيرية في صياغة رؤية مستقبلية لمصر، وتمكين أطراف الشراكة المجتمعية ومتخذي القرار من المساهمة في رصد وإعادة تشكيل وعي المواطن المصري. بالإضافة إلى تأكيد المساعي السياسية الرامية إلى الإسراع بخطى ثابتة للوصول من مصاف الدول النامية إلى مسار الدول المتقدمة، بما يسهم في تحقيق

رؤى وتوجهات المواطن والمجتمع المدني، بدءاً من خلق واستثارة المبادرات الرائدة مروراً بالتخطيط الاستراتيجي وصولاً لمستوى التنفيذ والإشراف.

ويقترح من خلال هذا المشروع إنشاء شبكة معلوماتية يكون الإنسان المصري محور تطويرها، وتعتمد على تكنولوجيات الحوار والتفاعل Human-Computer Interaction Technologies، بما يوفر سهولة الوصول والاستخدام عن طريق مختلف وسائل الاتصال المتوفرة «في أي وقت مع أي شخص من أي مكان». حيث إن إتاحة هذه الفرصة لكل فرد في كل مكان وزمان للمشاركة في عمليات الاتصال سوف تمكنه من النفاذ للمعلومات بالصور الشرعية والقانونية. لأن بناء المجتمعات ينطوي على إشراك الأفراد بصفقتهم مواطنين وكذلك إشراك ممثليهم من منظمات المجتمع المدني كمشاركين ومتخذي قرارات في تشكيل الإطار والسياسات والآليات الحاكمة. وهو ما ينطوي ضمناً على تهيئة بيئة تمكينية صالحة يتم فيها إشراك والتزام كل الأجيال والأجناس رجالاً ونساءً بالحضر والريف ومن مختلف الثقافات والخلفيات والعقائدية والتراثية؛ هذا بالإضافة إلى أنه يساعد في استمرار الحكومة في دعم وتعزيز الخدمات العامة وفقاً لما يتطلبه المواطنون مع تثبيت مبدأ المساواة كركيزة من ركائز السياسة العامة، لكي تُبنى نماذج مجتمعات المعلومات والاتصالات بصورة مفتوحة للتصويب والتحسين المستمر. وبذلك يكون من البديهي رؤية إتاحة المعلومات كعملية اجتماعية وحاجة إنسانية أساسية، وأساس لكل أشكال التنظيم الاجتماعي.

ولتدعيم البنية التحتية المعلوماتية للمجتمع المدني وتطويرها ينبغي ترسيخ بنية اتصالات قوية وأمنة قادرة على دعم بناء مجتمع المعلومات ودعم المعلوماتية داخل منظمات المجتمع المدني وجعله أكثر فاعلية ودينامكية، ولأجل ذلك يجب تحقيق استفادة المجتمع المدني من جميع خدمات شبكة الاتصالات الرقمية وتوسيعها وذلك في ظل الجهود المبذولة لتحديث وتطوير المجتمع المدني، بالإضافة إلى إنشاء شبكة تضم المنظمات العاملة داخل المجتمع المدني، من خلال التنسيق مع كل من الحكومة الإلكترونية والقطاع الخاص. كما ينبغي العمل على ربط منظمات المجتمع المدني بالأجهزة المعلوماتية المهمة في مصر مثل (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الاتصالات)، وغيرها من المرافق الحيوية، ويتمشى ذلك مع مشروعات الحكومة الرامية لإنشاء

مجتمع معرفي مصري. وبالنسبة للقطاع الخاص يقوم بتلك الخدمات في إطار مساعدته لمنظمات المجتمع المدني.

وعلى جانب آخر، ينبغي العمل على ربط جميع منظمات المجتمع المدني عن طريق الإنترنت. ومن الممكن إطلاق حملة الإنترنت في كل منظمات المجتمع المدني، وذلك بالتنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة الإلكترونية، بالإضافة إلى القطاع الخاص وبالأخص شركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وأخيراً وليس آخيراً عمل دورات تدريبية للعاملين بالمنظمات الأهلية من أجل رفع كفاءتهم المعلوماتية والتقنية وذلك عن طريق الكوادر الموجودة حالياً في منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى التنسيق مع القطاع الخاص والحكومة من جانب آخر.

المجتمع المدني والتشبيك

يعد مفهوم «التشبيك» أحد المفاهيم الجديدة في عالمنا المعاصر؛ إذ ظهر هذا المفهوم بشكله الحالي مع منتصف التسعينيات، و«التشبيك» بمعناه الموضوعي يعني التكامل والتنسيق المشترك بين جهات مختلفة من أجل هدف واحد. وتعد آلية التشبيك بين منظمات المجتمع المدني آلية تنظيمية تسعى من خلالها المنظمات إلى تنسيق وتعبئة الجهود والمواقف والموارد باتجاه تحقيق أهداف هذه المنظمات، وهذا التشبيك يتسم بطابع مميز، وهو أنه ذو نزعة طوعية ينتج عن الإحساس بأهميته وبالاحتياج إليه. ويمكن أن يكون التشبيك استراتيجياً إذا وصلت المنظمات المتشابكة إلى جدوى أو مردود مادي أو معنوي إيجابي ومؤثر، حينذاك يتحول التشبيك إلى تحالف استراتيجي، وقد يتحقق النوع الثاني من التشبيك بين المنظمات المتطابقة في الطبيعة والأهداف.

وتتبع أهمية تكريس ثقافة التشبيك في المجتمع المدني من اعتبارات عدة أهمها أن المنظمات الأهلية بحاجة إلى تضافر وتجميع قواها إذا ما أرادت القيام بالدور المرسوم لها، وأن تنتج التأثير الذي تريده على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، كما أن الواقع يشير إلى أن الأبنية المتحدة أقوى وأقدر على تحقيق الأهداف وضمان الاستمرارية، لأن عمل منظمة بمفردها يكون محدود التأثير والأثر، ومن ثم يصبح التنسيق والائتلاف في العمل الجماعي بين مجموعة من المنظمات التي قد تتشابه في أهدافها أكثر إيجابية وفاعلية.

ويأخذ التشبيك بين منظمات المجتمع المدني في مصر شكلين أساسيين: فمن جهة ينظر للتشبيك على أنه نظام إنشاء بُنى جديدة ويتوقع له أن ينتج التأثير والاعتبار، مع العلم بأن هذا النوع في الأغلب يقتصر فيه التشبيك على القيادات ويهدف إلى تحقيق مهمة معينة مثل رسم الاتجاه المطلوب لحركة المنظمات الأهلية، ومن جهة أخرى فالتشبيك يفهم منه أنه أساس لإيجاد حيز غير رسمي متعدد الأغراض يجتمع فيه العاملون في المنظمات الأهلية لمناقشة قضايا محددة تتعلق ببرامجهم أو للعمل على إيجاد وسائل لتحقيق هذا البرنامج. ولكن التشبيك بين منظمات المجتمع المدني في مصر ما زال محدود النطاق والتأثير خاصة التشبيك الإلكتروني الذي يغلب عليه الطابع غير الرسمي، بالإضافة إلى غلبة الطابع الفردي عليه بمعنى عدم وجود اتجاه واحد يسير فيه التشبيك الإلكتروني.

ولكن على الرغم من ذلك يوجد العديد من المبادرات التي نبعت من داخل المجتمع المدني المصري لمواجهة تلك العقبات، وإن كان يغلب عليها أيضا الطابع غير الرسمي مثل تبادل المعلومات عبر المجموعات البريدية على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى العديد من المحاولات لإنشاء قاعدة بيانات للمحتوى المعلوماتي داخل منظمات المجتمع المدني وإن كان ذلك يتم بجهود فردية، ولقد أسفرت تلك الجهود عن تراكم العديد من الخبرات، وإن كانت تصب في بوتقة زيادة الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني وتمثل في: إيجاد وسائل اتصال بين العاملين في منظمات المجتمع المدني، وتبادل الخبرات والأخبار داخل هذا المجتمع مما أتاح سرعة العمل، والاستفادة من موارد وطاقات منظمات المجتمع المدني في مصر حيث أصبحت شبكات تلك المنظمات مراكز لتطوير قدرات المنظمات ومنتديات لتبادل الأفكار وساحة لمناقشة القضايا.

ويأخذ التشبيك في مصر شكلين أساسيين: الشبكات الرسمية، وهي من النوع الذي يحكمها نظام أساسي ولوائح تبين طرق الانضمام وشروط العضوية وتأخذ جانبا أو منهاجا معينيا في إدارتها وفي طريقة صنع القرار داخلها، وهذا النوع من التشبيك قليل في مصر بكافة أنواعه، ولذلك يجب تنشيط هذا النوع في العديد من الأنشطة داخل المنظمات التي تتعامل مع العديد من الجهات الرسمية داخليا وخارجيا. والشبكات غير الرسمية، وهي الأكثر انتشارا وشيوعا داخل منظمات

المجتمع المدني، نظرا للسهولة التي تتسم بها، بالإضافة إلى أنه ليس لها قواعد عامة أو نظام أساسي أو شروط للعضوية كما في الشبكات الرسمية وهي أقرب إلى المنتديات من حيث الشكل، ولكن تبرز أهميتها في سرعتها في نقل الخبرات والأخبار والمعلومات بسرعة كبيرة، بالإضافة إلى زيادة التواصل بين المنظمات المختلفة وفي المناطق المختلفة.

وهناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية الشبكات بكافة أنواعها وهي: وجود رؤية شفافة وواضحة لأطراف المجتمع المدني من جانب، ومع الحكومة من جانب آخر، بحيث يكون هناك تصور كبير وواضح لكافة أوجه التشبيك ليس داخل المجتمع المدني فحسب بل مع الدولة والقطاع الخاص بحيث يكون المثلث متساوي الأضلاع. ويتحقق ذلك من وجود هدف واحد واضح للجميع وتسعى كل الأطراف داخل المجتمع إلى تحقيقه، عن طريق التعاون فيما بينهم، لأن إتاحة المعلومات أو غيرها من الأهداف المنظورة بالنسبة لنا هي في حقيقتها ليست غاية وإنما وسيلة للارتقاء بالمجتمع ككل وتطويره وجعله يواكب التطورات التي تحدث في مختلف بقاع العالم.

ويمثل الثلاثي: المجتمع المدني، الحكومة، القطاع الخاص مثلث التشبيك الاستراتيجي، فالتشبيك لا يقتصر فقط على التشبيك الإلكتروني بل يشمل كافة عناصر التشبيك لأن كافة مقوماتها في جميع الحالات شبه واحدة، وهذا المثلث هو الذي يمثل أي مشاركة ناجحة داخل المجتمع، بل يتعدى الأمر ذلك وصولا إلى أن مقياس نجاح المجتمعات والأمم في الوقت الراهن يقاس بمدى التعاون والتناغم بين تلك الهياكل الثلاثة. وإذا تم بناء شراكة بين الهياكل الثلاثة سينعكس بالإيجاب ليس على التشبيك وزيادة حرية وتنقل المعلومات فحسب، بل سيؤدي إلى زيادة التشبيك على الأصعدة كافة.

ويمكن طرح مجموعة من المقترحات العملية لزيادة عملية التشبيك الإلكتروني داخل المجتمع المدني من جانب وبين شركاء التنمية في المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة، وفي هذا السياق يقترح: إنشاء شبكة موحدة تربط بين منظمات المجتمع المدني العاملة داخل الجمهورية وأخرى تربط بين هؤلاء وبرامج الحكومة الإلكترونية وأجهزتها المختلفة مثل وزارة الاتصالات ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بالإضافة إلى الشركاء المختلفين من القطاع الخاص. كما يقترح عمل ورش عمل

مختلفة لتدريب العاملين بمنظمات المجتمع المدني على استخدام الوسائل التقنية والدخول إلى عالم المعلومات وربطه بالشبكات المختلفة، ويكون ذلك بالتعاون بين كافة القطاعات سالفة الذكر. ويقترح أيضا أن تقوم المنظمات التي تعمل داخل المجتمع المدني ولديها خبرة في مجال التشبيك ومجال الربط الإلكتروني بالتكاتف لتعليم المنظمات الأقل وعيا بتلك القضايا على أن يتم عمل تنسيق جيد لتلك الورش والاستعانة بالخبرات المختلفة في ذلك المجال. وأخيرا، بناء قاعدة بيانات لمنظمات المجتمع المدني من خلال مشروع على مستوى الجمهورية تتصافر فيه كل الجهات المعنية، مما يؤدي إلى تدفق أكثر دقة وغزارة للمعلومات داخل المجتمع المدني، بحيث تكون المعلومات متاحة للجميع، وأن يكون هناك ما يشبه وحدة بحث أرشيفية لمنظمات المجتمع المدني مما يؤدي إلى إفادة المجتمع ككل ويزيد من حرية المعلومات وتنقلها بسهولة ويسر، ويمكن إطلاق مبادرات مثل حاسب لكل منظمة.

المجتمع المدني ومجتمع المعرفة

هناك عناصر تشابه بين المجتمع المدني ومجتمع المعرفة تتمثل في أن الظروف التي دفعت بهما إلى السطح حاليا شبه واحدة وهي تغير الوضع الدولي وسياسات العولمة الكونية المتسارعة الخطى، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لهذين العنصرين في المجتمع العالمي، وقد حصل كل منهما على دفعة قوية منذ منتصف التسعينيات مع إدراجهما ضمن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. ولقد تأثر المجتمع المصري بما يحدث من تغيرات على الساحة العالمية ومع الجهود الحثيثة المبذولة لربط المجتمع المصري بمجتمع المعرفة ككل من أجل زيادة التداخل بين المجتمع المدني ومجتمع المعرفة.

ويتشابه كل من مجتمع المعرفة والمجتمع المدني أيضا من ناحية أن كلا منهما يسعى إلى تحقيق الصالح العام للمجتمع وتحقيق التواصل بين جميع الشركاء في المجتمع، وأن كلا منهما يهدف إلى تحقيق التنمية في قطاعات المجتمع كافة. ويمكن الاستفادة من ذلك عن طريق تشجيع الدور الذي يقوم به المجتمع المدني من أجل الوصول إلى مجتمع معرفة حقيقي، فالمجتمع المدني لديه خطط تنموية يقوم بها في ظل مظلة مجتمع المعرفة ويجب على المجتمع المدني أن يضغط باتجاه جعل التنمية

محور وهدف بناء مجتمع المعلومات، واستخدام التكنولوجيا لتسريع عملية التنمية في المجتمع، من خلال تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية وتعزيز استدامتها وتوفير فرص العمل وتخفيض معدلات الفقر ودعم الفئات المهمشة، مع التركيز على قضايا المرأة والمعوقين وتحديد علاقتهما بالتكنولوجيا، وجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معروفة ومتاحة وسهلة المنال من قبل العامة بغض النظر عن النوع والعمر والدين والانتماء العرقي والوضع الاجتماعي، فضلاً عن ضرورة تمكين المرأة في عملية التنمية من خلال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وتطوير هذه التكنولوجيا وفق حاجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

لكن وعلى الرغم من اطراد العلاقة بين المجتمع المدني ومجتمع المعرفة وتشابكها المتزايد في مصر، فما زالت العلاقة بينهما تتصف بالضعف وذلك بسبب: ضعف البنية المعلوماتية للجمعيات الأهلية على نحو خلق فجوة بين مجتمع المعرفة والمجتمع المدني، وعدم امتلاك منظمات المجتمع المدني لرؤية موحدة حول مجتمع المعرفة، وعدم التنسيق الجيد بين كل من الحكومة التي تعتبر الراعي الحقيقي لفكرة مجتمع المعرفة في مصر ومنظمات المجتمع المدني. لذلك ينبغي على الدولة أن تفسح المجال لمنظمات المجتمع المدني من أجل تطوير مفهوم التنمية عن طريق مجتمع المعرفة وأن تشجع الشراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني من جانب ومع الحكومة الإلكترونية من جانب آخر.

وتعد الشراكة في المجال المعلوماتي من قبل المنظمات-خاصة القطاعات العام والخاص- ذات أهمية بالغة للتنسيق ونشر الوعي المعلوماتي بين أفراد المجتمع، فالمنظمات يمكن أن تلعب دور الوسيط لعمل الصفقات المعلوماتية الكبرى مع الشركات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال توفير ونشر المعلومات اللازمة لجميع الأطراف والعمل على فتح قنوات اتصال تعود بالفائدة على الاقتصاد القومي، نظراً لما تتميز بها منظمات المجتمع المدني من خفة تجعلها تستطيع أن تخاطب الأطراف كافة ويساعدها في ذلك حيادها، بالإضافة إلى مساعدة منظمات المجتمع المدني في الجهود المبذولة لتعريب الإنترنت، بما يتيح للعاملين في منظمات المجتمع المدني وغيرهم تصفح الإنترنت بطريقة أكثر يسراً.

وللمعلومات دور كبير في تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني، وتتمثل أهم الأدوات والآليات المقترحة لذلك في: استكمال بناء وتطوير شبكة معلومات التنمية المحلية كوسيلة للتشبيك بين المجالس الشعبية المحلية على كافة المستويات الإدارية لجميع المحافظات المصرية، واستكمال بناء وتطوير شبكة معلومات الجمعيات الأهلية المصرية كوسيلة للتشبيك بين الجمعيات الأهلية بجميع المحافظات المصرية، والاستفادة بإمكانات بوابة معلومات الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية وربطها بشبكة معلومات التنمية المحلية، وبناء موقع على الإنترنت لكل جمعية، وتطوير بنك معلومات حول جميع البرامج والمشاريع الحالية التي تقوم بها الجمعيات الأهلية وكذلك حول الحاجات والأولويات الراهنة للمجتمع، وتطوير آلية منتظمة لتوزيع وتعميم المعلومات على جميع الأطراف المعنية من خلال مركز مشترك.

كما يمكن للمعلومات أن تسهم في تفعيل المجتمع المدني من خلال الاستفادة بإمكانات شبكة معلومات التنمية المحلية وشبكة معلومات الجمعيات الأهلية المصرية وضمان وصول هذه المعلومات إلى متخذي القرار، واستخدام البريد الإلكتروني لنقل الآراء والأفكار بين كافة أفراد المجتمع، وتوفير قواعد بيانات ومعلومات لدعم دور الجمعيات الأهلية من خلال حصر الجمعيات الأهلية العاملة في مجال معين والتنسيق بين خدمات هذه الجمعيات بما يزيد من فاعلية دورها في تحقيق أهداف السياسات في ذلك المجال، وعقد ورش عمل نوعية مع الجمعيات الأهلية لرفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة، وأيضاً من خلال تشكيل لجان تنسيقية للجمعيات الأهلية تضم ممثلين عن تلك الجمعيات والوزارات المعنية كل فيما يخصه بهدف تبادل المعلومات وتنسيق المشروعات ومواجهة الصعوبات التي تعوق مشروعات الشراكة بالإضافة إلى اقتراح المشروعات الجديدة. ويمكن في هذا السياق أيضاً بناء قواعد بيانات ونظم معلومات تحدد الفئات المنخرطة في (الجمعيات الأهلية - المجالس الشعبية المحلية) وخلفيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأعداد المستهدفين والمستفيدين من برامج وأنشطة هذه المنظمات.

وعلى جانب آخر، ينبغي تفعيل دور المؤسسات الأكاديمية (الجامعات ومراكز البحوث) لتوفير بناء معرفي متكامل، وقواعد بيانات عن الشباب واتجاهات مشاركاته وعلاقته بمنظمات المجتمع

المدني (الجمعيات الأهلية - المجالس الشعبية المحلية)، وتوفير استطلاعات رأي علمية في إطار برامج وسياسة علمية منظمة لتحديد رؤى الشباب بشأن أولويات قضاياها. كما ينبغي توفير برنامج شامل لبناء القدرات يتوجه لقطاع المنظمات الأهلية من بين أهداف إعداد برامج بناء القدرات والعمل الجماعي والتشبيك والمسؤولية الاجتماعية وتكريس تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات المجتمع المدني. كما يستلزم الأمر إلزام الوزارات والهيئات والمحافظات إعلان سياساتها وقواعدها في شأن مختلف الأمور ليعرفها الجميع (مثل سياسة الإقراض الشعبي، وسياسة توزيع الشقق، سياسة الحصص التموينية، قواعد القبول بالجامعات، سياسة نشر الوثائق الرسمية)، مما يعاون في تفعيل مشاركة الجمعيات الأهلية في الاندماج والعمل طبقا للسياسات المعلنة.

وفي السياق ذاته، يمكن أيضا إعداد برنامج لنشر ثقافة التطوع وتنمية الشعور بالانتماء وتشجيع المشاركة الشعبية من خلال إيجاد آلية معلوماتية للتنسيق بشكل علمي بين الحاجة لخدمات المتطوعين من كافة الخبرات والشرائح العمرية من الشباب والعاملين والمتقاعدين من ناحية، وأعداد وإمكانات وظروف المتطوعين من ناحية أخرى (مثل بناء قاعدة بيانات تحقق التزاوج بين الخبرات والإمكانات المتوفرة وتلك المطلوبة لتنفيذ المشروعات التطوعية من جانب الجمعيات الأهلية). كما ينبغي العمل على تمتع الجمعيات الأهلية بحق الوصول إلى المعلومات في إطار من الشفافية والمسؤولية مع إتاحة مساحة إعلامية وسياسية كافية، وابتكار نظام يحقق المساءلة الفعالة للمجالس الشعبية المحلية تجاه الجهاز التنفيذي في المحليات على نحو يتيح التطبيق الفعال من خلال إتاحة الخطط الخمسية والسنوية للمحافظة وكذلك تقارير المتابعة والإنجازات على بوابة معلومات المحافظة بما يسمح لأعضاء المجالس الشعبية المحلية بمساءلة الجهاز التنفيذي، كما ينبغي أيضا بناء قدرات مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحليات وتفعيل الأدوار الرقابية للمجالس الشعبية المحلية.

وفي السياق ذاته يمكن أيضًا عرض محاضر جلسات المجالس الشعبية المحلية على بوابات معلومات المحافظات وتعريف المواطنين بنشاط أعضاء تلك المجالس وما يتم خلال تلك الاجتماعات. استكمال بناء وتطوير بوابات معلومات للمحافظات للعمل كوسيلة متطورة وسهلة لتبادل المعلومات والخبرات بين المجالس الشعبية المحلية والجمعيات الأهلية والحكومة والمجتمع، وكوسيلة «لتفعيل

الحكومة الإلكترونية» على المستوى المحلي لتعزيز دور المواطن في المشاركة في اتخاذ القرارات. كما يمكن عقد المؤتمرات القومية للجمعيات الأهلية ونشر النتائج والتوصيات لتلك المؤتمرات على بوابات المعلومات أو من خلال وسائل الإعلام.

وإذا كانت كل هذه المقترحات هي مقترحات طموحة لتفعيل البنية المعلوماتية للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، فإن العائد المنتظر من ذلك يتضمن العديد من النتائج الإيجابية، ومنها تحقيق التواصل مع المجتمع المحلي والخارجي وخلق العلاقات مع المؤسسات المدنية العربية والأجنبية، وبناء مشاريع إلكترونية للتواصل والتفاعل مع الجمهور المستهدف، وإيصال رسالة الجمعيات الأهلية والمجالس الشعبية المحلية للإعلام والجمهور بشكل عام، وتوطين الشعور بالثقة لدى المواطنين في أنه باستطاعتهم أن يكونوا فاعلين، وتحويل بؤرة الاهتمام العالمي عن مواقع حكومات البلاد إلى مواقع منظمات المجتمع المدني، وهو الأمر الذي يجعل من بوابات معلومات المجالس الشعبية المحلية والجمعيات الأهلية مصدرا للمعلومات والوثائق، بالنسبة للنشطاء والباحثين والإعلاميين والأفراد العاديين الذين يبحثون على الإنترنت عن القضايا التي تهمهم.

كما يحقق ذلك فرصة بناء قائمة بريد إلكتروني خاصة بالجمعيات الأهلية يتم إرسال المعلومات المستخدمة عن أنشطة الجمعية وبرامجها إلى مجتمع المستفيدين والمستهدفين وخلق فضاء يتسع لآراء وحوارات مختلفة الأنواع والمشارب، وينجم عنه أيضا تيسير إجراء مراجعة شاملة لبرامج ومشاريع المنظمات الأهلية المصرية، بحيث تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة، ومن خلاله يتم إعداد معايير مهنية واضحة وشفافة لاختيار المستفيدين والمستفيدات من المساعدات التنموية والطارئة، وتطوير خطة محكمة مبنية على معلومات دقيقة وصحيحة ومحدثة للتأثير في السياسات العامة للجهات المانحة بحيث تنسجم برامج هذه الجهات واتجاهاتها التمويلية مع أولويات وحاجات المجتمع المصري. كما أن إتاحة المعلومات هي في حد ذاتها تعتبر آلية للانفتاح على العالم واللاحق بركب التطور وامتلاك القدرة على الأخذ بأدوات العصر وامتلاك آليات التقدم وتحقيق طموحات المستقبل.

كما تساعد المعلومات على انخراط منظمات المجتمع المدني المصري في منظمات المجتمع المدني على المستوى العالمي وتدعم الدور الذي تضطلع به تلك المنظمات في الدفاع عن الديمقراطية

وحقوق الإنسان ودفع عملية التنمية (عقد تحالفات وبناء شراكات بغية تبادل التجارب والخبرات)، والتمكن من التعرف على الصعوبات التي تحول دون تحقيق الجمعيات الأهلية لأهدافها والعمل على حلها، ومن خلالها يتم اقتراح المشروعات والقرارات التي تساعد على تفعيل دور الجمعيات الأهلية ونشرها وبناء قوى مساندة لدعمها، كما يتم من خلالها القضاء على (العشوائية) في برامج ومشروعات المنظمات الأهلية التي تتوجه إلى فئة معينة (الشباب مثلا) أو قطاع معين (التعليم - الصحة .. إلخ) من خلال التقييم لانعكاسات هذه المشروعات والبرامج (مثال: ما يتعلق بالقروض الصغيرة ومتناهية الصغر والمشروعات الصغيرة) وتحقيق التشبيك والتنسيق بين المنظمات المدنية والتي تعمل في هذه المجالات.

هذا ويوفر كل ذلك إمكانيات إجراء التقييم المستمر والنقد الهادف لدور المنظمات الأهلية، ويدعم التنسيق والتعاون بين المنظمات الأهلية في مصر بعضها البعض وبين نظيراتها في الدول العربية والعالم، كما يمكن من نشر المعرفة وتدقيق المعلومات حول قيمة العمل التطوعي ونشر ثقافة التطوع التي تشجع على تعميق المسؤولية الاجتماعية والذي يحقق المصلحة الخاصة أو العامة.

ويسهم نشر المعلومات عن جميع الأعمال الحالية والمستقبلية في تحقيق درجة أعلى من الإحاطة وبالتالي الارتباط والانتماء، وكما يساعد في تطبيق المساءلة سواء للجمعية الأهلية أو المجلس الشعبي المحلى أو للحكومة ذاتها، ويحقق الشفافية في الجمعيات الأهلية سواء داخل الجمعيات -من خلال توفير البيانات لأعضاء المنظمة والعاملين فيها- أو الشفافية الخارجية من خلال توفير البيانات والمعلومات للجمهور، خاصة المستهدفين والمستفيدين من نشاط المنظمة (الجمعية الأهلية). كما يؤدي نشر المعلومات إلى توفير المناخ المؤسسي المواتي لتفعيل نشاط الجمعيات الأهلية بتنفيذ مجموعة من السياسات، ومنها تشجيع هذه الجمعيات على القيام بدور الشريك الحقيقي للحكومة في المحافل والمؤتمرات الدولية من خلال توفير المعلومات والخبرات والمساندة المادية والأدبية اللازمة لتيسير مشاركتها وحسن أدائها لمهامها.

ويترتب على كل ذلك: خفض كلفة التنمية وتحقيق رفاهية المواطن، ورفع كفاءة الأداء الحكومي والمعاونة في زيادة الثقة في الحكومة، والوصول بالخدمات إلى أبعد المناطق النائية، وتحسين مستواها ورفع كفاءتها، وتخفيض الأعباء على ميزانية الدولة من خلال المنظمات المدنية كأحد شركاء التنمية الفاعلة، وفي كل ذلك تبدو شبكات المنظمات غير الحكومية ضرورة لتوفير إمكانات التأثير والتعبير عن الرأي والدفاع عن القضايا والفئات المهمشة.

وفي هذا السياق يمكن تقديم حزمة من المقترحات تتعلق بتفعيل دور المجالس الشعبية المحلية والجمعيات الأهلية مثل نشر الخطة السنوية للمحافظات وكافة التقسيمات الإدارية الأخرى على شبكة الإنترنت بما يتيح متابعة تنفيذ تلك الخطة وتقييمها. ويوصى بتفعيل اجتماعات المجالس الشعبية المحلية بتوفير كافة البيانات والمعلومات حول المشروعات الجاري تنفيذها على أرض المحافظة وموقف كل مشروع مع مشاركة ممثلين عن الجمعيات الأهلية بتلك الاجتماعات، والاستفادة من جهود وإمكانات المواطنين الذاتية عن طريق مشروعات الجهود الذاتية، وبذلك تتحقق مشاركة المواطنين ويتم تعجيل تنفيذ تلك المشروعات لأنها نابعة من احتياجات فعلية للمجتمع. وبالتالي يمكن لأعضاء المجالس الشعبية المحلية وممثلي الجمعيات الأهلية القيام بزيارات ميدانية دورية لمواقع المشروعات للتعرف على مشكلاتها ومعوقات تنفيذها للتعاون في التغلب على تلك المشكلات والمعوقات والإعلام عن هذه الزيارات وتناجها.

ومن المهم إيجاد آلية للتنسيق الدائم والفعال بين الجمعيات الأهلية والمجالس الشعبية المحلية لمواجهة المشكلات التي تواجه عملية التنمية، والتواصل وتبادل الأخبار والمعلومات باستخدام ما تتيحه وسائل وأدوات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (الإنترنت - البريد الإلكتروني)، مع تدريب قيادات الجمعيات الأهلية والعاملين بها على القيام بأدوارهم وعلى القيام بدراسات الجدوى للمشروعات اللازمة للحصول على التمويل من الجهات المانحة، إلى جانب التدريب على كتابة تقارير المتابعة والتقييم وكيفية التعرف على احتياجات المجتمع المحلي، وأيضا تبادل الزيارات والخبرات بين الجمعيات الأهلية للتعرف على المشروعات الناجحة وكيفية الاستفادة منها.

المعلومات وحقوق الإنسان

يعتبر حسن تداول المعلومات وإتاحتها حقاً من حقوق المواطن، حيث إنه يأتي في إطار الشفافية ونشر الحقائق التي تتيح للجميع الوقوف على ما يدور حولهم. ولا تتحقق المشاركة الفعالة لجميع المواطنين إلا من خلال المعلومات، التي من خلالها يتم تغيير منطق التفكير في المجتمع -الذي يعتبر أن المعلومة سرية والحصول عليها يتطلب التصريح- إلى منطق يعتبر أن المعلومة حق للمواطن وحجبها هو الذي يتطلب التصريح، وبذلك يمكن أن تتغير ثقافة وتفكير المجتمع والذي سوف ينعكس على شفافية المعلومات وحرية النشر والتعبير وإبداء الرأي.

ولقد اعترف القانون والمؤسسات الدولية باعتبار المعلومات حقاً من حقوق الإنسان؛ وهناك إقرار بالإتاحة المعلوماتية فيما يسمى «المجال العام». ويحدد معظم فقهاء القانون المشاع من المعلومات بأنها المعلومات غير المملوكة لجهة ما. وبالإضافة إلى تعريفها الذي ينص على أن «المعلومات المطروحة للمجال العام تنصرف إلى تلك المعلومات التي يسهل وصول الجمهور إليها، واستخدامها لا يؤدي إلى انتهاك أي حق قانوني أو التزام بالسرية»، أوصت اليونسكو بتعزيز واستخدام التعدد اللغوي والتواصل العالمي عبر التواصل على الإنترنت. وبالعودة إلى مضمون تعريف اليونسكو نجد أنه يشير إلى كل الحقوق التي يمكن أن يستغلها الجميع دون أي إذن، وذلك إما لانقضاء فترة الحصانة التي تحمي تلك المعلومات من التداول العام، أو لعدم فرض حماية بمقتضى القانون الوطني أو الدولي على هذه المعلومات. وبموجب هذا التعريف، فالمعلومات في «المجال العام» والتي تشمل كل ما هو خارج نطاق حقوق الملكية أو غيرها من أشكال الحماية، بما في ذلك كل المعلومات غير المؤهلة لأن تُفرض عليها الحماية أو تلك التي لم تعد الحماية ملائمة لها. مثل قوانين حماية الملكية الفكرية والتي لا يمكن أن تحصل على حماية إلى الأبد وعلى حسب قانون حقوق التأليف والنشر، وفي أثناء فترة الحماية، يحصل المبدعون على مكافآت كنتاج لإبداعاتهم، ولكن بعد انتهاء الحماية يستطيع الجميع الوصول إليها واستخدامها بحرية. ومسرحيات وليام شكسبير أو قصص الأطفال القديمة الموجودة على المشاع أمثلة معروفة. كذلك تُعرّف تلك الفئة من المعلومات غير المؤهلة لأن تُفرض عليها الحماية بأنها المعلومات التي لا يمكن اعتبارها أعمالاً تصلح للإدراج تحت بند أعمال الملكية

الفكرية بموجب قانون حقوق المؤلف أو قانون براءات الاختراع، أو لا تستوفي الشروط التي تحددها قوانين الملكية الفكرية.

وكذلك يُمكن النظر إلى معلومات «المجال العام» على أنها المعلومات الجوهرية التي تحتوي على بيانات تستحق أن يضمن عليها طابع الحماية؛ مثل بعض أنواع المعلومات التي تنتجها السلطات العامة -الحكومة بمعناها الواسع- في أثناء قيامها بواجباتها. ويُمكن أن تستوعب هذه المعلومات الحكومية سواء على الصعيد الوطني أو العالمي بعض المعلومات التي تنتجها المؤسسات الدولية العمومية، والتي ليست -من حيث المبدأ- رهناً للتقييد.

وتعد المعلومات الحكومية المتاحة للجمهور جزءاً من فئة أوسع من قطاع المعلومات العام. فالسلطات العامة على الصعيد الدولي والوطني وعلى مستوى المقاطعات والحكومات المحلية تقوم بإنتاج كميات ضخمة من المعلومات. فعلى سبيل المثال، هناك وثائق عن السياسات في الإدارات الحكومية، والأرشيف الوطني، والسجلات الوطنية، كسجلات الأراضي والمساكن والسيارات. بالإضافة إلى وقائع ومحاضر الاجتماعات والمراسيم والقوانين والقرارات القضائية، وعدد كبير من قواعد البيانات الإحصائية والعلمية والثقافية، فضلاً عن تجميع نتائج المسوح الميدانية واستطلاعات الرأي العام، بالإضافة إلى أنواع عديدة من المشاريع البحثية والتقارير الرسمية .. إلخ.

ولقد تراءى للبعض أن ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي بات من السهل لأي مستفيد أن يهضم مخرجاته التقنية الحديثة بسهولة. لكن يتوقع آخرون تدني مؤشر حقوق الإنسان من المعلومات، ويعتقد أن المعلومة أصيبت بانتكاسة اقتصادية شأنها شأن السلعة سواء في إنتاجها أو تسويقها أو جودتها، ويتصور أن الخطر الأكبر الذي يحيق بأمن المعلومات هو تفرغها من مضمونها وقيمتها والقدرة على حمايتها. ومن ثم يطرح تخوفاً من زيادة انحدار مؤشرات حقوق الإنسان من المعلومات في ظل هذه الأعاصير المتلاحقة لموجات التطور التقني لمعالجة المعلومات. ومن هذه المؤشرات الاتجاه نحو تركيز خدمات المعلومات في عدد من شركات تقنيات المعلومات التي تهتم بالربح في المقام الأول، وهو ما ورد في ميثاق مجموعة الثمانية G8 الذي ذكر أن: «المكاسب المحتملة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) تمنحنا وعوداً مهمة من أجل استنهاض المنافسة وتطوير ورفع

مستوى الإنتاجية، وخلق النمو الاقتصادي ومهن جديدة»، وحين أورد أن «تكنولوجيا المعلومات تمثل فرصة ضخمة لنشوء وتطوير اقتصاد البلدان التي تنجح في إطلاق طاقتها الكامنة». ومن المحتمل أن يوفر تركيز المعلومات لدى الشركات التجارية بهذا الشكل أرضاً خصبة لضياح حقوق الفرد من المعلومات وحكرها على ذوي اليسر مما يلحق الضرر بالفرد غنياً كان أو فقيراً.

وفضلاً عن ذلك، هناك عدد من المعوقات لحقوق الإنسان من المعلومات، منها اللغة وصناعة المحتوى؛ حيث إن نسبة محتوى اللغات في العالم على محتوى شبكة الإنترنت تشهد اختلالاً شديداً لمصلحة اللغة الإنجليزية بوجه خاص؛ حيث تبلغ نسبة محتوى مواد الإنترنت باللغة الإنجليزية ٨٢,٣٪، بينما تبلغ نسبة محتوى اللغة الألمانية على الإنترنت ٤٪، واليابانية ١,٦٪ والفرنسية ١,٥٪ والإسبانية ١,١٪، بينما يتبقى لباقي اللغات ٩,٥٪ فقط. وفضلاً ذلك توجد مشكلات الأمية المعلوماتية وسياسة الحجب وأمن المعلومات والتجارة الإلكترونية وسوق المعلومات والاحتياح والنصب الإلكتروني الذي يشمل الهجمات على البريد الإلكتروني عبر: هجوم التنصت على الرسائل Interception Attacks، وهجوم الإيقاف Interruption Attacks وهذا النوع يعتمد على قطع قناة الاتصال لإيقاف الرسالة أو البيانات من الوصول إلى المستقبل وهو ما يسمى أيضاً برفض الخدمة (Denial of service) وهي تؤثر على استمرارية توفر المعلومات (Availability)، وهجوم التعديل على محتوى الرسالة Modification Attacks، والهجوم المزور أو المفبرك Fabrication Attacks وخلالها يرسل المهاجم رسالة مفادها أنه صديقه ويطلب منه معلومات أو كلمات سرية.

وقد وصل البعض في تحليله إلى أننا سنصل إلى حالات نرى فيها «مجتمع النخبة أو الصفوة من أغنياء المعلومات». والتي سيكون فيها لهذه الجماعة قوة امتلاك وتسخير المعلومات في المجتمع عن طريق تطويعها واستخدامها. ومن بين النتائج التي يراها الباحثون في هذا الصدد: أن أغنياء المعلومات ربما يكونون دولاً أو مؤسسات وربما يكونون أفراداً أيضاً، لأن الفرد يستطيع من محطة تشغيل واحدة أن يقوم بمئات الوظائف في مجالات تجميع وتجهيز البيانات وبث ونشر المعلومات، مستعيناً في ذلك بمراصد المعلومات ووسائل الاتصال الوطنية والدولية جميعاً.

ولكن على جانب آخر، يرى البعض أن مجتمع المعلومات سيزيد نسبة دخول المرأة في العمل والإسهام الإيجابي في الخدمات لأنها تستطيع أن تقوم بهذه الأعمال من منزلها، كما سيقدم مجتمع المعلومات فرصة ذهبية لذوي الاحتياجات الخاصة نظراً لنماذج عدم المركزية في العمل وتقدم تقنية الاتصال. فضلاً عن ذلك، سيكون هناك تغير ومرونة في الوظائف ومسمياتها ومتطلباتها، بدلاً من الجمود البيروقراطي، وبالتالي سيرتب المتعلمون (بل والنظام التعليمي نفسه) مستقبلهم الوظيفي خارج إطار السلم الوظيفي الجامد الحالي أو حتى المهن الروتينية المتعارف عليها.

وفي هذا الصدد، يمكن اعتبار أن المعلومات خدمة في الأساس وعدم الركون إلى اعتبارها سلعة، لأن في ذلك إهداراً لحقوق الإنسان في الحصول على المعلومة على نحو يزيد الفجوة المعلوماتية بين الأغنياء والفقراء، إن العمل على توفير جسر فضائي معلوماتي عربي للتعاون في إجراء الأبحاث خاصة الدراسات الاقتصادية ذات الجدوى وللوقوف عند كل ما يتعلق بالبحوث الاجتماعية والسياسية (كالبحث عن مشروعات الطاقة البديلة في حالة نضوب البترول أو البحث عن وسائل لتحلية مياه البحر بطرق علمية آمنة تضمن تدفق المياه لخدمة الأرض والإنسان والحيوان) سوف يساعد على مزيد من التقدم والتواصل بين الدول النامية والمتقدمة.

وفي هذا الشأن تلعب المكتبات ومراكز مصادر التعلم باعتبارها حاضنة المعلومات الأولى والمزود الأول بالمعلومات، دوراً مهماً وخاصة إذا تم الربط بين المكتبات ومراكز البحوث العربية في شبكة موحدة، ومراكز معلومات افتراضية تهيئ لمجتمع المستفيدين وللجميع فرصة الاطلاع والبحث عن المعلومات والتي يمكن أن توفر كافة عناصر المعلومات الوصفية والببليوجرافية للشعوب العربية ودعم مشروع الفهرس العربي الموحد على أقل تقدير بالتسجيلات الببليوجرافية وبالدراسات والأبحاث التي تقتنيها هذه المؤسسات البحثية، وفي نفس الوقت دعم مشروعات البحوث والدراسات العربية القائمة على البحث العلمي الذي يدعم خطط التنمية والذي يقوم على النزاهة والحيادية وفتح الحدود الثقافية والعلمية أمام الإبداعات العربية.

خاتمة

مبادئ رئيسية وضوابط قوانين حرية تداول المعلومات في مصر



كما سبق يتضح أن الدول عليها أن تشق طريقها وسط بيئة دولية مليئة بالتحديات والتجارب، وأيضا وسط حالة وطنية لا توجد بها قوانين وتشريعات سابقة تنظم التعامل مع المعلومات، بكل ما لها وما عليها من ميزات أو سلبيات، لكن لها العديد من الخبرات والتجارب التي تمكن من اختيار أفضل البدائل والتعرف إلى حدود وآفاق تطبيق كل بديل أو خيار.

ولقد طرحت مداولات ونقاشات مؤتمرية حرة تداول المعلومات وأوراقه العديد من الآراء والرؤى والمقترحات والتوصيات، بعضها قد يكون مفيدا في إعداد قانون حرية تداول المعلومات، وبعضها قد يكون له انعكاسات مختلفة ناتجة عن الازدواجية والتكرار في عمل المؤسسات، مما يستلزم المزيد من البحث والدراسة. وهذه الآراء والرؤى والمقترحات والتوصيات هي جميعها على درجة بالغة من الأهمية، لأنها إما مدفوعة بقصور في أوضاع الدول التي تحاول أن تعالجها، أو بحصاد التجارب الأجنبية، أو نابعة من بنات أفكار من يطرحونها من ممارسين ومفكرين وعلماء، وهي لكل تلك الأسباب تستحق مزيدا من الاهتمام. وقد رأينا تقديمها هنا لتكون في الحسبان عند أي تطور مستقبلي.

لقد طرحت العديد من العناصر التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند صياغة قوانين حرية تداول المعلومات، من أهمها: التحديد الواضح لطبيعة النظام الإحصائي، والجهة التي سوف تنفذ هذا القانون، وضرورة النص على تعيين «مفوض عام للمعلومات» يتولى تنفيذ القانون، وعدم المغالاة في الاستثناءات المرتبطة بحجب المعلومات، وكذلك بالنسبة للجهات التي لا ينطبق عليها أحكام هذا القانون، وصياغة الاستثناءات بشكل محدد. وضرورة إدراج القانون أهمية وتفوق المصلحة العامة المترتبة على الكشف عن المعلومات على المصلحة المحمية الضيقة. والنص على إحالة مقدمي

طلبات المعلومات، إلى مؤسسات أخرى في حالة عدم حيافة الأولى للمعلومات المطلوبة. والسماح بطلب المعلومة عبر الوسائل المختلفة من خلال البريد الإلكتروني أو شفويا، أو كتابيا. وتلبية طلبات الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، وذوي الاحتياجات الخاصة. وضرورة تحديد فترة زمنية لتوصيل المعلومة إلى المستفيد، وكذلك تحديد الرسوم وتكلفة الحصول على المعلومات بشكل دقيق، وتشديد عقوبات عدم الاستجابة لطلب المعلومات. وبشكل عام يجب صياغة القانون صياغة دقيقة، بعيدا عن الصياغات المرنة والمطاطة غير المحددة لكي تعكس جوهر القانون.

كما يدعو البعض إلى إعداد إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات والمعلومات، بناء على ما أوصت به خطة عمل مراكش - في إطار مبادرات منتدى الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية للقرن الـ ٢١ (21PARIS) - بضرورة إعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات في الدول منخفضة الدخل، بحيث تستند إلى اعتبار الإحصاءات والمعلومات عنصراً من عناصر الإنتاج ومورداً وطنياً لدى صانعي السياسة يجب العناية به عناية ملموسة ومستمرة، واعتبار الإستراتيجية مكوناً رئيسياً من سياسات التنمية الشاملة. كما ينبغي إصدار قانون موحد للإحصاء والمعلومات داعم للنظام يحدد طبيعته وينضوي تحته التشريعات الموجودة حالياً في إطار من التكامل والتنسيق من خلال التحديد الواضح للمهام والمسؤوليات، ويستند إلى القانون النموذجي الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة في دليل التنظيم الإحصائي، وبحيث يكون قانون الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات (الذي يمثل شرطا ضروريا) مكونا رئيسيا من مكونات قانون الإحصاء الموحد.

ومن المهم أيضاً التحديد القاطع لتوجه صانع السياسة نحو اتباع مبدأ لا مركزية النظام القومي للإحصاء والمعلومات، ففي ضوء ما يتسم به النظام القومي للإحصاء والمعلومات من تكرار إصدار الإحصاءات والمعلومات بين الجهات المختلفة، فإنه من المفيد تفعيل لا مركزية إنتاج الإحصاءات والمعلومات من خلال ترك الحرية للوزارات المختلفة لنشر البيانات والمعلومات التي تقوم بإنتاجها سواء بنفسها أو من خلال القطاع الخاص بعد حصولها على «خاتم الجودة» من قبل المجلس الأعلى للإحصاء والمعلومات، وذلك يحقق إتاحة البيانات والمعلومات في سهولة ويسر وتدقق فوري من مصادرها المباشرة. كما ينبغي إدماج القطاع الخاص في صناعة الإحصاء والمعلومات، حيث يلعب

القطاع الخاص دوراً بارزاً في مجتمع المعلومات، وهو المصدر الأساسي للبيانات في ظل اقتصاد السوق، وفي الوقت نفسه هو المستهلك لجزء كبير من البيانات والمستثمر الرئيسي في التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، لذا يجب عند صياغة الإستراتيجية القومية لتطوير نظام الإحصاء والمعلومات ضرورة مراعاة تنظيم وتشجيع القطاع الخاص للعمل في المجالات الإحصائية المتعددة باعتباره العمود الفقري لعملية التطوير، وبما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة تسهم في توفير المزيد من فرص العمل.

وعلى جانب آخر، يجب التفكير في تعيين كبير للإحصائيين لتكون وظيفته التنسيق وبحث يكون شخصاً بارزاً ذا قدرة مهنية وإدارية متميزة، ويمثل السلطة العليا في النظام الإحصائي، والحارس للمبادئ والقيم الإحصائية الأساسية، وأن يكون هو المتحدث الرسمي فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتنسيق الدولي في المجالات الإحصائية. كما يتعين تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة على الأنشطة الإحصائية، والتي قامت اللجنة الإحصائية بالأأم المتحدة بوضعها، وتغليب عملية إنتاج الإحصاءات والمعلومات على عملية الإتاحة، بمعنى أنه يجب أن يأتي الإحصاء والمعلومات أولاً، ثم تأتي تكنولوجيا المعلومات ثانياً، بحيث يكون الشعار هو من «الإنتاج وجودته إلى الإتاحة»، وليس من الإتاحة إلى الجودة.

وفي إطار ما أسفرت عنه التجارب الدولية، فإنه يتضح أن هناك بعض الضوابط والخطوات التي يلزم اتباعها لتحقيق الأهداف المرجوة من القانون المقترح من خلال تأكيد الحق في الحصول على البيانات والمعلومات، وتبني مبدأ أن الإفصاح هو الأساس، ويصبح ما لا يتم الإفصاح عنه هو الاستثناء.

ويتعين ضرورة تأكيد القانون على المصادقية للبيانات والمؤشرات المنشورة، وتمكين الجهات الخاصة من نشر البيانات والمعلومات دون خشية من المساءلة، كما ينبغي تنسيق التعاون بين الجهات الحكومية وترابطها في مجال البيانات والمعلومات، بما يضمن دقة البيانات، وتلافي التضارب بينها، ووضع الضوابط والقواعد والنظم المعيارية المقبولة والمتفق عليها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال تجميع وإتاحة ومراجعة البيانات والمعلومات والتأكد من مدى شفافتها ودقتها،

وكذلك وضع ضوابط لحماية أصحاب الحقوق سواء فيما يتم نشره من بيانات. ومن ذلك على سبيل المثال حماية حرمة الحياة الخاصة، وحماية حقوق الملكية الفكرية، والأسرار التجارية والصناعية.

ويمكن التفكير في إيجاد آلية أو جهاز ذي خبرة فنية في شأن المنازعات المتعلقة بمخالفة مقتضيات الإتاحة أو عند الاعتداء على الحقوق محل الحماية لطبيعتها الخاصة، ويلزم وضع ضوابط وحدود لاستخدام البيانات والمعلومات في الغرض الذي تم إعدادها أو إتاحتها من أجله، وتنظيم وتحفيز المجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل على تجميع وفهرسة البيانات والمعلومات، وإتاحة أدوات وقنوات تجميع المعلومات والبيانات، وذلك على المستوى الحكومي أو فيما يتعلق بالقطاع الخاص و قطاع الأعمال والمجتمع المدني: ومن ضمن هذه الأدوات قواعد البيانات والبيولوجرافيات والفهارس سواء كان ذلك في شكل ورقي أو في شكل إلكتروني.

ومن المهم تشجيع وتفعيل خدمات المكتبات والمعلومات وتمكينها من أداء دورها في بناء مجتمع المعلومات في إطار الأسس أو المبادئ الرئيسية التي وضعتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومواجهة التحديات التي تواجه هذه الخدمات وتحسين سبل النفاذ إلى البيانات والمعلومات، وذلك على أساس المساواة وبتكلفة معقولة. وهو ما تتاح من خلاله فرصة لفئات متعددة من المستفيدين بالاطلاع على واستخدام البيانات والمعلومات وتطبيقاتهما. بل إن هذا من شأنه أن يؤدي إلى اجتذاب الاستثمارات الخاصة والعامة من أجل تنمية هذه البنية المعلوماتية، ويسهم في سرعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

ويرتبط إصدار القانون ونجاحه في تحقيق أهدافه بوجود نظام قومي للإحصاء والمعلومات يتسم بالاستقلالية والكفاءة والفاعلية والقدرة على توفير البيانات المطلوبة، ذات الجودة العالية، وفقا لاحتياجات المستخدمين المتعددة وفي التوقيت المناسب، بما يكسبه المصداقية ويؤكد الثقة في البيانات الصادرة عنه، ويسمح بقيام حوار جاد مع مستخدمي البيانات. ومن الضروري تبني استراتيجية متكاملة لزيادة فاعلية النظام الوطني للإحصاء والمعلومات بما يحقق المرتكزات السابقة وكذا اعتبارات الترشيد الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع العمل على تهيئة المناخ المناسب الذي يسمح للنظام بالاستجابة للاحتياجات المتجددة وبناء جسور الثقة مع مستخدمي البيانات.

ويقترح عند الشروع في إعداد قانون ينظم تداول ونشر المعلومات الأخذ في الاعتبار: ضرورة وضوح نطاق تطبيق القانون بشكل صريح ومحدد، أي توضيح طبيعة المعلومات التي ينطبق عليها القانون وتحديد جهة تختص بتطبيق القانون إما عن طريق إنشاء جهة جديدة تكون مهمتها تجميع البيانات من المصادر المختلفة ثم إتاحتها للمستفيدين بعد ذلك أو إسناد هذا الدور لجهة موجودة بالفعل، وتكون لهذه الجهة مهام وصلاحيات محددة، تستطيع من خلالها تنفيذ مواد القانون بشكل واضح. كما ينبغي توضيح طرق وآليات تنظيم المعلومات والوثائق بين الجهات التي تعد مصادر للبيانات والجهة المسؤولة عن جمع البيانات وإتاحتها، وتوضيح الخطوات الصحيحة من أجل أن يحصل الفرد العادي على المعلومات والبيانات التي يريد، وإلى من يقدم طلب الحصول على المعلومات، ووضع حد أقصى للمدة المطلوبة للرد على طلب الحصول على المعلومات أو البيانات.

ومن المهم أن يحدد القانون المعلومات المحظور نشرها بشكل واضح وصريح، مثل المعلومات التي يؤدي كشفها إلى الإضرار بأمن وسلامة البلاد، أو المصالح الاقتصادية والعلمية والإستراتيجية للدولة، وأن يحدد الجهة التي يتم تقديم الشكاوى إليها في حالة رفض طلبات الحصول على معلومات، ويفضل أن تكون جهة قضائية حتى تكون لها استقلالية تامة عن الدولة والجهة المسؤولة عن تقديم البيانات، كما يفضل أن يتم وضع حد أقصى للمدة التي يتم النظر فيها في الشكاوى. وأيضاً من المهم أن ينص على وجود عقوبات أو غرامات، في حالة ثبوت تعمد رفض أو إهمال الجهة المسؤولة عن تقديم البيانات أو المعلومات دون أسباب ترتبط بالمعلومات المحظور الإفصاح عنها بنص القانون، أو تقديم معلومات زائفة أو مضللة بشكل متعمد.

ويعتبر الهيكل التنظيمي المستقل المكلف بمتابعة تطبيق حرية الحصول على المعلومات أحد الضمانات الأساسية لكفاءة العمل. ويقترح أن يقوم الهيكل التنظيمي على: تعيين «مفوض المعلومات» بواسطة أعلى سلطة في الدولة بعد ترشيح من السلطة التشريعية أو أي سلطات أخرى يحددها القانون. ويستبعد من الترشيح من يشغلون وظائف تنفيذية أو حزبية أو من أدينوا في جرائم عنف أو تمس الشرف، ويمكن التجديد له لفترة ثانية فقط، ويجب أن يتمتع مفوض المعلومات بالاستقلال الإداري والمالي ولا يتبع أي جهة باستثناء تلك المحددة في القانون، كما يجب أن يتمتع

المفوض بكافة الصلاحيات المباشرة وغير المباشرة المطلوبة لقيامه بالواجبات المنوطة به وفقا للقانون، ويعين عددًا من الموظفين للقيام بالمهام والأنشطة المطلوبة منه.

وبالإضافة إلى السلطات المخولة لمفوض المعلومات في قانون حرية المعلومات والتي من خلالها يستطيع متابعة وتقديم التقارير حول مدى استجابة المؤسسات العامة لواجباتهم المحددة بالقانون، وتقديم التوصيات اللازمة للإصلاح سواء بشكل عام أو بالنسبة لإحدى المؤسسات العامة، والتعاون مع أو القيام بتدريب الموظفين العموميين حول قانون حرية المعلومات وتنفيذه بصورة فعالة، وإحالة القضايا التي يتوفر لها قدر مناسب من الاعتقاد بوجود عمل مجرم إلى السلطات المناسبة. ويجب على مفوض المعلومات تقديم تقرير سنوي إلى السلطة التشريعية حول مدى استجابة المؤسسات العامة للقانون، كما يمكنه تقديم تقارير غير دورية للسلطة التشريعية كلما تطلب الأمر ذلك. وفي ضوء ما سبق ينبغي توفير الحماية لمفوض المعلومات وعدم إمكانية إقامة أية دعاوى جنائية أو مدنية، سواء ضده أو لمن يعمل بالنيابة عنه (موظفي الجهاز)، كما أن كافة المعلومات في نطاق عمله تعتبر سرية.

وتوضح التجارب الناجحة أهمية معالجة وتضمين الجوانب التالية في إطار التشريع الجيد لتنظيم عملية الحصول على المعلومات، وهي: ضرورة صياغة قانون حرية الحصول على المعلومات على أساس إقرار مبدأ «الإتاحة المطلقة» للمعلومات مع العمل أيضا على تعريف المعلومات بشكل موسع يتيح الفرصة للاستجابة لكافة الطلبات. والتزام المؤسسات العامة (الأجهزة الحكومية وغيرها) بشكل قاطع بنشر المعلومات الأساسية عن أهدافها وأنشطتها وكذا أعمالها الحالية، بالصورة المناسبة والتوقيت المقبول، وهو ما سوف يؤدي إلى زيادة المعرفة بالمعلومات المتوفرة وزيادة الطلب عليها، ونشر مجموعة واسعة من المعلومات دون انتظار للسؤال عنها، وكذا تقديم أسباب واضحة ومقبولة في حال حظر أية معلومات، بينما يحق للمواطنين طلب المعلومات دون إبداء الأسباب. ويدخل في هذا النطاق تحديد الأساليب المناسبة لتوعية المواطنين حول حق الحصول على المعلومات، وحصص وتحديد الاستثناءات التي يمكن على أساسها حجب المعلومات وقصرها في أضيق نطاق ممكن، والتأكد من أن إتاحة تلك المعلومات سوف يؤدي إلى أضرار ولا يحقق المصلحة العامة. ومن المهم تحديد الآليات التي تضمن التعامل مع الطلبات على المعلومات بشكل عادل وبالسرعة المناسبة

مع وجود آلية فعالة وتتسم بالكفاءة لمراجعة وتقييم أسباب عدم الإتاحة وإمكانية قبولها. وتبدو في هذا الإطار أهمية وجود جهاز متخصص، على مستوى عالٍ ضمن الهيكل الإداري للنظام المتابعة التطبيق والتصدي لحالات الرفض المحتملة.

كما ينبغي ضمان حق الحصول على المعلومات بالتكلفة المناسبة لقدرات طالبي المعلومات وعدم حرمانهم من هذا الحق بسبب عجزهم عن الوفاء بالرسوم المطلوبة. وفي هذا الإطار قد يكون من المناسب تحديد آليات للإعفاء من الرسوم المطلوبة لغير القادرين.

وأخيراً، هناك عدد من الاعتبارات التي تؤثر على فعالية تطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات، منها: بناء وعي لدى الجمهور بحق الوصول إلى المعلومات، والترويج لخدمة إتاحة المعلومات ضمن إطار من المعرفة بالدستور والقوانين المنظمة بهذا الصدد، وتشجيع التغيير الثقافي ضمن الخدمة المدنية لاستيعاب حقيقة أن المعلومات الرسمية ملك للشعب، وتطوير نظام فعال وفاق التنظيم لإدارة المعلومات، وإنشاء آليات تنظيم فعالة تضم المحاكم ولجنة للمعلومات، أو هيئة للتحقيق في الشكاوى العامة ضد موظفي الدولة.

فمن ناحية بناء وعي لدى الجمهور بحق الوصول إلى المعلومات: هناك دور كبير يقع على عاتق الحكومات من أجل تثقيف الجماهير بحقهم في الوصول إلى المعلومات، حيث يجب أن يشمل هذا التثقيف شرحاً مفصلاً لكيفية تقديم الجماهير لطلبات الوصول إلى المعلومات. وأيضاً عن طريق الحملات الإعلامية التي تتواصل مع القطاعات العريضة من الشعب. وتعد السياسات الإعلامية بهذا الصدد، سياسات مُكملة للقوانين والتشريعات. هذا بالإضافة إلى مختلف أشكال المطبوعات التي تشرح للعامة كيفية استعمال هذا التشريع، مع مشاركة مواقع الوزارات من خلال صفحات المعلومات على الإنترنت في هذا المسعى، وما يتبعه من دور هذه الوزارات في دعم البرامج التي تساعد العامة على استخدام تقنيات المعلومات للبحث عن المعلومات وسبل إيجادها وتحليلها.

وفيما يختص بالترويج لخدمة إتاحة المعلومات: فإن كيفية الترويج لقانون الوصول إلى المعلومات تختلف من بلدٍ لآخر. لذا فإنه من الضروري توفير مركز لتدريب الموظفين على أهمية توفير وتوصيل المعلومات، بحيث يتطرق البرنامج التدريبي إلى (أهمية الوصول إلى المعلومات - ونطاق القانون -

وإجراءات طلب الجماهير للمعلومات وكيفية الاستجابة لها. كما يجدر الإشارة إلى أهمية تأسيس ودعم مثل هذه البرامج التدريبية بالشكل الذي يعطي القدرات الأساسية اللازمة للاستفادة من الفرص التي يتيحها القانون ليمثل مكسباً للموظفين لا عبثاً عليهم. مع التركيز بصورة أساسية على المكاسب والمنافع التي يُمكن أن يحققها جمهور المتعاملين مع تلك الخدمات.

أما فيما يتعلق بالتغيير الثقافي، ففي ظل تواجد النظم البيروقراطية، تُشكل المعلومات شكلاً من أشكال النفوذ التي قد يحجم موظفو الدولة عن الإفصاح عنها، واعتبارها ملكاً شخصياً لهم يتيحونها متى شاءوا ويحجبونها متى أرادوا وهو ما يُعرف بـ (انعدام الشفافية أو الضبابية). وهذا يُمثل تحدياً واضحاً لنظام حق الوصول إلى المعلومات، وهنا تأتي أهمية التدريب كمحاولة للتغلب على العقلية المتأصلة على مدى الأجيال لدى هؤلاء الموظفين. فنجاح سياسات الإتاحة المعلوماتية والحق في المعرفة يرجع بصورة أساسية إلى ذلك العنصر البشري التنفيذي، الذي إما أن يكون داعماً لتفعيل وتنفيذ تلك السياسات، أو مقوضاً لأركانها وعقبة لا يُمكن تخطيها بأي حالٍ من الأحوال.

ضرورة إنشاء آلية إدارية ذات طبيعة خاصة - كأن يكون هناك مفوض للمعلومات كما سبق الإشارة أو هيئة للتحقيق في الشكاوى العامة. على أن يتم تدعيم هذه الهيئة أو المكتب بصلاحيات قانونية واضحة لتطبيق قانون الوصول إلى المعلومات، وذلك تحسباً لمقاومة من بعض المؤسسات والأفراد والتي لها تاريخ طويل في السرية - لتحرير المعلومات وكذلك إحباط محاولات موظفي الدولة لحجب المعلومات التي لديهم أو عرقلة الحصول عليها. وبالتالي فمن الأفضل على المدى البعيد أن يكون هناك جزاء قانوني يقع على الهيئة العامة في حالة خرق هذا القانون.

وفي النهاية، فإن هذه المقترحات والتوصيات سوف تكون بالطبع محل نظر وفحص، وهي جميعها نابعة من حاجات عملية يلمسها الممارسون ويحتكون بها أو يرنو إليها الطامحون. وتبقى الأوضاع محل رؤى وفحص من جانب أصحاب القرار الذين يسرون فوق أشواك الواقع الذي يخفض الحواجز أحياناً أو يزيلها أحياناً أخرى بين المعلومات والتنمية، وبين المعلومات والأمن القومي، وبين هذه الثنائيات وتلك التي تبدو متصادمة، وإن كانت متجاورة وتسير في خطوط متوازية إلى حد كبير.

الملاحق

الجلسة الافتتاحية

تقديم

الدكتور إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية

مرحبا بكم جميعاً في مكتبة الإسكندرية في مؤتمر حرية تداول المعلومات في مصر المعلومات حق لكل مواطن. سيداتي سادتي الحضور الكريم نتشرف بوجودكم بمكتبة الإسكندرية وبوجودكم في الإسكندرية، ونطلب من كبار الشخصيات التي قبلت أن تشارك في هذه الجلسة الافتتاحية وهم أصحاب الفضل في تنظيم هذا المؤتمر؛ وندعوهم لإلقاء الكلمة الافتتاحية ثم سوف ألقى كلمة علمية في نهاية هذه الجلسة، وبإدئ ذي بدء أتشرف بأن أطلب من السيد الوزير اللواء محافظ الإسكندرية أن يلقي كلمته.

كلمة سيادة اللواء عادل لبيب

محافظ الإسكندرية

معالي الوزير / أحمد درويش وزير التنمية الإدارية

معالي الدكتور / إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية

معالي الدكتور / حسام بدرأوي

معالي الدكتور / ماجد عثمان

السادة الحضور .. إنه لمن دواعي سروري الترحيب بهذه الكوكبة من العلماء بمكتبة الإسكندرية منارة الحضارة والثقافة والتنوير بمصر والوطن العربي، التي اجتمعت لدراسة حرية تداول المعلومات، المعلومات حق لكل مواطن؛ وهو ما يأتي في إطار عصر العولمة هذا العصر الذي حوّل العالم إلى كيانات بلا حدود تداول فيها المعلومات بيسر وبلا عوائق عالم يسوده اقتصاد المعرفة في سباق غير مسبوق نحو توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، المعلومات التي تمثل السياج القوي والحصن الحصين نحو التقدم والتنمية المستدامة.

هذا، ولا يخفى تعاضم قيمة المعلومات يوماً بعد يوم، أيها الحضور الكرام إن الإنسانية تعيش الآن وبأطراف كافة المجتمعات عصر الثورة، ثورة المعرفة والذي يختلف اختلافاً نوعياً وكيفياً عن كل الثورات الإنسانية السابقة.

إن حسن تداول المعلومات وإتاحتها يعتبر حقاً من حقوق المواطن حيث إنه يأتي في إطار الشفافية ونشر الحقائق حتى يتاح للجميع الوقوف على ما يدور حولهم. إن المشاركة الحقيقية الفعالة لجميع المواطنين في هذا الشأن لا يتحقق إلا من خلال حرية تداول المعلومات.

إن هذا التوجه السليم يأتي في إطار توجيهات القيادة السياسية نحو عدم تهميش أي قوى بل ضرورة مساهمة الجميع من أجل الارتقاء بالوطن وتحقيق مجتمع الرفاهية والرخاء.

كلمة الدكتور **حسام بدر اوي**
عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان
ومؤسس ورئيس جهاز الشفافية ومكافحة الفساد

شكرًا دكتور إسماعيل .. حضرات السادة والسيدات والمنصة

الحقيقة أن هذا المؤتمر يحمل رسالتين الرسالة الأولى: من هم المنظمون، لأن التنظيم يحمل رسالة المجتمع المدني الممثل في مكتبة الإسكندرية، والتحالف المصري لمكافحة الفساد ودعم الشفافية، والحكومة ممثلةً طبعاً في الدكتور أحمد درويش ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ممثلاً في الدكتور ماجد عثمان، والمجلس القومي لحقوق الإنسان ممثلاً في شخصي وسيادة المستشار عادل قورة والمستشار جمال شومان، وأغلبية أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان، وتدلل التشكيلة التنظيمية على رغبة مجتمعية حقيقية في دعم مسألة حرية تداول المعلومات، وعندما تنظرون إلى الموضوعات، فسوف تجدون أن مدخلنا الحقوقي مدخل وحق المواطن في الحصول على المعلومة ودعم الحكومة الحالية لهذا التوجه والمجتمع المدني. نحن نحاول تغيير طريقة التفكير في المجتمع، من أن المعلومة سرية والحصول عليها يتطلب التصريح إلى أن المعلومة حق وحجبها هو الذي يتطلب التصريح، نحن نغير شكلاً في تفكير المجتمع ككل، وسوف ينعكس هذا على شفافية المعلومات وعلى علاقات الصحافة بالمجتمع والحكومة وحرية النشر وحرية الرأي.

كلمة معالي الدكتور أحمد درويش

وزير التنمية الإدارية

بما أنني آخر المتحدثين في العموميات وسوف تبدأ بعدي الكلمات المتخصصة والجلسات المتخصصة، أريد أن أخذكم في دقائق معدودة إلى المظلة التي نتحدث من تحتها. هذه الحكومة برئاسة الدكتور نظيف وبرعاية من القيادة السياسية قد اختارت طريق الحوكمة الرشيدة «good governments» والتي لها ستة أعمدة ترتكز عليه، كل عمود من هذه الأعمدة لا بد أن يقابله شيء يسنده؛ لو لم يكن هذا العمود قائماً بالطريقة السليمة فلن يمكن أن تكون لدينا حكومة رشيدة دون أن يكون هناك رؤية... يجب أن نعلم ما هي رؤيتنا وإلى أين نتجه ولكن الرؤية بمفردها ليست كافية إذا لم يكن هناك مهمة نأخذها علي عاتقنا لتحول هذه الرؤية إلى برامج وواقع تنفيذي، هذا يعني أن الرؤية بمفردها لا تصلح؛ وهذا هو المحور الأول.

العمود الثاني لا بد أن نتحدث عن الكفاءة في الأداء وهي شيء يقاس بالأرقام ولا نتحدث عن حديث نثري فإذا كنا متجهين نحو مكان معين فلا بد أن نتحدث عن كفاءة هذا التوجه ولكن الكفاءة بمفردها دون الفاعلية لا تصلح لأنه قد تكون هناك كفاءة ولكن لا يوجد تركيز على المهام المحورية المطلوب عملها.

العمود الثالث وهو أقرب ما يكون لحديث اليوم، هو قضية الشفافية لا بد أن يكون لدى الحكومة الشفافية بحيث تعلن عما تقوم به من أعمال ومهام؛ وفي نهاية الأمر تدير موارد الشعب من أجل الشعب وبالشعب، ماذا لو لم يكن لديها الشفافية التي يرغب فيها المواطن؟! فلا بد أن الذي يسند هذا العمود هو الحق في معرفة المعلومة.

آخر عمود ودونه لا تقوم الحوكمة الرشيدة هو قضية حكم القانون وإنفاذ حكم القانون، كلنا نخضع لقانون وكلنا يجب أن نسير بهذا القانون ولكن هذا العمود لا يستقيم إلا إذا كان القانون عادلا في المقام الأول وإذا كان المشروع قد وضعه بالشكل السليم.

إذن، نحن مخلصون في قضية المعلومة وتداول المعلومات، البعض يظن دائماً أن هذا المردود هو مردود على المواطن أو مردود مجتمعي في المقام الأول وأن الحكومة بشكل ما تحاول دائماً أن تخبئ شئونها لأن هذا يجعل عملها أكثر يسراً؛ والحقيقة هي العكس تماماً. أنا أريد أن أقول إن المردود في إتاحة المعلومة والإفصاح للحكومة سيكون أعلى بكثير وأنا أريد أن أعطيكم مثالا على الموازنة المصرية، فهي تصدر بقانون من مجلس الشعب والقانون ينشر ولكن للأسف الشديد أنا أطلب بأن يقوم الناس بقراءة الموازنة، لأنه في كثير جداً من الأحيان يتحدث الناس: أين يذهب إيرادات قناة السويس؟ وأين تذهب كل هذه المليارات؟ والله الموازنة تصدر بقانون ومن ضمن مواردها الضرائب العامة وضرائب المبيعات وإيرادات قناة السويس، وهذه هي الموارد وهذه هي النفقات ما ينفق على التعليم وما ينفق على الصحة وما ينفق باب أول وما ينفق باب ثانٍ ونحو ذلك.

إنني أريد أن أخرج من هذه النقطة بأن القضية قد لا تكون قضية الإفصاح وتداول المعلومة فقط، ولكن قد تتعلق بنوعية المعلومات في المقام الأول. أنا منتهز الفرصة لأن ثلث الموجود بالقاعة من الصحفيين ورجال الإعلام وكذلك أقول إن القضية نوعية، أي أن هناك بالفعل معلومات وبيانات متاحة، والثلث الثاني في القاعة من المجتمع المدني ومطلوب منهم مساعدتنا في توعية الناس بالحقوق، ومطلوب توعية الناس من أين تأتي بالمعلومة.

قضايا الأمن القومي أيضاً من القضايا المهمة، ومن القضايا التي أطمح في أن نتطرق إليها قضية الإيجابية والسلبية، فالإيجابية هي أن الطرف يعلن عما لديه، أما السلبية فهي أنني أجلس صامتاً ومنتظراً الشخص الذي يتقدم ويمنحني المعلومة، عموماً إن كل الذي أطرحه هو رؤوس موضوعات، وأنا سعيد حقيقة بالحضور من كوكبة العلماء الذين هم خير مني وأعتقد أن النجاح في عملنا هذا أننا استطعنا أن نجمع هذا الجمع في هذه القاعة حتى نستطيع أن نأخذ آراءً مختلفة ونتناقش حولها.

كلمة الدكتور ماجد عثمان

رئيس مجلس إدارة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

السيدات والسادة .. الحضور الكريم

يسعدني أن أكون بينكم اليوم، وبصحبة كوكبة متميزة من العلماء والخبراء الأجلاء والأفاضل، في منارة المعرفة والصرح العلمي العريق «مكتبة الإسكندرية» لافتتاح مؤتمرا الذي يجيء تحت عنوان «حرية تداول المعلومات في مصر- المعلومات حق لكل مواطن»، والذي يقام نتيجة مشاركة «حماسية» فاعلة - تمت من خلال تعاون صادق وتنسيق كفء- بين كل من وزارة التنمية الإدارية، ومكتبة الإسكندرية، والتحالف المصري للشفافية، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

الحضور الكريم .. تدركون جميعاً أن المعلومات وإتاحتها أصبحت عنصرا فاعلا في معادلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وفي ظل عصر العولمة وثورة المعلومات واتساع «نوافذ» المعرفة من فضائيات وإنترنت وإعلام متعدد التخصصات، لا تستطيع دولة ما - أيّ ما كان موقعها على خريطة العالم أن «تجنب» المعلومات والمعرفة عن مواطنيها.

فحق المواطن في المعرفة والحصول على المعلومات بشكل متماثل، أصبح حقا أصيلا من حقوق الإنسان تكفله معظم دساتير العالم، والعهود والمواثيق الدولية، فقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الأولى من العام ١٩٤٦، أن «حرية المعلومات هي حق أساسي من حقوق الإنسان»، وتنص المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، «أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية».

ويعتبر حق الوصول إلى المعلومات أحد أهم العناصر الضرورية لبناء نظام النزاهة الوطني، وتفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة، وللتصدي لظاهرة الفساد ونتائجها المدمرة على تنمية المجتمع

وأيضاً على استقراره، وتبني العديد من الدول في الوقت الحالي قوانين لحرية الإفصاح وتداول المعلومات، وتسعى مصر إلى اللحاق بهذه الدول، من خلال إصدار قانون تنظيم الإفصاح وتداول المعلومات، والذي يجري إعداد مشروعه من خلال لجنة متميزة من الخبراء والمتخصصين. واعتقد أنه من مصلحة المجتمع المصري أن يتم تبني سياسة الإفصاح كمفهوم أساسي يحكم نشر وتداول المعلومات، بحيث يكون غير المفصح عنه هو الاستثناء، دون إخلال بالمحافظة على الخصوصية وسرية البيانات الشخصية، كما أن وجود نظام للمحاسبة والمسألة يستوجب التحول إلى نظام أقل مركزية في جمع وتبويب ونشر المعلومات بدلاً من نظام المركزية القائم حالياً، وبما يحقق انسياب البيانات والمعلومات في سهولة ويسر ودون تأخير زمني، ودون الإخلال بجوانب الجودة والمهنية والحفاظ على أخلاقيات جمع وتحليل ونشر المعلومات.

الحضور الكريم .. تعتبر المعلومات «الكاملة» وتماثل إتاحتها شرطاً رئيسياً هاماً لتفعيل اقتصاد السوق، وتنشيط المنافسة بين الأنشطة الإنتاجية، وضمان أساسية لقيام الحكومة بدور المنظم لأحوال السوق من خلال الأجهزة والأدوات الرقابية، وتلعب المعلومات دوراً هاماً في هذه المنظومة.

واسمحوا لي أن أطرح على حضراتكم تبني فكرة تطبيق «العدالة المعلوماتية» في المجتمع المصري والتي لا تستهدف فقط السماح للكافة من مواطنين ومؤسسات حكومية وغير حكومية بالحصول على المعلومات وإنما يكون الحصول عليها بنفس التكلفة وفي نفس التوقيت وبنفس المحتوى المعرفي ووفقاً لنفس الضوابط؛ مع الحفاظ بالطبع على خصوصية وسرية البيانات الشخصية وفقاً للأعراف الدولية دون إفراط أو تفريط.

السيدات والسادة .. يتناول ويناقدش مؤتمراً على مدار ثلاثة أيام عدداً من القضايا الهامة، منها: الإطار القانوني والتنظيمي لإتاحة المعلومات وتداول البيانات، وسياسات إتاحة المعلومات ودورها في التنمية، وفي تفعيل مشاركة المجتمع المدني في صياغة السياسات، وتوظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة لإتاحة المعلومات، بالإضافة إلى استعراض دور الحكومة الإلكترونية في الارتقاء بجودة الخدمات وتبسيط الإجراءات لتحقيق مزيد من النزاهة والشفافية.

السيدات والسادة .. اسمحوا لي إن أقول أن أهمية هذا المؤتمر لا ترجع فقط إلى الموضوع الهام الذي يتناوله ولا في النقاش الذي من المتوقع أن يثيره لجمع المساندة للاتجاه الإصلاحى في مجال إتاحة المعلومات. ولكن المؤتمر بالإضافة إلى ما سبق يطلق رسالة هامة يعكسها من خلال الجهات الخمسة المنظمة للمؤتمر؛ وهذه الرسالة مفادها أن أي إصلاح لا يتم بدون مشاركة فاعلة من المجتمع المدني وأن هذه المشاركة يجب أن تكون ضمن نسيج المجتمع، وأن المجتمع المدني لا يتم استدعاؤه في المناسبات لإضفاء بريق يخبو سريعا عند أول اختبار حقيقي وأنه يجب أن يكون تواجهه أصيلاً في كل مراحل صياغة السياسات العامة.

والرسالة الثانية والتي لا تخطئها العين متصلة باختيار مكان المؤتمر، ولا شك أن عقد هذا المؤتمر في مكتبة الإسكندرية والتي استطاعت لسنوات طويلة أن ترسي صورة ذهنية باعتبارها منارة الإصلاح في العالم العربي يؤكد الصلة الوثيقة بين حرية تداول المعلومات باعتبارها أحد حقوق المواطنة وحركة الإصلاح بكافة جوانبها.

وبهذه المناسبة فإنني أعبر عن اعتزازي بعلاقة الشراكة القائمة بين مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ومكتبة الإسكندرية ولاسيما في مشروع مرصد الإصلاح العربي.

وإنني إذ أتوجه بالشكر إلى السادة الباحثين معدي الأوراق والبحوث العلمية للمؤتمر، أتوجه بالشكر أيضا إلى الجهات المشاركة في تنظيم المؤتمر، وإلى زملائي في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على جهدهم المتميز، متمنيا لكم جميعا إقامة طيبة في الإسكندرية عروس البحر الأبيض المتوسط.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

كلمة الدكتور إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية

سوف نتكلم في موضوعين أساسيين دون تقديم عرض كامل لكي نعطي الجلسة التالية وقتها، والموضوعان هما: أساس الكلام الموجود في الأوراق بقصد التركيز على المعلومات، وتداول المعلومات جزء لا يتجزأ من الطرق العلمية التي نعيش فيها اليوم؛ فالذي يحدث في البرازيل في البحث العلمي نعرفه في مصر ويُعرف في الصين ويُعرف في أمريكا ويُعرف في أوروبا في نفس اللحظة عبر الإنترنت، والنقطة الهامة هنا أن هذا يقتضي وجود قوانين مكملة مثل حقوق الملكية الفكرية ونظام البراءات والنظام الدولي الذي يحمي هذا وأن تاريخ هذه القوانين يرجع إلى أكثر من مئات السنين حيث إنها جاءت لكي تسمح بحرية تداول المعلومات. إن حرية تداول المعلومات من سمات المجتمعات العلمية المتقدمة، وهذه الحقيقة الظاهرة الواحدة لا نركز عليها لأننا اليوم نعيش طرقاً علمية ليس لها مثيل، وأذكر في هذا السياق صديقاً لي اسمه كليك فندر سجل عملية داخل أنبوبة اختبار في المعمل لكائن مكون من D.N.A، وأخذ براءة اختراع، ونتيجة لبراءة الاختراع هذه فإنه من الممكن للعلماء إعادة ما قام به وبناء معامل عليه في مصر وفي البرازيل وفي أي مكان، وحقه مُصان.

ثاني شيء يجب أن نتكلم عن موضوع الأمن القومي والبحوث العسكرية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية وهي أكثر دولة متقدمة عسكرياً في البحث العلمي العسكري، نجد أن الغالبية العظمى من الأبحاث منشورة عالمياً، إن القول بأن كل شيء سري غير صحيحة، وأكثر من هذا، إن جهاز الـ GPS الذي نعتمد عليه الآن في الأساس جهاز عسكري، وأصبح متاحاً للجميع.

في الحقيقة، لقد أثار معالي الوزير الدكتور أحمد درويش النقاط الأساسية، وحان الوقت أن نغير الفلسفة السائدة التي عشنا في ظلها فترةً طويلةً من الزمن، إننا نعلن كل شيء عن مكتبة الإسكندرية على سبيل المثال، فميزانيتها معلنة وموجودة على الإنترنت والمراجعات الخاصة بحساباتها أيضاً تُنشر على الإنترنت، وفي النهاية تعود الفائدة على المجتمع ككل.

وأخيراً وليس آخراً، أقول إن الفرد لا بد أن يركز على النقطة السابقة التي ذكرها الدكتور أحمد درويش حول الإيجابية والسلبية، إننا نريد أكبر عدد ممكن من الجهات الإيجابية، أي أن نشر المعلومات لا يعني فقط الرد على الاستفسارات، كما أود أن أقول إن كل المشكلات والاعتراضات في هذا الصدد لها حلول، ونجد أن الدول المتقدمة في مجال البحث العلمي وجدت أن المصلحة العامة تستفيد من حرية تداول المعلومات، ووضعت قوانين مثل الملكية الفكرية وبراءات الاختراع لتضمن للمبدع حقه وفي الوقت نفسه تفسح المجال للجميع.

أرجو في هذا اللقاء أن نتبنى هذه الفلسفة، وأن يعطي كل منا رأيه لنصل إلى ما فيه المنفعة العامة، لأنني مقتنع تماماً أن المزيد من تداول المعلومات هو جزء أساسي من الخطوات الإصلاحية التي تقوم بها مصر والتي هي أساس للمشاركة وللمحاسبة بهدف تقويم المسار.

أشكركم على حسن استماعكم.

